



Ahfad University for Women

**The Regional Institute of Gender, Diversity,
Peace and Rights**



**Project Title: The Introduction of the Quota System in Sudan and its
Impact in Enhancing Women's Political Engagement**

الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية

Prof. Balghis Badri and Dr. Samia El Naggar

August 2013

This paper is part of a research titled ‘The Introduction of the Quota System in Sudan and its Impact in Enhancing Women's Political Engagement’, implemented during the period 2011-2013 by RIGDPR, Sudan and sponsored by Canada’s International Development Research Centre (IDRC).

Acknowledgement

On behalf of Ahfad University for Women and the Regional Institute of Gender, Diversity, Peace and Rights avails this opportunity, to convey our sincere gratitude to Canada's International Development Research Centre (IDRC) for the generous grant and for the vision and foresight which had inspired us to achieve this project.

It is also my duty to record my thankfulness to Dr. Samia El Nagar, Prof. Wani Tombe, and Dr. Ahmed Gamal who had to bear a heavy load of responsibility and concern in bringing this project to a successful end, indeed in selfless spirit.

Finally, I take this opportunity to acknowledge the services of the total team and everyone who collaborated and contributed in producing this work.

Balghis badri

جامعة الأحفاد للبنات

المعهد الإقليمي لدراسات الجندر والتنوع والسلام والحقوق

الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية

بقلم : ب. بلقيس بدري و د. سامية النقر

يوليو 2013

المقدمة:

المشاركة السياسية هي مشاركة الفرد في المجال السياسي والحياة العامة بما يتضمن تحقيق المواطنه والديمقراطية. والمشاركة تهدف إلى التأثير المباشر وغير المباشر على صنع قرارات توزيع الموارد وتأمين الحقوق والحريات. وتشمل المشاركة السياسية عدة أنشطه في مجالات منها الترشيح للانتخابات والمشاركة في الحملات الانتخابية والتصويت والتفاعل مع الحياة السياسية. المشاركة السياسية تنبع من الحريات – حرية التعبير، حرية التجمع وتكوين المجموعات وحرية المشاركة في الشؤون العامة والفرصة للترشيح في الانتخابات والمشاركة في الحكم.

في المعاهدات الدولية لا يوجد إختلاف في حقوق المشاركة بين المرأة والرجل إذ نصت المواثيق و الاتفاقيات الدولية على أن التمتع بالحقوق يجب أن يتم بدون تمييز نوعي، فالمادة (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية نصت على أن "تتعهد الدول الاطراف بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد". كما نصت المادة (26) على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون ولذلك يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الاشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسياً أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب".¹

و أيضاً نصت المادة (4) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " لا يعتبر إتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الفعلي الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ان لا يتبع الابقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة². لذلك يعتبر نظام الكوتة تمييز إيجابى، و بالتالى وسيلة تتيح الفرصة للمرأة فى الوصول الى البرلمان، و هذه التدابير تمكن المرأة من المشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة، وتأدية مهامها على المستويات المختلفة , لذلك جاء نظام الكوتة أو الحصص النسبية ليقدّم حلاً لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وكل مؤقت يعالج المشكلات الخاصة بمشاركة النساء سياسياً، ويطرح هذا النظام جدلاً واسعاً حوله والى أي مدى يساهم نظام التمييز الإيجابي في خلق مشاركة سياسية حقيقية للنساء المهمشات عن العملية السياسية و مواقع صنع القرار.

¹ العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية 1966

² اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة 1979

ولكن فى الواقع هنالك معوقات كثيرة لمشاركة المرأة السياسية خاصة فى الدول فى مرحلة ما بعد الحرب وإنهاء الصراعات. إن ضعف مشاركة النساء فى العملية السياسية وعدم وجودها فى مواقع صناعة القرار من أكبر إشكاليات تواجد المرأة فى المجالات العامة وإقرار حقوقها فى العالم أجمع، وتختلف نسب المشاركة من دولة لأخرى على حسب الظروف الاجتماعية والثقافية والقوانين المطبقة فى كل دولة، ويعد تمثيل المرأة فى مواقع صناعة القرار وسيلة لدعم النساء للمشاركة فى الحياة العامة وبالتالى الحياة السياسية. والمعوقات لمشاركة المرأة السياسية متعددة ومتداخلة أهمها الثقافة التى تؤمن هيمنة الرجل على الساحة العامة والسياسية خاصة وتحجم حقوق النساء فى هذه المجالات، كما توطر هذه الثقافة لعلاقات النوع الاجتماعى والتى تحد من فرص النساء فى إتخاذ القرار خاصة فيما يخص المشاركة فى الساحة العامة وتلك الثقافة هى التى شكلت القوانين وأطر الأحزاب السياسية والأعراف والقيم التى تقوم عليها الممارسات والعلاقات فى الحياة اليومية للمجتمعات. لكن نجحت الحركات النسوية منذ عقود من الزمان فى وضع تحديات للثقافة المحددة للمرأة وجاء صوت النساء عالياً مستنداً على الحقوق الإنسانية للمرأة، ونجحت الحركات النسوية فى أن تنال كثير من النساء بعض حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية بدليل إرتفاع نسبة التعليم بين البنات والنساء فى كثير من دول العالم النامى، وكذلك وجود النساء من كل الأعمار والطبقات فى سوق العمل. ولكن ظلت الإشكاليات فى المشاركة السياسية على حسب إحصائيات إتحاد البرلمانات، فإن متوسط عضوية النساء فى مستوى المجالس التشريعية عالمياً كان 17.2%³. هذا بالرغم من الكثير من دول العالم تنبعت إلى تدنى تمثيل النساء فى المؤسسات السياسية. وبدأت تأخذ التدابير لتفعيل مشاركة النساء السياسية وتمثيلهن فى المجالس التشريعية.

فى منهاج عمل بكين عام 1995 كانت التوصية أن تكون نسبة النساء 30% فى المجالس التشريعية الوطنية واعتبرت أن 30% ستكون كتلة لها مساهماتها وأثرها على هيمنة الرجال فى القرارات السياسية. وشهدت السنين الماضية تحسناً كبير فى المشاركة السياسية، ولكن فقط 19 دولة فى العالم استطاعت أن ترفع تمثيل النساء فى البرلمانات الوطنية إلى ما يزيد عن 30% فى عام 2007. والمحدودية فى تحقيق الهدف ترجع إلى ما ذكر أعلاه من المعوقات والتحديات للنساء مقارنة للرجال.

³<http://www.ipu.org> انظر صفحة إتحاد البرلمانات

بعد منهاج بيجين 1995⁴ أصبحت "الكوتة" من أهم التدابير لزيادة مشاركة النساء فى المجالس التشريعية والكوتة عى تخصيص حصة لمجموعة معينة او فئة لضمان تمثيلها فى مؤسسة ما. وهى وسيلة لزيادة تمثيل المستضعفين او اللذين يتم التمييز المجتمعى ضدهم وتستخدم الكوتة من أجل تحقيق العدالة والسلام الاجتماعى والتخلى الغبن التاريخى والتمييز وهضم حقوقهم لاسباب ثقافية ومجتمعية، اذن الكوتة للمرأة ليست تميزاً وانما إنصافاً. والى الان ما يزيد عن مائة دولة اعتمدت الاجراءات للكوتة وثلاث ارباع هذه الدول اعتمدت الكوتة بعد منهاج عمل بيجين⁵ واستمر التوسع استخدام الكوتة فى الخمسة عشر السنة الماضيه واصبحت الوسيلة الاساسية للاصلاح.

هنالك انواع مختلفة من الكوتات يمكن التفرقة بين نوعين: كوتة الحزب الطوعية والكوتة التى يحددها الدستور أو القانون وتطبيق الكوتة فى عملية الترشيح فى الانتخابات. وتجارب الدول تشير إلى إن اعتماد الكوتة فى الكوتة عمليه تستبغها تحضيرات وحوارات وتنظيم تحالفات لاقتناع متخذى القرار وأغلبهم من الرجال وتطبيق الكوتة وأثره يعتمد على الالتزام الاحزاب وعلى وجود آليات للمتابعة والمحاسبة وفعالية الكوتة فى سد الفجوة النوعية فى المشاركة السياسية يعتمد على مدى ديمقراطية نظام الحكم ونظام الانتخابات الذى اتبع وعلى نوعية وقوائم الترشيح التى استخدمت.

الدراسات اشارت أن الكوتة فعالة حين تكون قائمة الحزب مقفوله والنساء فى أعلى القائمة وحين تتواجد عدد كبير من المرشحات فى الانتخابات ((Krook 2006) ولكن قد تحتاج الكوتة إلى اجراءات اضافية لتكزن فعاله أكثر مثال رفع الوعى عن المواطنه والنوع الاجتماعى وفعالية الكوتة ليست فقط فى زيادة عدد النائبات وانما تساهم فى بناء الدول كحال العراق وافغانستان(Ballington and Dahlerup 2006) وتساعد فى بناء الديمقراطية خاصة فى الدول فى مرحلة ما بعض الصراعات (Rosselli 2008)

تجارب الدول المختلفه تشير الى وجود نجاحات فى بعض الدول مثال السويد والنرويج وجنوب افريقيا وقامبيا فى زيادة نسبة المشاركة (Krook 2009)، الكوتة محدده فى دستاتير العديد من الدول فى افريقيا وآسيا والشرق الاوسط، ورواندا من الدول العشرين الاوائل التى لها مقاعد مخصصه للنساء (مجالس) نساء فى البرلمان. اما اريتريا وكينيا وبوغندا ونامبيا فلها كوتة للمرشحين، وتستخدم جنوب افريقيا وموزمبيق الكوتة الطوعيه للاحزاب السياسية.

⁴ مؤتمر المراه العالمى الرابع 1995

⁵Krook, 2009

أما المشاركة السياسية للمرأة السودانية فقد مرت بمرحلتين: الأولى إقترنت باقرار الحقوق السياسية وإنحصرت في الإعراف بحق الانتخاب و في ممارسته خاصة من طرف الرجال دون النساء، و في هذه المرحلة كان الاقتراع في معظم الحالات مقيد و غير معم على كافة المواطنات و المواطنين. والمرحلة الثانية بدأت مع ظهور النقابات و المنظمات الإجتماعية و النسائية و إكتساح الفضاء العام من قبل المواطنين و المواطنات. و في هذه المرحلة تحول الاقتراع من اقتراع مقيد الى إقتراع عام و شمل حق الإنتخاب للنساء و الرجال بدون إستثناء فاتسع مفهوم المشاركة السياسية و أخذت عدة مظاهر تجاوزت حق الإنتخاب و شملت الحقوق الانتخابية، الحق في الترشيح لكل الهياكل التمثيلية و الحق في الإشتراك في المسؤوليات السياسية عن طريق الإشتراك في إتخاذ القرار، رغم ذلك نجد الفجوة النوعية في المشاركة السياسية هي تعبير عن وضع المرأة المختل في المجتمع و الذي لا يتناسب مع دورها ومسؤولياتها العامة وما تقوم به من مهام في الحياة اليومية، حيث يتسم واقع المرأة السودانية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة بأن وضع المرأة دون ما تقتضيه المواثيق الدولية، لذلك لن تكون مشاركة المرأة فاعلة إلا إذا كانت في إطار الديمقراطية و الشراكة الحقيقية و المشاركة الفعلية في المستويات القاعدية و القيادية وصنع القرار و إدارة الشأن العام و ذلك لتحقيق المساواة النوعية و التنمية المستدامة و الديمقراطية.

ان قضية مشاركة المرأة السياسية لا تنفصل عن قضايا المجتمع السوداني بصفة عامة و معالجة مشاركتها تتطلب نظرة شاملة للمجتمع رجاله و نسأوه , يعتبر المؤيدون للمشاركة السياسية للمرأة ان مشاركتها لا تتخذ طابع نزاعيا فهي ليست موجهه ضد الرجال بل معهم كما انها تعبر عن رغبة النساء في أداء أدوارهن في العملية الديمقراطية لذا فهي ليست صراعا على الكراسي و لكنها احقاق لحق و تحمل مسؤولية. رغم ذلك نجد ان المرأة السودانية متقدمة على نساء دول الجوار الافريقية و العربية في انها نالت حقوقها مبكرة حقها في التصويت و الترشيح و الانتخاب و وجودها في الوظائف و المراكز الدستورية و النيابية , الا ان مشاركتها في العملية السياسية ظلت محدودة و ضعيفة و يرجع ذلك لعدة أسباب منها أن واقع المرأة السودانية وما فرضته ظروف التنشئة الاجتماعية و تحملها مسؤولية الاسرة و تفشي الامية و ضعف الوعي وسط النساء كل ذلك أثر سلبا على وضع المرأة ، فهي تعاني من تدنى في مستوى التعليم بالاضافة الى عدم وجود ميزانيات للتوعية و التعليم المدني، وبالتالي كل ذلك ادى الى افتقارها للمهارات العملية التي تمكنها من العمل و تحسين وضعها الاقتصادي ، كل ذلك يحتاج الى خصوصية في رسم و وضع الخطط و البرامج الخاصة بأوضاع المرأة، وهي الاجدر بوضع تلك الاستراتيجيات و ذلك من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار. لذلك يعتبر نظام الكوتة

تميز إيجابي، و بالتالي وسيلة تتيح الفرصة للمرأة في الوصول الى البرلمان، و هذه التدابير تمكن المرأة من المشاركة في صياغة السياسة العامة للدولة، وتأدية مهامها على المستويات المختلفة، لذلك جاء نظام الكوطة أو الحصص النسبية ليقدّم حلولاً لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وكحل مؤقت يعالج المشكلات الخاصة بمشاركة النساء سياسياً،

وفي العقدين الأخيرين توسعت المساحات التي تعمل فيها النساء وبدأت بارتداد مجال السياسة ولكن في خطى لم تتواءم مع الخطى المتسارعة التي دخلت بها مجال التعليم والعمل وان ظلت هذه المجالات محدودة للنساء نوعاً ما في بعض الولايات وبعض المناطق في الريف. ومن أهم الانجازات الملحوظة إرتفاع صوت المرأة من أجل العدالة والمساواة النوعية والذي ساعد في بناء قيادات من النشاطات والسياسيات تبنا وبادروا بالحديث عن إيقاف الحرب والاسلام. وبعد إتفاقية السلام كانت حركتهن من أجل تفعيل المشاركة السياسية والتي تمحضت عن الكوطة النسوية 25% في قانون الانتخابات. وكانت تلك بادره شملت حراك وتحالفات وتحديات تستدعي التوثيق والدراسة والتحليل وعملية الدعوة والمناصرة للكوطة واثارها هو موضوع هذا التقرير الذي يقدم نتائج وتحليل البحث الذي قام به المركز الاقليمي للنوع، والنوع والسلام والحقوق، بجامعة الاحفاد بدء من المركز العالمي لبحوث التنمية بكندا خلال الفترة 2010-2012.

يتضمن هذا التقرير توثيق على تحليل لعملية المناصرة لادخال الكوطة النسوية في قانون الانتخابات واثار تنفيذ الكوطة على المشاركة السياسية للنساء والاحزاب السياسية. ويستعرض الجزء الأول الإطار المفاهيمي ومنهجية البحث ويستعرض إشكالية المشاركة السياسية للنساء في السودان واهداف ومنهجية البحث والإطار المفاهيمي المستخدم في البحث، أما الجزء الثاني فيتضمن تحليلاً للإطار الاجتماعي الاقتصادي الذي شكل عملية اعتماد الكوطة وتنفيذها، مع التركيز على ديناميكيات الاحزاب السياسية والحراك النسوي لما لها من تأثير على إدخال الكوطة ولانها تتأثر بتنفيذ الكوطة.

الجزء الثالث يعرض نتائج البحث ويشمل عرض مبسط لكل الفاعلين المشاركين في فكرة الكوطة ومناصرتها واسهاماتهم ويلى ذلك شرح للأنشطة التي قام بها الفاعلين كمجموعه لمناصرة الكوطة و نتائج انشطتهم بما تضمنته من إنجازات وسلبات.

الجزء الرابع: يشرح اثار الكوطة على المشاركة السياسية خاصة على المرشحات وعلى الاحزاب السياسية.

الجزء الأخير يتضمن الخاتمة وفيها تحليلاً للنتائج، ثم الدروس المستفادة والتوصيات.

الكوطة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

الهدف العام للبحث هو تقديم فهم متكامل للمشاركة السياسية للمرأة في السودان والعوامل المؤثرة في هذه المشاركة مع الوضع في الاعتبار الكيفية التي تحفز مشاركة الشباب والشابات في العمل العام والسياسي.

الاهداف الخاصة للبحث وتنتمثل فيما يلي:

1. تحليل السياق العام والعوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
2. فهم التفاعل بين السياقات التي أنتجت الكوته وتأثير الكوته على مشاركة المرأة في السياسة.
3. دراسة أثر تطبيق الكوته على هياكل وممارسات الاحزاب السياسية.
4. تحديد الدوافع السياسية والعوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على مشاركة النساء الشابات في الحياة السياسية.

منهجية البحث:

لقد كانت منهجية البحث تشاركية تحليلية استخدمنا فيها ادوات بحث "نوعيه" جعلناها مكملة لبعضها البعض. وشملت الادوات المقابلات غير المنتظمة وحلقات النقاش وورش العمل. والمقابلات التي تمت كانت كالاتى:

- 34 مقابلة مع رجال ونساء كان لهم دور فاعل في الحوار والحملة للكوته وتضمنت المجموعه نشطاء في المجتمع المدني واكاديميين من الجامعات واعضاء في الاحزاب السياسية واعلاميين ، رائدات في الحركة النسوية وعاملين في المؤسسات البحثية والثقافية.
- 18 مقابلة مع نساء ورجال من الحكومة والبرلمان، ممثلى الحكومة يعملون في وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى والتي تضمن الادارة العامه للمرأة والاسرة وهى الآلية التى قادت صياغة الاستراتيجية القومية لتمكين المرأة. فقد تمت مقابلة موظفى هذه الآلية العاملين على المستوى المركزى وعلى المستوى الولائى. كما تمت مقابلة ممثلين من وزارة العدل واعضاء من مفوضية الانتخابات.
- من المؤسسات التشريعية تمت مقابلة رئيس مجلس تشريعى الولايات والعديد من البرلمانيات فى المجلس التشريعى الوطنى فى المجالس التشريعية الولائية.

- 10 مقابلات تمت مع موظفين من وكالات الامم المتحدة، سفارات ومانحين.
- كما تمت مقابلات متعمقه مع 26 من مرشحات الاحزاب السياسية وتم نقاش عن المعايير للترشيح وتنفيذ الكوته واتى الترشيح على ادوارهن وعلاقاتهم .
- والمقابلات شملت اسئلة عن تاريخ الكوته فى السودان، اهميتها، حملة المناصرة للكوته والفاعلين فيها، العوامل اليسرة والمعوقة للكوته، والرؤى المستقبلية.
- مناقشة المجموعه: لقد قام اعضاء الفريق البحثى بتنظيم حلقات نقاش مع:
 - نساء نشطات وفاعلات فى المجتمع المدنى
 - ممثلين للاعلام
 - ربات بيوت من مناطق مختلفه من ولاية الخرطوم – (المجاهدين والصافيه)، يمثلون مجموعات اقتصادية واجتماعية مختلفه.
 - شباب من حزب المؤتمر الوطنى، الحزب الشيوعى، حزب الامة القومى وحزب البحث.
 - نساء عضوات ومرشحات من احزاب سياسية مختلفه.
- لقد تطرقت حلقات النقاش لقضايا الاثار والتحولت التي احدثتها الكوته. لاحظنا ان حلقات النقاش التي جمعت نساء من احزاب مختلفه كانت عملية تبادل معلومات بين عضوات الاحزاب المختلفه وبين عضوات الفريق اذ كانت تتم احياناً عملية تحليل.
- ورش العمل: تم تنظيم 3 ورش عمل فى كل واحده حوالى 40 مشارك ومشاركة من الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والعاملين بالحكومه. وناقش المشاركون فى ورش العمل: تطور الوضع السياسى تاريخياً والمشاركة النسوية فى السياسة، اثار الكوته ومخرجات البحث عن الكوته النسويه واثارها.
- المصادر الثانويه: لقد قام الفريق بتحديد الادبيات عن الكوته عامة، تجارب الدول المختلفه بالاضافه الى ما كتب عن السودان. واستخدمت الادبيات فى تطوير الاطار المفاهيمى وفى تحليل اثار الكوته ومقارنتها احياناً مع الانماط الاقليمية والعالمية. كما تم جمع كل المواد التي أصدرتها الصحف السودانية عن تعريف الكوته وأنشطتها والانتخابات.

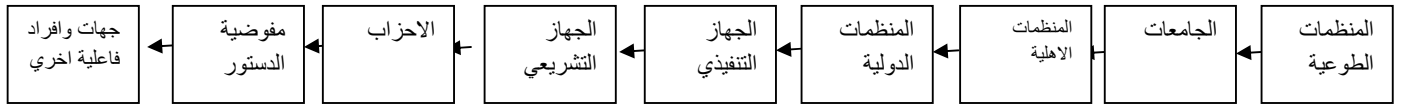
تحليل المعلومات: تمت كتابة مذكرات لكل المقابلات و حلقات النقاش وورش العمل، ثم تم تقسيم مضمون المذكرات الى محاور مع محاولة تحديد الانماط المتكرره وغير المتكررة وتناغمها او اختلافها مع ما جاء فى الادبيات. كما حاولنا اثناء عملية التحليل ان نشرح الأنماط التى تم تحديدها بالرجوع إلى الإطار الاجتماعي الإقتصادي لايجاد العوامل المؤثرة. وعملية التحليل كانت مستمرة وتشاركية لان النشاط والسياسين شاركوا فى وجود التبريرات والشرح لنتائج البحث. قام فريق البحث برصد الانماط المتكرره وغير المتكرره مع تحديد بعض نصوص وردت في المذكرات لاستخدامها للشرح والتحليل والتبرير.

الإطار المفاهيمي للبحث:

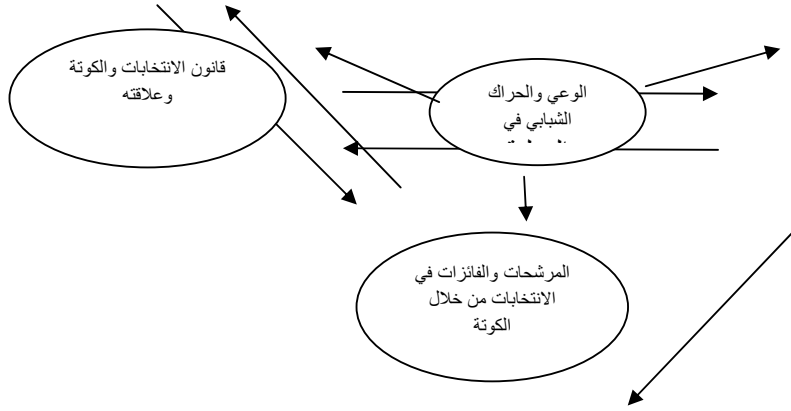
يعتمد الإطار المفاهيمي للبحث على تحديد الفاعلين في العملية السياسية بصورة عامة وفي الحراك من أجل دعم الكوثة . كما وإنه يشير إلى كيفية تحقيق أهداف البحث عن طريق دراسة العلاقة التبادلية بين الكوثة والحزب السياسي والمرشحات ونشاط الشباب أو تفاعلهم السياسي في ذلك الحراك. وعليه تم تحديد من هم الفاعلين على النحو أدناه:

الجزء الأول: الإطار المفاهيمي ومنهجية البحث

تحديد الفاعلين في عملية انجاز الكوثة



العلاقة المتبادلة بين انجاز قانون الكوتة والاحزاب والمرشحات



الاطار المفاهيمي:

تحليل الادبيات عن تطبيق الكوته النسوية فى الدول المختلفة المتقدمة والنامية يشير الى ان عملية إدخال الكوته فى نظم الانتخابات وتنفيذها تشكلها عوامل متعددة وتشمل فاعلين من فئات مختلفة وذات دوافع متباينة. من العوامل الاساسية المؤثرة فى تبنى الكوته هى إهتمامات ومنافع الاحزاب، وبروز المفاهيم العالمية عن المساواة فى التمثيل النيابي، وفعالية الحراك النسوي. وأثر الكوته يعتمد على تفاصيل قانون الكوته، طريقة تطبيقه ونظم الانتخابات التى انبعتت وادوار الفاعلين تجارب بعض الدول اثبتت اثر الكوته فى زيادة عدد النساء فى العمل السياسى، وفي التغيير فى ممارسات الاحزاب السياسية فى تنظيم الانتخابات خاصة فى وضع المعايير للمرشحين⁶. ولكن قد لا يتحقق اثر الكوته فى تحقيق العدالة النوعية والديمقراطية، وذلك فى حالة عدم التزام النائبات لاجندة النساء.

وبناء على ما استقيتناه من هذه الادبيات وما عكسه تحليل الواقع المعاش يستند اطار البحث على ان عمليات إدماج الكوته فى القوانين وتنفيذها تشكلها ديناميكيات تطور الاوضاع السياسية الاقتصادية الاجتماعية فى السودان، خاصة غياب النظام الديمقراطى وديناميكيات ما بعد الصراعات/السلام، تطور الاحزاب السياسية ومواقفها، تطورها وفعالية الحراك النسوي فى خلق حركة إجتماعية أضف إلى كل ذلك إهتمام ودعم المجتمع الدولى. وفى إطارنا عملية التحريك من أجل إدماج الكوته وتطبيقها تحدث تحولات فى مشاركة النساء السياسيات وفى ممارسات الاحزاب السياسية. ويشكل هذا الاطار المحاور المضمنة فى التقرير.

صعوبات البحث:

لقد واجه هذا العمل بعض الصعوبات التى تضمنت أنعدام القاعدة المعلوماتية لدى الاحزاب. كما ان بناء الثقة فى نقاش المجموعات يأخذ وقت لان تفاعل نساء الاحزاب ونقاش قضايا ذات صلة لاحزابهن من الاحداث النادرة، خاصة إذ استدعى النقاش توضيح جوانب قصور او مقاومه. ولكن فى معظم الاحيان وجود نساء متمرسات يساعد فى بناء الثقة وانفتاح المشاركات فى تحليل واقعهن داخل الحزب. وان كانت بعض المشاركات ذات شفافية عالية وناقداات كانت البعض منهن ملتزمات بتوضيح صورة مثالية لحزبهن. وعالجنا ذلك من خلال المقابلات التى يسهل فيها بناء الثقة والشفافية بين الباحث والمبحوث.

⁶Krook, 2006 and 2009

الجزء الثاني:

الوضع في السودان: التطورات والتحديات:

نال السودان (ما قبل إنفصال جنوبه) الاستقلال عام 1956، وذلك بمساهمة حركة وطنية ضمت السياسيين والمثقفين والاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني. وورث السودان مع الاستقلال حرب في جنوب البلاد استمرت لعقود من الزمان واريكت فرص الاستقرار السياسي والتطور والتنمية في البلاد. تكونت عدة حكومات بعد الاستقلال. لم تشهد البلاد الا فترات ديمقراطية قصيرة وظلت البلاد تحت الحكم العسكري لفترات طويلة ما زالت حكومة الانقاذ التي جاءت بانقلاب عسكري حكم البلاد وهي حكومة إسلامية. كانت إتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها عام 2005 بين حكومة الانقاذ وحركة تحرير جيش السودان مصدر تفاؤل وفرصة لكل المواطنين لانها انهت الحرب الطويلة في الجنوب بالرغم من استمرار الصراعات في شرق وغرب البلاد. وفي اطار هذا الوضع السياسي وبناء على إتفاقية السلام الشامل تكونت حكومة الوحدة الوطنية من الاحزاب الجنوبية وحزب المؤتمر الوطني وبعض الاحزاب الصغيرة المحالفه معه. ومن ضمن بنود إتفاقية السلام المتفق عليها تعديل القوانين وتنظيم انتخابات حرة لبناء نظام ديمقراطي. ولكن حكومة الوحدة لم تفسح المجال للفعاليات السياسية المختلفة للمشاركة في تغيير القوانين وبناء النظام الديمقراطي والبيئة السياسية شبه الديمقراطية هي التي حدثت فيها حملة الكوته. ولكن تنفيذ الإتفاقية لم يتم بالصورة المطلوبة من اتفاق وتعاون، وعليه حين تم تنفيذ بند الإتفاقية الذي يعطي الجنوبيين حق تقرير المصير اختاروا الاستقلال والانفصال عن شمال السودان. وتم الانفصال عام 2011 وانفردت حكومة الانقاذ بالحكم.

ومع عدم الاستقرار السياسي شهدت البلاد عدة تقسيمات ادارية اقاليم بعد الاستقلال وولايات قبل إتفاقية السلام وبعدها، وبعد الانفصال صار السودان يتكون من 15 ولاية زادت لتصل إلى 17 ولاية بعد إتفاقية سلام دارفور بالدوحة وتحكم بنظام اللامركزية. ومع تفاقم الحروب في غرب البلاد يتم زيادة الولايات وذلك لمزايدات وارضاءات سياسية بالرغم من ان نظام اللامركزية لم بفعل بالصورة المطلوبة وما زال المركز يسيطر على القرارات السياسية والموارد. وبالرغم من ذلك استطاعت بعض الولايات ان تنفرد ببعض القرارات التي لم يبادر بها المركز.⁷ نجحت حكومة الانقاذ في إبرام إتفاقية سلام مع المجموعات المقاومة في شرق السودان،

⁷ مثال ذلك قرار حظر عمل النساء في السوق بعد الساعة الخامسة وفي بعض الولايات اجيزت قوانين منع ختان الاناث

الكوته وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

والكن الصراعات المسلحة في دارفور مستمرة بالرغم من إبرام العديد من إتفاقيات السلام. وبد الانفصال بدأت الحرب في جنوب كردفان ومنطقة النيل الأزرق وإستمرت في دارفور.

إقتصادياً السودان ما قبل الانفصال كان يزخر بالموارد الطبيعية، الاراضي الشاسعة الصالحة للزراعة ومياه النيل والنفط والمعادن، كما ان هنالك ثروة حيوانية. ركزت حكومة الاستعمار على الانتاج الزراعي والذي ظل لعقود من الزمان المكون الرئيسي للدخل القومي. توسعت حكومات ما بعد الاستعمار في الانتاج الزراعي والحيواني، وكانت هنالك خطط متفائلة ليكون السودان سلة غذاء العالم. لم تنجح هذه الخطط بسبب غياب الديمقراطية وسياسات الاستخدام الامثل للموارد والتوزيع العادل للموارد والانتاج والعائدات. ولم تساعد سياسات الاصلاحات الهيكلية التي اتبعت في تحسين الاحوال.

نتج عن فشل السياسات تركيز الانتاج في بعض المناطق وتنمية المركز والمناطق الحفرية مع إغفال تنمية المناطق التي يعيش فيها اغلبية سكان السودان. وكانت تلك السياسات وراء الهجرة من الريف المهمل إلي المدن خاصة الخرطوم. ولم تساعد سياسات الاصلاح الهيكلية التي اتبعت في السبعينات في تغيير الاحوال كثيراً، وانما بدأ تدهور للاحوال الاقتصادية خاصة مع العوده للحرب في جنوب السودان عام 1983 بواذر بانتشار الفقر في مناطق كثيرة وبين مجموعات مختلفة وأحكمت حلقة الفقر بإزدياد التصحر والجفاف ومجاعة عام 1984 - 1985. تغيرت مؤشرات النمو الاقتصادي بصوره ايجابية وملحوظه في نهاية عقد التسعينات ومع بداية إنتاج النفط عام 1999، زاد الناتج الوطني بمعدل خمس مرات بين عام 1999 وعام 2008، وكان نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 8% في نفس الفترة مع إختلاف معدل النمو بين المناطق المختلفة. وكان هنالك نمو في خدمات التجارة والمطاعم والطرق والكهرباء والمياه، ولكن كلها لم تواكب النمو السكاني والاحتياجات المتزايدة للسكان. كما ان سياسة الخصخصة ورفع الدعم عن بعض السلع زاد من اعباء المواطنين. شهدت هذه الفترة تنوعاً ملحوظاً في التعليم خاصة التعليم العالي ازدياد ملحوظ في خدمات الصحة ولكن تكلفة هذه الخدمات ظلت مرتفعه لان اغلبها تحت سيطرة القطاع الخاص. كما ان هذه الخدمات ظلت متمركزه في المدن الكبيره وفقيره أو منعدمه في كثير من المناطق خاصة الريف، كما ان نوعية الخدمات ليست بالجوده المطلوبه. وكل هذه الخدمات تكاد تكون معدومه في كثير من مناطق النزاعات. نتائج السياسات الاقتصادية في العقدين الاخيرين. شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبة الفقر وانتشاره في شرائح كانت تكون الطبقة الوسطي، وكذلك ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب والشابات من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، ازدياد الهجرة من الريف

وتدهور القوة الانتاجية فيه، وعليه زاد عدم التوازن بين الولايات والمركز في الخرطوم وما بين المدن والارياف.

السياسات الاقتصادية قسمت المجتمع الى أغنياء وفقراء مع اختلاف درجة ونوعية الفقر بين المجموعات ومع المشروع الحضاري الاسلامي ظهر تقسيم المجتمع إلى إسلاميين وعلمانيين.

إن غياب الديمقراطية لفترات طويلة عطل تطور المجتمع المدني. فبعد أن كانت المنظمات الفاعلة لا تتعدى الخمسة منظمات، تضاعف عددها في فترة الديمقراطية القصيره ثلاث مرات، ولكن مع قيود حكومة الانقاذ زاد عدد المنظمات بصورة بطيئة وظلت قدراتها وفعاليتها محدوده. أما بعد إتفاقية السلام تكونت الاف المنظمات ونشط عمل المنظمات في إطار قيود حكومية، ولكن تعريف منظمات المجتمع المدني المستخدم واسع يشمل المنظمات الطوعية/غير الحكومية والجامعات والمؤسسات البحثية والمراكز الثقافية. ولكن المنظمات غير الحكومية منقسمة الى مستقلة و مجموعة موالية ومدعومة من الحكومة. وتتمركز المنظمات في الخرطوم وان بدأت منظمات تتكون في الولايات خاصة منظمات الشباب.

ثقافيا السودان له ثقافات متعددة ومتنوعة ينقسم على اساسها المجتمع الى مجموعات إثنيه مختلفة، ولكن لم تساعد على التطورات السياسية والسياسات الاقتصادية في إدارة التنوع والتعايش السلمي، ولذا يعيش المجتمع في إطار حروب وصراعات لعقود من الزمان جعلت التنوع اساس عنصرية وتهميش وثقافة حرب. ولكن السمة المشتركة بين هذه الثقافات هو قيم التمييز ضد المرأة، والاعراف التي تقيد حريتها وعليه من عموميات الثقافات المتعددة انها ذكورية ولكن تختلف درجة التحكم الذكوري مع إزدياد تعليم المرأة والحراك النسوي والانفتاح على العالم الخارجي.

إن انتشار الفقر والصراعات في السودان استدعى الوجود المكثف للمجتمع الدولي وتنامي المساعدات الانسانية لسد حاجة المستضعفين كما استمر المجتمع الدولي كشريك في التنمية خاصة في مجال المرأة.

مما استعرضناه من تطورات سياسية، اقتصادية واجتماعية يشكل البيئة التي تطورت فيها الاحزاب السياسية والحراك النسوي ومنظمات المجتمع المدني والتي استدعت تدخل المجتمع الدولي ودعمه وتأثيره على مجرى الامور احيانا كثره.

الحراك النسوي

لقد أشارت الأدبيات ان أحد العوامل التي تساعد في تبنى الكوته هي قوة الحراك النسوي وذلك لان معظم متخذي القرار هم رجال. وفي السودان الحراك النسوي كان نتيجة تطورات الحركة النسوية تاريخياً وتجارب نخبة نسوية اقليمية ودولية. ومن المهم ان الاطلاع وفهم هذه التطورات ليست فقط لاهميتها لتبني الكوته ولكن لانها تشرح التحديات والسلبيات التي صاحبت الكوته وتنفيذها.

بداية الحركة النسوية ترجع الى 1907 حين تم قبول فكرة تعليم البنات في المدارس الابتدائية وقبول تدريب المعلمات عام 1924. والقليل من المعلمات الاني تدرين عملن في مدارس البنات التي تم انشائها في اقاليم السودان المختلفة. وهذا يعنى تحرك هولاء النساء بعيداً عن اسرهن والعيش في داخلات المدارس وإدارة حياتهن لشهور طويلة والمعلمة انذاك كانت نموذج للمرأة القيادية وكان للمدرسات دور في تغيير الإتجاهات نحو التعليم فهن اذا يشكلن حركة إجتماعية قادت لتغيير في المفاهيم والسلوك نحو التعليم ونحو خروج المرأة للعمل والحركة خارج حدود القرية والأسرة.

وعموماً كانت رؤى وسياسات الاستعمار ضد مشاركة المرأة في العمل في المدن ولا يوجد اعتراف بمساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي لان الحيازات في المشاريع الكبيرة وزعت للرجال دون النساء وانعزلت المرأة في القطاع التقليدي دون الأساسيات لتطوير وزيادة الإنتاج. كما قيدت حكومة الاستعمار مشاركة المرأة في العمل المجتمعي العام كالنقابات على سبيل المثال. أما في الجنوب فقد ساهمت سياسات الاستعمار في وضع قيود في مجتمعات كانت فيها المرأة تتمتع بحرية نسبية في الإنتاج والحركة والمشاركة المجتمعية.

شجع التعليم بعض النساء للعمل المجتمعي ففي الاربعينات كونت بعض النساء الجمعيات الخيرية ومع تطور الحركة الوطنية ونشاط حركات التحرر الوطني في العديد من الدول وحركات تحرير المرأة في العالم، وخاصة العالم العربي، بادرت بعض النساء المتعلّمات (منذ عام 1947) في تنظيم الروابط والجمعيات مثال رابطة الفتيات الثقافية بامدرمان وجمعية ترقية المرأة السودانية بامدرمان.

ومن التطورات المهمة هو مشاركة النساء في العمل النقابي وبسبب تقيد الادارة البريطاني لهذه المشاركة كونت النساء مثلاً اتحاد المعلمات الذي تحول في عام 1951 الى نقابة المعلمات وما فصلهن عن نقابة المعلمين عامة الا بسبب منع الحكومة البريطانية لعمل مشترك.

وتكوين الروابط والجمعيات ما هو الا مؤشر لادراك متنامي بين النساء المتعلّقات بالامارات لادوارهن المجتمعية وان بدأت الجمعيات والروابط بانشطة ثقافية فقد تطورت فيما بعد الي مشاركة سياسية. وتعتبر هذه المشاركة تطوراً مهماً إذا ما راعينا القيود الثقافية ومحاوله الحكم البريطاني لتركيز تلك القيود ومقاومة مشاركة النساء فى العمل العام. هذه المشاركة فى العمل الانتاجي والمجتمعي تأثرت بالجو العام للمقاومة الوطنية ضد الاستعمار وبالحركة العالمية للمرأة، واستطاعت المعلمات التأثير على الطالبات اللاتي شاركن فى المقاومة الوطنية. وكان نتاج ذلك تكوين الاتحاد النسائي عام1952. وبعض من الطالبات أصبحن عضوات فى أول لجنة تمهيدية للاتحاد النسائي.

وشملت أهداف الاتحاد النسائي العديد من المواضيع من أهمها رفع مستوى المرأة السودانية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وإنعاش الوعي القومي والمشاركة فى الأعمال الخيرية، وكان التركيز فى الأنشطة على محو الأمية، عمل المرأة وفرص التأهيل والتدريب ورفع القوانين المفيدة لها، صحة الأمومة والطفولة ومحاربة العادات الضارة. كما اهتم الاتحاد بحقوق المرأة فى الاستشارة فى الزواج، وكان التركيز على الحقوق السياسية واجهده الاتحاد فى خلق علاقات مع الاتحادات المماثلة الاقليمية والعالمية وقف اقتصر الاتحاد عضويته على المتعلقات من النساء.

وشهدت هذه الفترة النشاط الصحفي النسوي بصدر مجلة بنت الودى 1946 ومجلة صوت المرأة عام 1955، وكانت صوت المرأة تعبر عن رؤى الاتحاد النسائي ومما لا شك فيه ان تكوين الاتحاد ساعد فى خلق فضاء للمرأة فى العمل العام وخاصة الساحة السياسية.

وتشير كتابات العديد من الرائدات الى التشجيع والمساندة من قبل رواد الحركة القومية، خاصة قوى المثقفين والعمال والطلاب والزراع والحزب الشيوعي وكان ذلك عاملاً مهماً فى تكوين الاتحاد النسائي ونشاطه ولكن أكدت العديد من المصادر وجود المجموعات الراضية للعمل النسوي فى الحياة العامة وذلك بالرغم من ان استراتيجية القيادات النسوية كانت التوازن بين الرؤى الثورية واحترام التقاليد لكسب ثقة الناس.

اثناء الاستعدادات لانتخابات 1953 تقدمت مجموعة من القيادات النسوية باحتجاج الى رئيس اللجنة الدولية المشرفة على الانتخابات باحتجاج لابعاد النساء من المشاركة فى الانتخابات كمرشحات وناخبات لان قانون الانتخابات يعطي حق الترشيح والاقتراع فقط للرجال. فصدر قرار واضح للسماح للمتعلقات بالاقتراع فى

دوائر الخريجين دون ان يمتد ذلك الحق الى الدوائر الجغرافية. تلك بادرة حميدة مهمة وتشكل بداية تحدي للمفاهيم التي تربط السياسة بالرجال فقط.

شاركت النساء فى العمل النقابي وبلورت بعضاً منهن اتجاهات سياسية وانضمن الى بعض الاحزاب. وفى عام 1952 كونت رائدات العمل النسوي الاتحاد النسائي الذى كان من أهم مطالبه حقوق المشاركة السياسية للنساء. وعمل الاتحاد فى تحويل النساء وتكوين قواعده فى إطار بيئة ثقافة فيها قيود محكمة على حركة النساء وتفاعلهن فى الساحة العامة ورفض لاي عمل سياسي نسائي. وشهدت فترة ما بعد الاستقلال هيمنة الاتحاد النسائي على العمل النسوي وشاركت احدى العضوات فى لجنة وضع الدستور الدائم للبلاد وسمح للمتعلقات بالتصويت وشاركن فى انتخابات دوائر الخريجين عام 1953. وفى مؤتمر الاتحاد الذى انعقد عام 1957 طالب الاتحاد بالحق السياسي الكامل وحق العمل والمساواة فى الاجور وحماية الاسرة ووافقت الاحزاب السياسية على ما جاء فى المذكرة من حقوق الا الحق السياسي، وتجدر الإشارة هنا أن الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذى ساند المذكرة كاملة.

ولا توجد معلومة محددة عن نشاط التجمعات الاخرى مثل التجمع النسائي الذى تكون عام 1957 أو جمعية نساء السودان الشعبية التى كونت عام 1959 أو جمعية المؤمنات السودانيات 1961.

شهدت هذه الفترة أيضاً صدور مجلة المنار عام 1956 والتي تمثل رأى الأخوات المسلمات واللاتى بدان بلورة رأى عن تحرر المرأة اختلفت عن رأى قيادات الاتحاد النسائي. أما مجلة القافلة التى صدرت عام 1957 فقد كانت أهدافها ثقافية عامة للنساء. وهى تدل على توسع فضاء العمل الصحفى للنساء. فى عام 1958 بدأت مرحلة تاريخية جديدة بإنقلاب عسكري على الديموقراطية اختلفت فيها الاوضاع السياسية وتعطل فى هذه الفترة العمل السياسى بحل الاحزاب والنقابات وثم حل الاتحاد النسائي عام 1959، وواصل الاتحاد نشاطه عبر جمعيات ربات البيوت التعاونية، ولم تنجح محاولة النظام العسكري فى قيام تنظيم بديل عام 1963، واستطاعت النساء المشاركة فى المقاومة ضد النظام العسكري.

استعاد الاتحاد نشاطه بعد ثورة اكتوبر عام 1964 ونجح فى المناصرة لحقوق المرأة السياسية التى اكتسبتها المرأة السودانية وسبقت بها العديد من الدول النامية. دخلت احدي رائدات الحركة النسوية الجمعية التأسيسية بعد فوزها فى دوائر الخريجين فى انتخابات 1965، واستمر عمل الاتحاد ونشاط النساء الرائدات فى الكيانات

الاجتماعية المختلفة في الدعوة لحقوق النساء الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة. وكانت أهم المطالب حق
الاجر المتساوي للعمل لامتناهوي وحقوق الامومة.

ولابد ان نذكر ان انشاء جامعة الاحفاد للبنات فقط عام 1966 كان طفرة وحراك اجتماعي، لان الجامعة لم
تقتصر هدفها على تقليص الفجوة النوعية، وانما مضمون التعليم فيها يهدف الى تمكين البنات الشابات وبناء
المهارات القيادية. وهذا ما كانت تحتاجه الحركة النسوية.

وفي انتخابات 1968 تم إلغاء دوائر الخريجين ولم ترشح الاحزاب السياسية نساء في الدوائر الجغرافية لذا لم
تجد النساء فرصة المشاركة في الترشيح، ولكن ظهرت في تلك الانتخابات أهمية المرأة كناخبه وذلك لارتفاع
نسبة تسجيل النساء بعد الانقلاب العسكري في مايو 1969 تم حل الاتحاد النسائي ولكن مع إنقسام الحزب
الشيوعي الذي ساند الانقلاب في بدايته، انقسمت بعض الرائدات من الحزب الشيوعي ورائدات من الاتحاد
النسائي، وانضمّن للحزب الاشتراكي السوداني الذي كونه النظام العسكري الذي ظل يحكم البلاد حتى إنتفاضة
1985. نجحت الرائدات في إطار هذا الحزب الواحد في تكوين امانة للمرأة وتنفيذ مطالب الاتحاد النسائي فيما
يخص الحقوق في مجال العمل ومجال الامومه والتي تضمنت في قانون العمل. وشهدت تلك الفترة تغيير في
قانون الانتخابات الذي خصص حصة للنساء والفئويين، كما كان هنالك قانون يلزم اللجان الشعبية على مستوى
قاعدة ان تكون عضوية النساء فيه لا تقل عن 10%. ولكن لم تؤثر هذه الحصص في مشاركة النساء السياسية،
وذلك لغياب الديمقراطية وحل الاحزاب الاساسية ذات القاعده العريضة. ولم تشارك النساء في اللجان الشعبية
بالصورة المطلوبه، لان القرار لم يصاحبه رفع وعي المجتمعات القاعدية التي تهيمن فيها الثقافة الذكورية.
ولكن حتى داخل مؤسسات الحزب، كانت مشاركة النساء محدوده وسؤالنا لماذا محدوده وهي تتم بالتعيين؟ هل
ذلك لمحدودية ثقافته في كفاءة النساء السياسية وبالتالي هيمنة الثقافة الذكورية على مستوى الحزب الواحد الحاكم
خلال فترة الحكم العسكري؟

في تقييمنا ان فترة 1951 – 1971 شهدت حراك مجتمع مدني نسوي لتغييرات مؤسسية في القوانين ذات
الصلة بحقوق المرأة في السياسة والعمل ولم تحاول تفسير قضايا فيها تحديات للمجتمع ولم تهدف الى إثارة
عداء مع المجتمع وانما قبلت بالكثير من الانماط الثقافية السائدة التي تركز لدونية المرأة وفي رأينا ولكن حتماً
نجحت الى حد ما في خلخلة بعض الحواجز الثقافية الى تفوق مشاركة المرأة في العمل العام في المدن
وساعد ذلك في وجود فئة من الرجال المثقفين الذين بذلوا جهد في إفساح المجال للمرأة.

الكوتة وانعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بليس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

شهدت فترة السبعينات تكوين اليه المرأة والتنمية في وزارة الرعاية الاجتماعية. في عام 1979 تم السماح لبعض المنظمات بالتسجيل والعمل خارج إطار اتحاد نساء السودان . والمنظمات شملت " رائدات النهضة" وكانت تدعو ضد غلاء المهور والاسراف في الزواج وتدريب القران في الاحياء. منظمة تابعة للاسلاميين وما زالت بعض الرائدات في المنظمات يعملن مع المنظمات الاسلامية التي واصلت تدريس القران في الاحياء بصورة مكثفة وركزت على ذلك. كما تم تسجيل جمعية بابر بدرى النسوية للدراسات العلمية رفع قدرات القيادات الريفية لمحو الامية ورفع الوعي الصحي للنساء في الريف من خلال المراكز التي ساعدت في إنشاءها. كما أدخلت أنشطة إدارة الدخل وعملوا في عدة اقليم في شرق وغرب السودان. وبادرت جمعية بابر بدرى العلمية للدراسات النسوية ببرامج وأنشطة محاربة الختان كما تم تسجيل جمعية نساء الدبلوماسيين وتشمل سودانيات واجنبيات وهي تركز على العمل الخيري الموجه للأسر الفقيرة.

شاركت النساء عامة وخاصة طالبات الجامعة ونساء الاحزاب بفعالية في إنتفاضة ابريل 1985. وإستفادت النساء من النظام الديمقراطي بتكوين منظمات وصل عددها الى ستة عشر، تعمل في مجالات مختلفه ذات صلة بتنمية المرأة؟ وبدأ الاتحاد النسائي يعيد تنظيمه. ومن أهم إنجازات فترة الديمقراطية 1985 – 1989 هو تكوين قطاعات المرأة في الاحزاب السياسية كما ذكرنا اعلاه ومشاركة النساء في بعض المناصب القيادية في الحكومة. وقد أضاعت الحركة النسوية في هذه الفترة فرصة المصادقة على إتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي كان يمكن التصديق عليها حين صادق السودان على العهدين لحقوق الانسان

فترة منتصف الثمانينات شهدت حراك نسوي وتبلورت افكار النسوية على المستوي الاكاديمي وانعكس ذلك جلياً في الكورسات التي قدمتها جامعة الخرطوم- شعبة الإجتماع 1979 والكورسات والبحوث عن المرأة في جامعة الاحفاد منذ عام 1980 . ومساهمة النسوية الاكاديمية في تخريج شباب واعى ونشط بقضايا المرأة . وشهدت فترة الديمقراطية تطور لفهم النسوية للنساء العاملات في الخدمة المدنية فكانت مبادرة لتكوين وحدة المرأة بوزارة الزراعة وحدة تنسيق عمل المرأة في وزارة المالية والتخطيط كما تم تنظيم العديد من ورش العمل في مجال المرأة والتنمية. وبعد مؤتمر المرأة العالمي بنairobi 1985 دار حوار حول وجود مجلس اوجهاز للمرأة خارج إطار وزارة الرعاية يهتم بالمرأة والطفل. في هذه الفترة بدأ دور المجتمع الدولي ومساندته لقضايا المرأة إذ دعم المجهودات الاكاديمية وكذلك الأنشطة الحكومية الموجهة للمرأة.

ونخلص ان فترة الديمقراطية كانت فرصة للأحزاب والمنظمات النسوية بتياراتها المختلفة لتعيد بناء مؤسساتها او تجدد نشاطاتها ولكن حتماً كانت هناك رؤى جديدة وتحديات جديدة وذلك بأثر الحراك العالمي للمرأة والتوصل له والدروس المستفادة من فترة القمع .. ولكن كانت الفترة قصيرة لمناهضة وتغيير قوانين سبتمبر القمعية . وفترة لثمانينات شهدت حراك المجموعات الاسلامية فى السودان والذي وضع جزور تقسيم المجتمع سياسياً وإجتماعياً الى " اسلاميين " وعلمايين " .

الحركة النسوية 1989 – 2005

هذه الفترة كما اسلفنا والتي بدأت بانقلاب عسكري تسانده الحركة الاسلامية شهدت تطورات سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية الغت بظلالها على وضع النساء فى السودان وعلى الحركات النسوية المختلفة التى اشرنا اليها اعلاه. أجندة الحكومة الاسلامية ركزت على سياسات تحد من حرية المرأة فى حركتها وإختيار ملابسها وبالتالي قراراتها. حلت حكومة الإنقاذ الاحزاب والمنظمات وركزت على الاحزاب الاسلامية وكونت منظماتها المالية لها. وعليه ظلت المشاركة السياسية بدرجة كبيرة مقتصره على نساء الحزب الحاكم حتى عام 1995 حيث مواعيد تسجيل ثلاثة منظمات⁸ وتم تسجيل بعض منها كشركات إستشارية غير ربحية⁹. وبعد مؤتمر المرأة العالمي فى بيجين 1995 بدأت إنفراجه فسمحت الحكومة بتكوين شبكة تمكين المرأة للسلام والتي بادرت بها بعض المنظمات العاملة انذاك كما هو موضح فى الصندوق (1) وزاد تدريجياً عدد المنظمات الطوعية. ووصل عدد المنظمات العاملة فى قضايا المرأة الى 38¹⁰ عام 2003 بالإضافة الى عدد من الشبكات الوطنية والإقليمية. وكانت ضمن الفاعلين فى هذه المنظمات نساء من الاحزاب السياسية والجامعات والنقابات والمنظمات الشبابية.

جمعية رائدات النهضة وجمعية بابر بدري للدراسات النسوية و جمعية النساء الدبلوماسية⁸

مثال ذلك شركة متعاونات⁹

انظر خليل، 2008 ص 166¹⁰

من اهم المبادرات التي لقت بظلالها على التحالف من اجل قضايا المرأة هي مبادرة "تمكين المرأة من اجل السلام" (سويب Sudanese Women Empowerment for Peace) والتي بادرت بها جمعية بابكر بدري بالشراكة مع السفارة الهولندية بدأت بدعوى لبعض المنظمات منها متعاونات والجمعية السودانية لحماية البيئة، وتم عرض فكرة المبادرة ومحورها ومبدأ إشراك جميع المجموعات والمنظمات النسوية في شمال وجنوب السودان في حوار لاعداد اجندة نسوية لتحريك عجلة السلام ولضمان مشاركة النساء في اى اتفاقيات سلام متوقعة مع العمل على التأثير على الحركة الشعبية وحكومة السودان. وتم الاتفاق على ان يتم تناوب الاجتماعات في مقرات الجمعيات المشاركة. وبعد نجاح الاجتماع الاول تم رفع تقرير للسفارة برغبة الجمعيات في تنفيذ المبادرة في شمال السودان وبناء على ذلك قامت السفارة باعداد مشروع متكامل يتم على مراحل وشاملاً لكل المجموعات والتنظيمات النسوية والاحزاب السياسية داخل وخارج السودان. وبدأ العمل بتقسيم المجموعات النسوية داخل السودان الى خمسة قنات هي: مجموعة النساء في الاحزاب السياسية، مجموعة نساء جبال النوبة، مجموعة نساء جنوب السودان، مجموعة النساء في الحكومة ومجموعة نساء منظمات المجتمع المدني، على ان تشكل كل هذه المجموعات سويب. وبعد إجراء استطلاع للرأى حول السلام بين النساء في معسكرات النازحين تم تدريب المجموعات على اساليب فض النزاعات وبناء السلام كما نظمت حوارات بين المجموعات المختلفة. وتم تنظيم مؤتمر عام في ماسترخت بهولندا عام 2000م شمل المجموعات من شمال وجنوب السودان مع مقاطعة الحركة الشعبية: ويعد الحوار بين المجموعات المختلفة تمت صياغة وثيقة سميت "اعلان ماسترخت" وأشار الاعلان في بنوده الى ضرورة تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن 30% في الجهاز التنفيذي للمجالس التشريعية والوظائف القيادية وفي وفود محادثات السلام. وكانت ذلك اتفاق على اهمية الكوته للنساء لدعم مشاركتهن في اتخاذ القرار السياسى والتنفيذى بالاضافة الى هذه الانشطة دعم مشروع سويب مشاركة ممثلات من مجموعات سويب المختلفة الى نيفاشا في نوفمبر 2004 للمشاركة في حوارات السلام، وذلك لان الوفود الرسمية للمحادثات اغفلت مشاركة النساء فيما عدى امرأة واحدة كانت في وفد الحركة الشعبية وتقدمت النساء للمفاوضين تؤكد اهمية وقف الحرب، احلال السلام، ضمان حق تقرير المصير للجنوب، فصل الدين عن شئون الحكم. ووضحت المذكرة ضرورة مشاركة النساء بنسبة 30% في كل اجهزة الدولة والاجهزة التشريعية. وكانت سويب حراك وتفاعل اجتماعى بين مجموعات مختلفة.

بعد مناشدة لاهاي من أجل السلام، المشار إليها اعلاه في الصندوق (1) التقت مجموعات المرأة المختلفة في الخرطوم ونيروبي لتناقش خطط أعمال من أجل السلام، والتي تم تجميعها في "برامج الحد الأدنى من خطط أعمال المرأة السودانية لأجل السلام". وكان تطوير هذا البرنامج في ورشة عمل في كارن (Karen)، كينيا في يناير 2000م، وخرج الاجتماع باجندة الحد الأدنى والتي تضمنت ضرورة ان تكون النساء 30% من اي مبادرات سلام.¹¹

من سمات المنظمات الطوعية في هذه الفترة وضوح تقسيمها الى إسلامية وعلمانية المجموعة الاولى ذات موارد وامكانيات متنامية ومساحة عمل ممتدة والآخرى تعمل في إطار موارد محدودة من اشتراكات العضوات وبما تجود به وكالات الامم المتحدة والمجتمع الدولي. وبالرغم من التنوع والاختلافات داخل كل مجموعة يمكن ان نقول ان المنظمات الاسلامية عموماً تعمل في قضايا التعليم والصحة والتمكين الإقتصادى ومع إنتشار الفقر يصبح ما تقدمه هذه المنظمات جذاب لكثير من النساء في الريف والمناطق النائية التي إستطاعت المنظمات الاسلامية خاصة الاتحاد العام للمرأة السودانيه الوصول لها. وتصبح هذه المنظمات اليات إستقطاب للنساء

انظر ملحق 2 11

للحزب الحاكم والدليل على ذلك تاريخ العمل العام والسياسي للنساء في المجالس التشريعية. اما المنظمات الاخرى المستقلة او العلمانية فظلت تركز على قضايا السلام، اهمية توقيع سيداو ،تنفيذ منهاج عمل بكين، قضايا الفقر، القوانين المقيدة للحريات، حقوق المرأة، قضايا النوع في الديمقراطية، الدستور والنوع الاجتماعي وقضايا مكافحة ختان الاناث، وكانت لها تجارب تحالفات وشراكات تبلورت بوضوح في مناقشة قانون الجنسية، قانون الطفل، الدستور الانتقالي بروتكولات مشاكوس، وقرار الوالي لمنع عمل النساء في بعض الانشطة الاقتصادية عام 2000، كما كان التحالف واضح في التحضير لاتفاقية السلام ولاجندة المرأة التي تم نقاشها في اجتماع اوسلو عام 2005¹².¹³

بالرغم من التنافر بين المجموعتين من المنظمات الإسلامية والعلمانية ولكن جمعتهن أنشطة سوب و التحضير لاجتماع اوسلو، وتحاول احيانا المنظمات الإسلامية ان تتبع ايقاع المنظمات المستقلة في تناول بعض القضايا مثل قانون الجنسية وقرار الوالي. ولكن لم نسمع صوت المنظمات الإسلامية ضد قانون النظام العام او قمع الحريات السياسية.

لم يقتصر الحراك النسوي للنساء السودانيات في الداخل فقط بل تعداه للنساء خارج السودان خاصة اللائي خرجن من السودان كجزء من المعارضة ضد نظام الإنقاذ. عقدت قوي التجمع الوطني الديمقراطي مؤتمرا بمدينة اسمرأ عاصمة دولة اريتريا تحت شعار مؤتمر القضايا المصرية وذلك في الفترة من 15 الى 23 يونيو 1995، وقد شاركت في المؤتمر كافة القيادات السياسية والنقابية والعسكرية والشخصيات الوطنية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي وهي الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الامة، الحركة الشعبية / والجيش الشعبي لتحرير السودان، تجمع الاحزاب الافريقية السودانية، الحزب الشيوعي السوداني، النقابات، القيادة الشرعية، مؤتمر البجة، قوات التحالف السودانية، وشخصيات وطنية مستقلة ، تداول المؤتمرون في قضايا الوطن الاساسية وقد اكدوا بصوره عامه على حقوق المرأة كمواطنه دون التخصيص و قدمت المجموعات النسوية في المعارضه بالخارج مقترحا لتعديل ماده 5 من البيان و التي جاءت كما يلي "يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الاديان"¹⁴.

¹² أجندة الحد الأدنى، انظر ملحق 2

¹³ انظر ملحق(1) إعلان ماسترخت

¹⁴ بيان المجموعة النسوية لمؤتمر القضايا المصرية 95/19

تطور العمل النسوة في بعض الجامعات خلال هذه الفترة فتوسعت الكورسات عن النوع الاجتماعي والنسوية مثلاً في جامعة الاحفاد وأدخلت بعض الكليات في الجامعات كورسات عن المرأة مثال جامعة السودان في برامج الزراعة والغابات وجامعة الزعيم الازهري أدخلت تخصص الدراسات النسوية في كلية الدراسات الحضرية. وجامعة الجزيرة أدخلت قضايا المرأة في كورسات الصحة الإنجابية وشهدت هذه الفترة ظهور بعض مراكز دراسات المرأة ذات التوجه الإسلامي.

وفي فترة 1995 – 2005 شهدت المؤسسات الحكومية بعض التغيير. فالتحضير لمؤتمر بكين + وبكين + 10 وبعض الفعاليات الإقليمية ألزم الحكومة لزيادة وحدات المرأة في القطاعات الحكومية المختلفة. وانعكس اهتمام الحكومة في تسليط الضوء على تمكين المرأة و صياغة السياسه القوميہ لتمكين المرأة 2007، وقد ركزت السياسه على العديد من الاهداف التي اتفقت عليها القوى النسائيه سابقا وهي التعليم ،ازالة فقرالنساء،الدعم الاقتصادي،تقليص نسب وفيات الامهات، وزيادة تمثيل النساء في المواقع القيادية والمجالس التشريعيه واصبحت هذه السياسه الموجه للعمل الحكومي. استفادت الحكومة من دعم المجتمع الدولي في بناء قدرات النساء العاملين في هذه الاليات. كما زادت فعالية نساء هذه الاليات في المحافل الاقليمية والعالمية ومحاولتهن لمناقشة سيداو لم تنجح لان الخطاب الناقد والرافض للمعاهدات والإتفاقيات الدولية كان اكثر نفوذاً.

عودة الاحزاب بعد 2002 إلى العمل بالداخل واستعادة نشاطها وإزياد عددها كان له تاثيره على الحراك النسوي والنسوية. زادت مشاركة النساء في الاحزاب وإستمرت النساء تشكل قطاعات داخل الاحزاب لها نشاطها المرتبط بسياسة وايدولوجية ومبادئ الحزب ونضيف هنا ازدياد تفاعل نساء الاحزاب السياسية مع منظمات المجتمع المدني ومع التيارات النسوية المختلفة واثرت هذه التيارات على بعض الاحزاب والتي فعلت النساء في مؤسساتها وفي الوظائف القيادية ولكن تلك كانت قلة إذ نجحت بعض نساء الاحزاب في زحزة الحواجز الثقافية التي تحد المساحة للنساء داخل الحزب او تحد من الهيمنة الذكورية وتفتح آفاق جديدة للتغيير والتمكين، ولكن في الاغلبية من الاحزاب لم تستطع النساء بناء مفاهيم العدالة والمساواة النوعية وعليه كما اسلفنا مازالت الهيمنة الذكورية صفة ملازمة لمعظم الاحزاب السياسية.

بعد إتفاقية السلام عام 2005 حدثت تطورات مهمة : نساء الحكومة كان إسهامهن في مناقشة وحوار عن الإصلاح القانوني وفي تجربة مراجعة قانون الطفل بادرن بإشراك منظمات المجتمع المدني المستقلة وكانت تلك تجربة تحالف مازالت مستمرة. تم انشاء مركز حقوق الانسان للمرأة بوزارة الرعاية الإجتماعية وبادر

بمراجعة كل القوانين من منظور النوع الاجتماعي ووضع توصيات ولكن لم تجد طريقها الى المجالس التشريعية وهذه هي إشكالية النسوية الاسلامية إذ ان لها سقف من الحريات لاتستطيع ان تتعدها . وكانت هنالك مجهودات مماثلة من قبل المنظمات المدنية المستقلة لمراجعة القوانين ووضع التوصيات للاصلاح القانوني من قبل المجموعات متوفرة ولا بد من مقارنتها لدراسة الاختلاف في الرؤى ومدى تأثير الاختلاف الايديولوجي.

نخلص من سردنا السابق ان هذه الفترة 2005 – 1989 شهدت تغيرات مؤسسية وفكرية متناقضة في شأن المرأة في السودان. وبما ان الكثير من التيارات كانت تهدف الى تطوير وترقية حياة المرأة والقضاء على التمييز ضدها وإزالة الحواجز التي تعيق حريتها وحقوقها فقد كانت هنالك حركات نسوية مختلفة تتباين فيها التيارات الاسلامية من مستنيرة الى سلفية واغلبها تعمل لتمكين الاقتصادي وتكريس الهيمنة الذكورية .

الجدير بالذكر أنه المرأة كانت ممثلة في لجان سياقة الدساتير السابقة مثال دستور 1973 – 1998 ولكن لم يرد في هذه الدساتير ما يعطي المرأة حقوق تساعد في سد الفجوة في مشاركة المرأة السياسية ولكن شمل دستور 2005 حق المساواة بين الرجال والنساء .¹⁵

ولا بد ان نذكر ان تطور العمل النسوي في فترة حكومة الانقاذ الاسلامية اخذ مسارات مختلفة ومتوازنة احياناً. يمكن التفرقة بوضوح بين المنظمات النسوية الاسلامية وما عداها والذي يصنف كعلماني. وداخل كل مجموعة من التيارات اختلافات في الاتجاهات والمداخل. فاتحاد المرأة العام استطاع ان تكون فروعه في كل الولايات وعلى كل المستويات وبامكانيات وموارد متنامية. ويعمل الاتحاد في مجال التوعية والتمكين الاقتصادي للنساء. والساحة اصبحت متاحة للجمعيات الاسلامية ذات التوجهات المختلفة بعضها محدوده بعمل على نطاق ضيق، ولكن ظهرت بعض المنظمات ذات الموارد المادية العالية والتي تعمل في تقديم بعض الخدمات التعليمية والصحية. كما ان هنالك مراكز الدراسات والبحوث عن المرأة الاسلامية. وبالرغم من ان ما يوحد كل العمل النسوي الاسلامي هو الخطاب الاسلامي لكن ما عدا ذلك يمكن ان نتحدث عن تيارات مختلفة وسط الاسلاميات، تيار سلفي مناهض لحقوق المرأة رافض للغرب وتحرر المرأة والعدالة النوعية، وتيار يعمل من

انظر سعيد 2013 ¹⁵

اجل العدالة النوعية فى اطار ما تسمح به العقلية الذكورية وتيار مستنير بعمل لحقوق المرأة والعدالة والمساواة النوعية ويشارك فى المحافل الدولية ولكن دون خلق تحديات للحزب الحاكم.

اما المنظمات والمجموعات التى تعرف "بالعلمانية" فهى ايضا تختلف فى ما بينها ويجمعها الايمان بتحرر المرأة والعدالة النوعية والقضاء على التمييز ضد المرأة، ولكن تختلف فى المداخل والاستراتيجيات لتحقيق هذه الاهداف. ولهذه المجموعه تعاون وتحالف ومشاركة فى منتديات الحوار عن القضايا المصرية. ومن تطورات هذه المجموعة تداخلها وتعاونها مع الاحزاب السياسية فى قضايا النوع الاجتماعى وساهمت العديد من الجامعات والناشطات فى هذه المنظمات فى تدريب الاحزاب السياسية وبناء القدرات ضمن فعاليات الاستعداد للانتخابات.

وما سردناه من قيود على الديمقراطية وحراك نسوي منقسم هو البيئة التى قامت فيها المبادره والحملة للكوته النسوية فى قانون الانتخابات ونقطه هامه عن المشاركة السياسية للمرأة هي أن مشاركة المرأة في المجالس التشريعية التي سبقت إتفاقية السلام كان يتم عبر تعيين نساء فى المجالس التشريعية ولكن لم تزيد النسبة عن 10% الا بعد إتفاقية السلام الشامل وصلت النسبة الى 18% لتمثيل الشريكين فى الحكم وتعتبر هذه نسبة متدنية لأنها تمت بالتعيين فلم يستطع السياسيين أن يرتقوا بالنسبة إلى المناصفة أو حتي الوصول بها إلى 25% مما يؤكد على العقلية الذكورية التي لا ترى ضرورة لزيادة مساهمة المرأة في البرلمان . كما وأن ذلك التعيين لم يصاحبه محتوى الخطاب السياسي والذي احياناً يؤكد إحترام المرأة ونيلها كل حقوقها ولكن لا يقوم بإتخاذ خطوات ذا إتجاه نحو تعديل للقوانين أو مصادقة على سيداو وغير ذلك مما يؤكد مصادقية الخطاب.

الاحزاب السياسية:

الاحزاب هى المؤسسات المنوط بها تطبيق الكوته وتحقيق أهدافها والتي تتعدى زيادة عدد المرشحات لتشمل، تفعيل المشاركة السياسية للمرأة فى المؤسسات السياسية والتشريعية ولتحقيق اهداف الديمقراطية والعدالة النوعية وتمكين المرأة. لذلك فى اطار البحث المفاهيمي ربطنا تنفيذ الكوته بتحولات فى خطاب وسياسات الاحزاب السياسية نحو تحقيق المساواة والتمكين. وحتى نجد ونفهم هذه التحولات، نحاول ان نقدم لمحة تاريخية للأحزاب السياسية وتطورها مع الاخذ فى الاعتبار درجة إدماجها للنوع الاجتماعى وإنعكاس ذلك على مشاركة النساء فى المؤسسات الحزبية وقراراتها وانشطتها.

تكونت الاحزاب السياسية فى بداية الاربعينات وفى إطار تصاعد أنشطة الحركة الوطنية بقيادة مؤتمر الخريجين. بانقسام عضوية مؤتمر الخريجين حول إستراتيجية للاستقلال كان وراء تكوين حزب الاشقاء عام 1943، وهو النواة للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى جمع مجموعات اخرى وتكون عام 1952 بقيادة السيد على الميرغنى. أما حزب الامة فقد تم تأسيسه عام 1945 بقيادة السيد عبدالرحمن المهدي وكلا الحزبين ذات قيادات دينية. كانت هذه الاحزاب مركزه على مستقبل السودان السياسي ولم يكن لها تصور واضح لتغيير جذري خارج إطار الحقل السياسي، وادى ذلك الى ظهور حركة راديكالية جديدة تتكون من مجموعات سياسية ملتزمة ببرامج للتغيير الاجتماعي والاقتصادي. وشملت هذه الحركة قطاعات العمال والطلاب والنساء. ومن اهم المجموعات الراديكالية فى ذلك الوقت الحركة السودانية لتحرير الوطنى (حستو) والتي اصبحت فيما بعد 1949 الحزب الشيوعي. ولكن حتى الاحزاب الاخرى "كانت فى داخلها تيارات راديكالية وكان من بين اعضائها من يؤمنون بان التحرير لا ينتهي بتفويض المؤسسة الحاكمة فقط، وانما بالبناء الاقتصادي والاجتماعي. وكانوا على صلة بالنقابات والاتحادات المهنية " (نبلوك - 1990، ص 149). وشهدت فترة مقاومة حكم الاستعمار تكوين الاحزاب الاسلامية بتوجهاتها المختلفة. حزب الجبهة الاسلامية تكون عام 1949، وظهر الاخوان الجمهوريون فى الخمسينات كحركة تدعو الى الاصلاح الديني والعدالة والرحمة.

وبالرغم من الانقسامات التى عانت منها الحركة الوطنية الا انها نجحت فى تحقيق استقلال البلاد من الاستعمار. ولكن الديناميكية السياسية للفترة 1956 - 1969 تشير الى ان الاحزاب السياسية خلال هذه الفترة لم تستطيع ان يكون لها برامجها الاقتصادية والاجتماعية او السياسية. وانما استمرت فى تطوير المجتمع فى إطار الهياكل الموروثة من فترة الحكم الثنائى مع تعديلات بسيطة ولذلك لم يكن هنالك استقرار سياسي ومرت بالبلاد بتحولات سياسية متناقضة. خاضت الاحزاب انتخابات 1953 ولكن كانت الاوضاع السياسية والاقتصادية متدهورة خاصة مع تفاقم مشكلة الجنوب.

استولى العسكر على السلطة عام 1958 وحل النظام جميع الاحزاب السياسية ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات فى جميع انحاء البلاد. ولكن تم إسقاط النظام العسكري بثورة شعبية عام 1964 وتكونت بعد ذلك حكومة إنتقالية تفاوضت عليها الاحزاب المختلفة وشاركت فيها كل الاحزاب بما فيها الاحزاب الجنوبية.

تم تنظيم انتخابات مبكرة فى عام 1965، شاركت فيها العديد من الاحزاب والهيئات ولاول مرة تم تخصيص دوائر للخريجين بالاضافة الى الدوائر الجغرافية. ويرى البعض ان دوائر الخريجين هى بداية تاريخ الكوتة فى

السودان. وتم إجراء إنتخابات اخرى فى عام 1969، وتكونت حكومة من ائتلاف بعض الاحزاب، ولكن عموماً تعتبر الفترة 1965-1968 من اسوأ تجارب السودان فى الديمقراطية إذ اتسمت بالاداء الحكومي الضعيف، الفساد، الانقسامات الحزبية والتناقض ما بين السياسات والممارسات وغياب التوجيه الواضح. قادت تلك الظروف الى إنقلاب عسكري فى مايو 1969.

من أهم ما شهدته فترة 1965 – 1968 هو ظهور تكوينات حزبية اقليمية اثنية فى جبال النوبة دارفور، والشرق (البجة)، كان لها دورها فى التطور السياسي فى السودان ما بعد 1965. وبعد اكتوبر انتظمت بعض الاتجاهات الاسلامية تحت جبهة الميثاق الاسلامي بقيادة حسن الترابي، كما استطاع الحزب الشيوعي توسيع قاعدته ما بعد اكتوبر 1964 وبعد حل الحزب فترة الحكم العسكري 1958 ولكن تم عزله من البرلمان.

كانت فترة الحكم العسكري 1969 – 1985 حرجه للاحزاب التي تناقضت فيها مواقفها تجاه النظام. لقد سند الحزب الشيوعي المجلس العسكري فى سياسته وإدارة البلاد، ولكن سرعان ما انقلب عليهم النظام وادم رئيس الحزب الشيوعي وادى ذلك الى إنقسام الحزب الشيوعي إذ استمرت بعض قياداته فى العمل مع النظام العسكري ووضع النظام النقابات تحت سلطته، وقام بتكوين الاتحاد الاشتراكي السوداني كواجهة سياسية اساسية فى البلاد.

شهد النظام العسكري مقاومة من الاحزاب السياسية، وكانت هنالك محاولات إنقلابية واضرابات قادها الطلاب الاسلاميون والشيوعيون. وبعد المحاولة الانقلابية فى 1976 اتجه النظام الى المصالحة مع الاحزاب الاخرى، فتمت "المصالحة الوطنية" مع حزب الامة وجبهة الميثاق الاسلامي وظل الحزب الاتحادي الديمقراطي فى معارضة النظام. كما ان الأحزاب الجنوبية كانت اجندتهم وكان لهم نشاط سياسي تحت حزب سانو وجبهة الجنوب. وساءت الاحوال عموماً مع بداية الثمانينات وعادت الحرب فى جنوب السودان عام 1983 مما ادى الى تكوين حركة تحرير السودان 1983. وفى عام 1984 بدأ حراك فى شمال البلاد بقيادة النقابات والاتحادات المهنية والاحزاب السياسية، كان النواة لانتفاضة ابريل 1985 التى اسقطت الحكم العسكري وبدأت مرحلة ديمقراطية.

باستثناء تنظيم الاخوان المسلمين كونت النقابات والاحزاب السياسية شاملة الجبهة الإسلامية عام 1985 جبهة متحده – اتحالف الانقاذ الوطني وتم تكوين حكومة إنتقالية. كانت فترة الديمقراطية 1985 – 1989 مهمه للاحزاب السياسية، إذ وصل عدد الاحزاب الى 40 حزب تدرجت توجهاتهم من إشتراكية ثورية الى احزاب الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

إسلامية. أعادت المجموعات الإسلامية توحيدها تحت الجبهة الإسلامية الوطنية. وتنافست هذه الأحزاب في الانتخابات عام 1986 والتي تضمنت بالإضافة إلى الدوائر الجغرافية دوائر للخريجين. وتكونت حكومة ائتلاف أخرى عام 1988، ولكن سرعان ما ظهرت الاختلافات بين الأحزاب في تقسيم السلطات. وفي بداية 1989 تحرك الجيش والنقابات والقوة السياسية للمطالبه بأن تكون الحكومة ممثلة لكل الفعاليات السياسية وتم تحالف بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية والنقابات ورفضت الجبهة الإسلامية الانضمام للتحالف. والتزمت هذه الحكومة بتنفيذ الاتفاقية مع حركة تحرير السودان التي أبرمت عام 1988 لوقف الحرب في الجنوب. ولكن في 30 يونيو 1989 قاد حزب الجبهة الإسلامي إنقلاب عسكري وتم تكوين حكومة الإنقاذ التي حلت كل الأحزاب والنقابات وانفردت بالحكم حتى الآن من العام 2013. ولكن انقلاب يونيو أحدث تحولات في تاريخ السودان لأن الفئة الحاكمة كان لها أيديولوجيتها، وجاءت بمشروع لإعادة بناء المجتمع السوداني. والشوره كبديل إسلامي للديمقراطية وتمكين المواطنين. وعليه منذ عام 1989 تعيش البلاد تحت نظام شمولى بقيادة حزب إسلامى هو المؤتمر الوطني الذي تكون حينما إنقسمت الجبهة الإسلامية إلى المؤتمر الوطني الحاكم والمؤتمر الشعبي المعارض ، إلا من فترات متقطعة بمشاركة مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد التوقيع على إتفاقية السلام الشامل عام 2005 وحتى 2011 ثم تكونت حكومة وحدة وطنية بعد إنتخابات عام 2010 ولكن هيمنة من حزب المؤتمر الوطني.

وظلت الأحزاب خلال فترة التسعينات تعمل في السر داخليا، وخارجيا كونت التحالف الوطني الديمقراطي والذي شمل كل المعارضه الشمالية وحركة تحرير السودان من الجنوب. وكان يعمل في خارج البلاد وفي داخلها سراً أو من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني. ولكن في عام 1998 قامت حكومة الإنقاذ بصياغة دستور جديد سمح للأحزاب السياسية بالتسجيل والعمل تحت شروط وقيود على الحريات. قبلت بعض الأحزاب التسجيل ورفضت أخرى، ولكن عموماً أدى ذلك فرصة للنشاط الحزبي وإن كان على نطاق ضيق. امن التحالف الوطني الديمقراطي على التفاوض من أجل سلام شامل كإستراتيجية للتغيير والتحويلات الديمقراطية في البلاد. أصبح العمل بتفاوض نسبة لبدء محادثات السلام والموافقة على برتوكولات مشاكوس 2000 التي تهدف الي إيقاف حرب الجنوب.

رحبت كل الأحزاب السياسية باتفاقية السلام الشاملة عام 2005 إذ تضمنت بنودها اهداف بناء الديمقراطية والاصلاح القانوني مما يعني فرصة للأحزاب للمشاركة في مراجعة القوانين لتأمين الحريات وتنظيم انتخابات

نزيهة من اهم التطورات فى هذه الفترة إنقسامات الاحزاب الكبيرة القديمه ذات القاعده العريضه الى عدة احزاب، وظهور احزاب جديده اثنية واقليمية ووصل عدد الاحزاب الى ما يزيد عن 82 حزب مسجل حتى العام 2008 وظلت هذه الاحزاب تعمل فى بناء مؤسساتها وقواعدها. ولكن فى إطار غياب حريات وموارد ماليه شحيحه. وتعاونت الاحزاب مع حكومة الوحده فى حوار عن قانون الاحزاب السياسية وقانون الانتخابات، ولكن كانت تتم الاصلاحات برؤى المؤتمر الوطنى الذى يشكل اغلبيه المجالس التشريعية ولم تثمر مساعي الاحزاب المختلفه فى اصلاح القوانين المقيدة للحريات وسيطرة الحكومه على الاعلام. وكانت الاحزاب تأمل ان تنهى هذا الوضع من خلال انتخابات حرة نزيهه، ولكن انتهى الامر الى مقاطعة معظم الاحزاب لانتخابات 2010 نسبة لاستمرار هيمنة المؤتمر الوطني على الموارد والاعلام وحريات الاحزاب فى الحملات الانتخابية وإتهام أحزاب المعارضة بأن التسجيل للانتخابات كان فيه تزوير وتوزيع الدوائر غير منصف وحتى التعداد السكاني أثار شكوكا ومعارضة خاصة من الحركات المسلحة في جنوب كردفان ودارفور، كل ذلك شكل تجاوز وعدم مصداقية تقرر ثبوت عدم مصداقية الانتخابات ولذا تمت المقاطعة من قبل العديد من الأحزاب¹⁶

وعليه يتضح ان التطورات السياسية فى السودان كان فيها تحديات جمه للاحزاب السياسية لبناء مؤسساتها وتقويتها. ولكن ما نود ان نركز عليه هو ان اطار تطورات الاحزاب السياسية يوضح جلياً تفاعل الاحزاب السياسية مع الحركات الاجتماعية والمهنيه والنقابات من اجل احداث التغيير او المقاومة. والسؤال الذى نود مناقشته الى اي مدى كان تطور الحركة النسوية له اثره على الاحزاب السياسية، مبادئها، سياساتها ومؤسساتها؟ وستتم الاجابه على هذا السؤال من مرجعية ما ذكرناه عن التطورات التاريخية للاحزاب السياسية واعتماداً على بعض المصادر البحثية وكذلك المقابلات والمناقشات التى اجريت لهذا البحث.

تاريخ الكوته النسوية فى السودان:

من التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية إتضح ان فكرة الكوته النسوية متعارف عليها فى تاريخ العمل السياسى والعام فى السودان. ولكن اختلفت اراء المبعوثين والمبوثين فى مدى تطابق ماسبق من تخصيص لحصة او نسبة مع الكوته النسوية. فالبعض يرى ان "حصة الخريجين كانت بداية لنظام الكوته، ولكن ليس بنسبة كامله لانها لم تكن تمييزاً ايجابياً نوعياً بقدر ما كانت تمييزاً ايجابياً فئوياً للمعلمين أي خريجي المدارس الثانوية للرجال والنساء سوياً". وتشرح احدى القياديات إن نظام التخصيص للنساء بدأ في عهد نظام نميري:

16

"نظام التخصيص ، في فترة السبعينات في المجالس التشريعية كان كالآتي :

- مقاعد مخصصة للمنظمات الجماهيرية والفئوية النساء ، الشباب ، العمال ، الراسمالية الوطنية ، المراسلون ، تنظيم لجان الريف و الناخبون فيها هم اعضاء هذه المنظمات المسجلون رسميا .

1. المقاعد الفئوية للمهنيين , الاداريون ، المعلمون ، الاطباء ، الزراعيون... الخ.
2. مقاعد النساء بعدد مديريات السودان في الشمال والجنوب ، كانت 9 مديريات أما الناخبات في مقاعد النساء هن اعضاء اتحاد نساء السودان المسجلات رسميا فقط.
3. 10% من مجموع اعضاء المجلس التي يعينها رئيس الجمهورية تشمل النساء والرجال هذا بالطبع الى جانب المقاعد الجغرافية المفتوحة للنساء والرجال .

أ. مجالس الحكم الشعبى المحلى تتصاعد هياكلها حسب النظام الادارى : مجلس الحى ، مجلس القسم ، مجلس المنطقة ، مجلس المديرية .

ب. خصصت كوتة 25% للنساء فى كل اللجان القائمة فى كل لجان مجالس الحكم الشعبى المحلى الى جانب حق المرأة فى التنافس فى نسبة ال 75% الباقية ، ولقد حدث فى المجلس المحلى بكرري ان

فاز بعضوية لجنة الحى كلها نساء وهى 11 عضو من النساء

ج. الغيت نسبة ال 25% بعد اجازة قانون الحكم الاقليمى عام 1981".

هذا النظام استمر حتى اجازة قانون الحكم الاقليمى عام 1981 فأصبح فى السودان ستة اقاليم هى الاقليم الشمالى ، الاقليم الاوسط والاقليم الشرقى وأقليم دار فور ، واقليم كردفان الاقليم الجنوبي الذي كان يتمتع بالحكم الذاتى منذ اتفاقية 1972 الى جانب العاصمة القومية بالخرطوم .بعد الحكم الاقليمى اصبح لكل اقليم " مجلس شعبى اقليمى " ولكل مجلس اقليمى كوتة من الفئات المذكورة انفا بمعدل عضو يمثل منتخب لكل اقليم للفئات التى ذكرت سابقا الى جانب المقاعد الجغرافية ويعين نسبة ال 10 % بواسطة رئيس الجمهورية .

ويرى اخري ان الكوتة النسوية تختلف عن ما سبق من تخصيص حصة للخريجين او فئات. وتشرح قيادية سياسية : "حصة الخريجين لا شك كوتا. يمكن القول إن نظام الانتخابات في السودان قام أصلا على نوع من التمييز الإيجابي للمدن والحضر. بحيث يزيد عدد المقاعد فيها عن الريف. فلدى قيام مؤتمر إدارة السودان الذي قدم تقريره في مارس 1947م أوصى بأن مناطق الوعي يجب أن يكون لها تمثيل أكبر فاقترح ألا يكون تقسيم الدوائر على أساس الكثافة السكانية فقط، بل تكون هناك معادلة تأخذ في الاعتبار كذلك درجة الوعي والتطور ودرجة التنمية، تحسب درجة الوعي بعدد المدارس الأولية الموجودة في المديرية، وتحسب التنمية بمقدار

الضريبة التي تدفعها المديرية. وعلى هذا الأساس جرت انتخابات الجمعية التشريعية (1948م). واستمر هذا النوع من التمييز للحضر كذلك في انتخابات 1953م وأضيفت له مقاعد مخصصة للخريجين. كان مجلس النواب من 97 مقعداً: خمسة منهم للخريجين. وجرى مبدأ تقسيم الدوائر على أساس المعادلة التي اتبعت في انتخابات الجمعية التشريعية وهي: الكثافة السكانية زائداً درجة الوعي زائداً درجة التنمية، مما يعني أن عدد السكان الناخبين للدائرة في الريف كبير جداً وفي المدن كانت الانتخابات مجبرة لصالح القوى الحديثة أو مناطق الوعي أو المدن. لذلك تجد عدد الدوائر في الخرطوم كبيراً مقارنة بالأخرى وفي انتخابات 1958 ألغيت دوائر الخريجين وتم الأخذ بنظام الصوت الواحد للفرد الواحد. كما تم إلغاء فكرة التفرقة في تقسيم الدوائر بين الريف والحضر. أي أبطل العمل بالكويتا والتمييز للمتعلمين ولمناطق الوعي. وفي انتخابات 1965م تمت إعادة دوائر الخريجين التي ألغيت في انتخابات 1958م، وزيادتها فبلغت 15 دائرة. وفي انتخابات 1968م ألغيت مقاعد الخريجين. وفي انتخابات 1986م أعيدت مقاعد الخريجين.

وأعتقد أن تقسيم الدوائر بطريقة تحبذ مناطق الوعي والتنمية أيضاً نوع من الكوتا أو التخصيص لأنه يضيف للمدن مقاعد إضافية. ورأيت أن هذا النظام ظالم لأن المتعلمين والخريجين أصلاً مميزين في المجتمع وغالباً ما يتم تمثيلهم دون سواهم في المجالس، فإعطاء مقاعد إضافية لهم ليس حكيماً في بلد تعاني من تهيش القطاع التقليدي وحياسة النخبة على حظوة زائدة وشدة الفروقات بين النخبة وغيرهم، فهذه الكوتا تركز على الفروقات. بالنسبة للتشريعات التي تنظم حصص الخريجين (في الأعوام 1953-1965-1986): في انتخابات 1953 نص قانون الحكم الذاتي لسنة 1952م على أن لجنة الانتخابات هي التي تشرف على وضع قواعد الانتخابات واللوائح التي تحكم تكوين اللجان الفرعية. أي أن الكوتا كانت عبر قواعد ولوائح وضعتها لجنة الانتخابات. وبالنسبة لانتخابات 1958م فقد كان هناك قانون الانتخابات الصادر في يونيو 1957م، وقواعد لجنة الانتخابات الصادرة في سبتمبر 1957م. ولكن لم تكن هناك كوتا. وبالنسبة لانتخابات 1965 كان هناك قانون الانتخابات لسنة 1965م، واللوائح الإجرائية والتنظيمية المصاحبة له. وبالنسبة لانتخابات 1968 فقد أصدرت لجنة الانتخابات قانون التسجيل في 1967/12/19. لم تكن هناك كوتا. بالنسبة لانتخابات 1986م تمّ التوقيع على قانون الانتخابات لسنة 1986 بتاريخ 21 نوفمبر، وكان هناك 28 مقعداً للخريجين في القانون. "إذن أن مسألة التخصيص في قانون الانتخابات عمل به سابقاً.

ورأي مخالف من أحد الناشطات من المجتمع المدني وهي أيضاً ناشطة سياسياً يرى: لا أفكر أن هناك تشابه لأن الخريجين كانوا مرحلة في تطور التعليم تخطاها الواقع ولكن قد يكون هناك تشابه في النساء لسن فئة مثل الكوتا وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النور – يوليو 2013

الخريجين. والتغيير الاجتماعي هو الذي يهيئ المناخ. لا يوجد للنساء كوتا فهي ليست مقاعد مثل مقاعد الفئويين وخلافه بدأ التفكير فيها مع أو قبل بقليل اتفاقية السلام. في بكين بدأ الوعي بالتمييز الإيجابي وتم استخدام مفاهيم التمييز الإيجابي. وعندما أتت اتفاقية السلام كان تقبلنا لفكرة الكوتا أو التمييز الإيجابي لذلك كان مقترحنا 30% بناء على مقدرات بكين حتى بعض الوثائق كوئانغ سويب في مؤتمر ماسترخ. لذلك عندما أتت الاتفاقية تم وضع أسس واضحة للتمييز الإيجابي وعندما لم يشير لها الدستور بدأنا نحاول أن نؤكد على أن وجود النساء في قانون الانتخابات. أود أن أشير لعمل مركز الجندر الذي قام بعقد نقاشات وبدأ الناس ينتبهوا لأن النساء ظلن ينلن حقوقهن السياسية ومع ذلك لم يتم تمثيلهن في البرلمان وتم تحليل ذلك في المجتمع المدني والأحزاب بواسطة النساء. وكن متحديات لفكرة أن التمثيل في عهود ديكتاتورية كان كبيرا. وهذا ما جعل فكرة الكوتا مغايرة للتعيين وهذا ما خلق التفاوت بين مدمجة ومنفصلة لأن المشاركة للنساء لا بد أن تحسن وتضمن مشاركة النساء لذلك يأتوا في قائمة واحدة. وهدفنا هدف أساسي لأن أحزابنا تعاني من عدم الحساسية الجندرية وقضايا النساء كانت ستفرض ويتم تبنيها وأنا أعتقد أن إصرار المؤتمر الوطني في رأيي أنه ليس المكسب السياسي وأرى أنه متناسق مع تفكير المؤتمر الوطني ورأيه بالنساء"

ويضيف رئيس مجلس الولايات: " الكوتا بصفة عامة والنساء من ضمن الصفة العامة بدأت في مايو في صورة المنظمات الجماهيرية , المنظمات الفتوية وهي العمال , المزارعين , المهنيين , الجنود تم تحديد كوتا لهؤلاء في مجلس الشعب. اما المنظمات الجماهيرية كانت 3 وهم الشباب , النساء , لجان تطوير القرى وكان لهؤلاء كوتات في مجلس الشعب الاول الى المجلس الخامس من عهد مايو . تاريخيا اول مرة تدخل الكوتات ووكانت تسمى بقوى الشعب العاملة.حصة الخريجين بدأت منذ الحكم الذاتي وكانوا الخريجين وخريجي الثانوى, كانوا 5 ثم اصبحوا 15 فى البرلمان الزى جاء بعده ثم 25 ، وفى اول انتخابات 1953 دخلت فيها شخصيات بارزة مثل محمد احمد محجوب , زروق , والمفتى ثم بعد اكتوبر فاز فيها الشيوعيون وكان ان فازت فيها اول امرأة وكانت فاطمة احمد ابراهيم ,ومحجوب محمد صالح . ثم فى الديمقراطية الثالثة فازت الجبهة الاسلامية القومية 1986 وكانت عبر الخريجين وهي لاتسمى كوتا والتخصيص لفئة معينة عرف فى مايو بالطبع لم يكن قانون كالشكل الحالى ولكن قوانين تنظيمية ولوائح نظمت عمل المجالس التشريعية وتم وفقها انتخابهم".

وتتفق مع الآراء التي ترى اختلاف الكوته النسوية من التخصيص لحصة الخريجين أو الفئويين، وذلك لأن الكوته النسوية ليس هدفها فقط تمثيل فئات وإنما الاعتراف بحقوق فئة وتغيير مفاهيم وتأثير على السياسات والتشريعات لتأمين حقوق النساء ومشاركتهن وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

الفاعلين في عملية الكوته:

في كل الدول التي اقرت الكوته هنالك نشاط وقيادات نسائية ومنظمات ووكالات عالمية ومجتمع دولي شاركوا في تهيئة المناخ وبلورة فهم مشترك لاهمية الكوته للمشاركة السياسية للنساء. وعليه كانت احدى الاسئلة للمبشرين والمبهمات مشاركة المؤسسات التي ينتمون اليها. وتضمنت قائمة من قادوا عملية الكوته منظمات المجتمع المدني، الجامعات، الاحزاب السياسية، آليات المرأة الحكومية، الاجهزة التشريعية، المنظمات العالمية والمجتمع الدولي. وقد اختلفت ادوار الفاعلين وتداخلت وتكاملت في المراحل المختلفة حتى تم اجازة الكوته في قانون الانتخابات 2008 وتنفيذها. وفيما يلي سنقدم الانشطة التي قامت بها بعض المؤسسات على حسب ما توفر لنا من معلومات من المقابلات.

منظمات المجتمع المدني:

هناك منظمات عديدة عملت في مجال مناصرة الكوته وسنستعرض تلك التي شملتها عينة البحث.

لابد ان نبدأ بالمجموعات المشاركة في مبادرة تمكين المراه من اجل السلام (سويب) التي كما ذكرنا اعلاه كانت ضمن مطالبها للسلام 2000 اهمية كوته نسوية 30% النساء في المجالس التشريعية والتنفيذية. سويب كانت تجربة تحالف وتضامن تخطت فيها نساء المجتمع المدني والاجزاب السياسية اختلافاتها وتناقضاتها ونجحوا في صياغة اجنده مشتركة.

مركز الجندر والبحوث منذ عام 2004 ساهم المركز بصياغة ورقة إطار مفاهيمي للكوته في السودان، وتم تقديمها ضمن فعاليات المؤتمر العربي لوضع الاطار التشريعي والمؤسسي للكوته في المنطقة العربية¹⁷. ومن ثم تم طرح هذا الاطار النظري في العديد من الورش والمنتديات لخلق فهم مشترك بين الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما قام المركز بتنظيم حوارات مختلفة عن نوع الكوته وشكلها في نص في القانون. شارك مركز الجندر منبر نساء الاحزاب السياسية (هو جزء من مشروع الحكم الراشد والعدالة في المشاركة

نعمات كوكو. لماذا الكوته؟ في مفاهيم: اطار نظري للمعرفة: الانتخابات وقضايا النوع¹⁷

السياسية الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في تنظيم 17 منتدى داخل دور الأحزاب السياسية المختلفة بهدف معرفة آراء الأحزاب في الكوثة وكيفية إدماجها في قانون الانتخابات المقترح وتم تنسيق المقترحات وتقديمها بواسطة لجنة منتخبة بواسطة مجموعة النساء الذين إشتراكوا في ورشة عام 2006 لمناقشة مسألة إدراج الكوثة في قانون الانتخابات إلى مفوضية مراجعة الدستور.

مركز سالمه لدراسات المرأة ركز على مناهضة القائمة المنفصلة، ونظم وقفتين للاحتجاج أمام المجلس الوطني. ولما لم تنجح المساعي وتم إجازة القائمة المنفصلة واصل المركز العمل مع المرشحات بعمل منفستو للنساء في الانتخابات، إجراء دراسة حول دور النساء في الانتخابات، شاركة سالمه في التثقيف الانتخابي بأعداد فيديو تعليمي لتوضيح طريقة التصويت في الانتخابات، واستخدام لتدريب النساء والشباب. كما بذل المركز جهداً كبيراً للتوثيق لخمسين من النساء المرشحات.

جمعية بابكر بدري للدراسات النسوية: عقدت الجمعية ورشة عمل عام 2004 لحث السودان على التصديق على البروتوكول الأفريقي لحقوق المرأة وذلك في مناسبة إنعقاد جلسات الإتحاد الأفريقي بالخرطوم. وفي تلك الورشة تم تقديم ورقة حول حقوق المرأة ومن ضمنها أهمية إدخال الكوثة وتكونت لجنة لمقابلة المسؤولين للتصديق على البروتوكول الذي يشمل مسألة الكوثة والذي تبنته عدد من الدول الأفريقية. كما عقدت الجمعية العديد من الندوات وورش العمل لفئات مختلفة بهدف التعرف على الكوثة وأهميتها وأثارها. وخصصت بعض أعداد مجلة المرأة¹⁸ التي تصدرها الجمعية لنشر الأوراق والحوارات التي تمت. كما شاركت في بناء قدرات النساء والشباب للمشاركة السياسية.

الاتحاد العام للمرأة السودانية: قام بدعوة كل الأحزاب السياسية لعدة ورش عمل لمناقشة نسبة وشكل الكوثة. وعملت القيادات في المناصرة للكوثة داخل الحزب الحاكم.

منظمة نساء جبال النوبة وهي جزء من سويب: شاركت المنظمة في عدة حوارات داخل وخارج السودان عن الكوثة. وفي اجتماع اسمرأ 2004 وكانوا مع نسبة 35% ودعوا إلى أن تضمن الكوثة في الدستور.

الاتحاد النسائي: ساهم في إجراء حوارات عن الكوثة والانتخابات وعن الحد الأدنى للاجندة النسوية، وشملت هذه الحوارات العديد من قيادات المجتمع المدني والسياسات.

¹⁸مجلة النساء 2008 العدد (24) 2010 (27)

مجموعة المبادرات النسوية: شاركت العضوات في حراك الكوته في المنتديات وورش عمل التي ناقشت حقوق المرأة والانتخابات والقضايا ذات الصلة بالكوته وعملت المنظمة في التثقيف المدني.

المنظمة السودانية للبحوث والتنمية: نظمت العديد من الجورات عن الكوته وساهمت في تدريب المرشحات

الجامعات السودانية:

جامعة الاحفاد للبنات : كانت جامعة الاحفاد من اوائل المؤسسات الجامعية التي بدأت في تسليط الضوء على قضايا المرأة و ذلك من خلال المقرر الدراسي الاجباري الدراسات النسوية عام 1986م ثم المشاركة في عدد من المؤتمرات العالمية اهمها الاعداد لمؤتمر بكين بارسال ممثلات من الاحفاد لحضور المؤتمر التحضيري للقارة الافريقية للمؤتمر العالمي للمرأة الذي انعقد في أكار و سبق ذلك المشاركة في كل المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة الدنمارك عام 1980مو نيروبي عام 1985م ثم بكين عام 1995م.

إستضافت جامعة الاحفاد في عام 2002عضوة من البرلمان الأسباني في ندوة عن الكوته وتطبيقها عن طريق نظام الستة وكيف ساهمت في الوصول لاعداد كبيرة من النساء في البرلمان الأسباني وكانت تلك الندوة المفتاحية في تبني قيادات الجامعة لفكرة الكوته.

أعد معهد دراسات الجندر و التنمية بالجامعة مؤتمر للمرأة في يناير عام 2004م تحت عنوان المرأة السودانية التحديات و افاق المستقبل و سبق المؤتمر اقامة عدد تسعه ورش عمل متخصصة منذ بدايه عام 2003م ناقشت قضايا عديده للمرأة في مجال التنمية و المشاركة السياسية و الخدمة المدنية و العمل و القوانين و التعليم و السلام و العمل الديني و الطوعي و أطر التشبيك و المساندة بين النساء و بانتهاء المؤتمر صدر إعلان يؤكد على ضرورة المساواة بين الجنسين و للمطالبة بالكوته لزيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة و كذلك التعديل في القوانين و إنشاء الاطر التنفيذية التي تحقق التشبيك و التضامن بين النساء و تم اخراج مداورات المؤتمر في كتابين الاول بعنوان توصيات المؤتمر عام 2004م ثم كتاب المرأة السودانية بين الحاضر و المستقبل عام 2006م و كانت المطالبة بالكوته واضحه بنسبه 30% . بعد ذلك اقام المعهد تنظيم كخبير لورشه عمل ضمت الفعاليات التي انتظمت للمشاركة في مؤتمر المانحين والذي انعقد بأسلو عام 2005م اقيمت الورشه التي طرحت فيها الجامعة عدد من الاوراق في مجال العمل و الصحة و التعليم و المشاركة السياسية و القانون و السلام و مشاركة المرأة في العمل الطوعي و الاجهزة التنفيذية و من خلال تلك الورشه تم اعداد ماعرف

بالاجنده المشتركه للنساء السودانيات وتضمنت كوته المشاركة السياسية على ان لا يقل عن 30% . تلك الاجنده التى تم طرحها فى ورشه عمل باوسلو تم التوافق بين الوفد الرسمي و الوفد الممثل للمجتمع المدني و الوفد الممثل للحركة الشعبية لتحرير السودان على و ثيقه مشتركة تحدد الحد الدنى للمطالب النسوية و التى تضمنت النص على كوته نسويه للمرأة فى لجهاز التشريعي بما لا يقل عن 25% و كان ثمره ذلك كتاب نشره المعهد باللغة الانجليزية . كذلك شارك المعهد فى الورشه التى اقيمت عام 2005م لتقييم اتفاقية السلام الشامل عام 2005م . وكذا الورشه التى اقيمت لاعداد دستور يراعى النوع الاجتماعي عام 2005 بتقديم ورقه عن كيفية جعل و ثيقه الدستور مراعيه للنوع الاجتماعي و جاء فى ذلك ضروره النص فى الدستور على كوته نسويه لتمثيل النساء فى الجهاز التشريعي بما لا يقل عن 30% كما قام المعهد بالمشاركة فى كل الفعاليات اللاحقه التى اقامتها فريديش ايبيرت من اجل الدعوة للكوته فى قانون الانتخابات و قامت رئيسه المعهد بالتنوير و الدعوة و المناصره لمسأله الكوته من خلال الكتابه فى الصحف و التدريب لمجموعه منبر نساء الاحزاب الذي دعمته منظمه الـ UNDP و كل ورش العمل التدريبية التى تم تمويلها و تنظيمها من IDEA للاحزاب السياسية عدد ورشتين لمجموع 44 حزب سياسي ثم عدد 6 ورش تدريبية لعدد 6 احزاب كل حزب فى داره شملت على تدريب الاحزاب على اعداد البرامج الحزبية و تنفيذ الكوته و التركيز على تدريب لمرشحات و ذلك بعد اجازة القانون عام 2008. وكان للمعهد سبق فى الاعداد لدوره تدريبية حول مفهوم التثقيف الانتخابي و كفيته من خلال اقامة دوره تدريبية عام 2006م للجمعيات الطوعية و الاتحادات بالجامعات و التى شارك فيها خبير من جنوب افريقيا و خبيره من لبنان و كان حصيلة ذلك اعداد دليل تدريبي حول التثقيف الانتخابي بدأ هذا الجهد قبل اجازة قانون الانتخابات بدعم من الـ UNDP و شمل البرنامج التثقيف عن الكوته وأثارها.

جامعة الخرطوم : وحدة النوع و التنمية: وحدة المرأة و التنمية فى معهد الدراسات والبحوث الانمائية بدأت منذ بداية التسعينات فى رفع الوعي بحقوق المرأة واهمية المشاركة النسوية. زكانت تقدم كورسات منتظمة للقيادات والعاملين بالحكومة والمنظمات شاركت وحدة النوع و التنمية بمعهد الدراسات والبحوث الانمائية فى التعبئة من أجل قانون الانتخابات مع التركيز على الجندر من خلال ورش العمل التدريبية والمنتديات التحضيرية والمشاركة الفعالة فى التحالفات و المناسبات المختلفة. ونورد بعض منها:

1. في عام 2007، وشارك المعهد في البرنامج التدريبي لثمانية من القيادات النسوية في الانتخابات ودور المجتمع المدني في ألمانيا. وفي هذا البرنامج الألماني تم التركيز على الانتخابات وكيف أدخلت عددا من الأحزاب السياسية الحصص لقوائم خاصة بهم. كان الفريق يضم نساء من الجامعات، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني.
 2. في عام 2008، نظمت وحدة النوع و التنمية ورشة عمل حول تثقيف الناخبين، من منظور نوعي
 3. تم انتداب نساء نشطات في الاحزاب السياسية والمجتمع المدني إلى البرنامج الألماني 2008 وتم نقاش حول تجربة البرنامج الألماني و التركيز على الكوته ومشاركة المرأة.
 4. دعت الوحدة اثني عشر معهد أكاديمي من شرق وغرب و الشمال، و وسط يبدأ في المشاركة في ورشة عمل توعية الناخبين بالجنس والتثقيف الانتخابي. وقد كتبت ورقة عن الكوته في قانون الانتخابات في السودان.
 5. شارك المعهد في ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون الانتخابات الذي نظمته منظمة التضامن نساء الجنوب من أجل السلام والتنمية بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت في عام 2006.
 6. عام 2008، دعمت وحدة الجنس في عملها "تحالف المرأة السودانية" للعمل من أجل التأثير على العملية الانتخابية لصالح المرأة. واستضافت العديد من الاجتماعات والمنتديات وبدعم من المعهد في الدورات. وتركز هذه الأنشطة أساسا على " قانون الانتخابات والكوتا النسائية"، وقدمت بعض العروض التي قدمتها قادة النساء أنفسهن.
- جامعة جوبا (بحري حاليا):** شاركت منسوباتها في الحوارات عن الكوته للحركات النسوية.

المجموعات الدينية:

و تجدر الاشارة الى ان طائفه الانصار و هي طائفه دينيه قد اهتمت بموضوع الكوته و اقامت ورشه عمل فى امدرمان عام 2009م حول التعريف بها و اهميتها , و اقامت قبل ذلك ورشه فى 2005م حول التعريف باتفاقية سيداو و اقترت ضروره الالتزام بها مع تحفظ على ماده 16. يشرح إحدى قياداتها "الدين الاسلامي يتحدث عن الانسان الذى هو خلقه الله فى ارضه فى قوله سبحانه تعالى "يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحده و خلق منها زوجا و بث .ايه 1 من سوره النساء آيه 97 من سوره النحل , و قوله سبحانه "و المؤمنون و المؤمنات "التوبه آيه 71 "ان المسلمين و المسلمات "الاحزاب"مما تقدم من الايات الكريمات ان الله سبحانه و

تعالى يساوى بين المرأة و الرجل فى كل شئ ولا فضل للرجل على المرأة فى النوع و انما الفضل بالعمل و العرب فى جاهليتهم كانوا يفضلون الذكور على الاناث "واذا بشر احدكم بالانثى "58-59 من سوره النحل . نحن فى هيئه شئون الانصار نثمن دور المرأة و دورها فى المجتمع و نطالب بان تقوم المرأة بدورها على اكمل و جهه لتكون صنو الرجل فالمجتمع يطير بجناحيه فهى الام التى تنشى الصغار و هى الزوج التى تساعد زوجها فى كل شئون الحياه مما تقدم كله نحن لا نرى حرجا فى ان تاخذ المرأة نصيبها كاملا فى الانتخابات وان تترشح ما دام انها مؤهلة لذلك . نحن نعتقد ان النسب التى حددت للمرأة هى تقديره لكل مجتمع فيمكن للمرأة ان تاخذ نصيبها كاملا مشاركته الرجل اذا كانت مؤهلة لذلك و لا تقر ان تحدد لها نسبة لان اقرار النسبة بعينها هذا مؤشر على دونيتها و نقول طالما انها مؤهلة يمكن ان تساوى الرجل او ان تفوقه , بمعنى اذا كا نسبه المعلومات 80% من النساء فى المجتمع يمكن ان تاخذ 80% و لانه لا يمكن لامرأة تحمل درجه الدكتوراه ان ينوب عنها رجل امى فالمقياس هو التاهيل العلمى و ليس النوع". وهذا الخطاب الدينى الذى استخدم.

كان موقف المجموعات الدينية الاخرى مختلف بالرغم من ان العديد منها له ارتباط بالاحزاب والعمل السياسى. لم تبدي الطرق الصوفيا رايها فى الكوته والسؤال هل كانت ضمن المجموعات المستهدفة فى المناصره؟ . اما المجموعات الدينية السلفية مثل انصار السنة فانها التزمت الصمت واناب عنها الحزب الذى يمثلها بمعارضه الكوته.

المؤسسات الحكومية:

لقد قامت الالية الرسمية للمرأة وهى ادارة المرأة والاسرة فى وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى بنقاش اهمية الكوته فى كل مشاركتها فى المحافل الدولية والاقليمية. وبما انها تبنت محاور منهاج بكين، فقد كانت تدعو الى 30% كوته. كونت وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعى عام 2006 لجنة لدراسة قضايا واوضاع المرأة ومناقشة الكوته. وخرجت توصيات اللجنة باهمية العمل من اجل الكوته. وعليه تمت مناقشة المؤسسات الحكومية والتشريعية من اجل العمل لمناصرة الكوته. كما عملت الادارة على زيادة فاعلية ادارتها ووحداتها المختلفه على المستوى المركزى والولائى للمساهمة فى رفع الوعي السياسى للنساء من خلال ورش العمل والمنديات. وشاركت عضوات إدارة المرأة والاسرة فى العديد من ورش العمل التى نظمتها منظمات المجتمع المدنى لمناصرة الكوته.

المفوضية القومية للانتخابات :

الكوته وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

نشأت المفوضية حسب الدستور ولكن تأخر إنشائها حتى عام 2008 وتكونت المفوضية من عدد 8 أشخاص منهم إمرأتين – كما تم تعيين خبيرة في النوع الاجتماعي بدعم من الأمم المتحدة للمعاونة في جعل القانون حساس بقضايا النوع الاجتماعي.

وافادت عضوه المفوضية العليا للانتخابات: "قامت المفوضية باقتراح إعادة النظر في القائمة النسبية إذا وافقت الأحزاب على أن تكون قومية لتوفير العدالة وتعطي نسبة أعلى للتمثيل النسبي 60% و 40% جغرافياً، وايضاً تم اقتراح أن تصبح قائمه المرأة قومية لضمان وصول نساء مقدرات للبرلمان الا ان مقترحهم باعادة النظر لم ينجح."

- ذكرت رئيسة منظمة الالق للخدمات الاعلامية "كان دور الاعلام محدود خاصة الاعلام الرسمي ونحن كمؤسسة تعمل في مجال التدريب للاعلاميين خاصة العاملين في الزراعة والتلفزيون كان هنالك ضعف ولم يكن هنالك منهج معين يدرّب وحتى الاساتذة اللذين اوكلت لهم مهمة التدريب لم يكن لهم ادراك بالنوع الاجتماعي واخو المسالة كالمحاضرات الاكاديمية وكان عملية الاختيار فيها نوع من المحاباة".

- وذكرت صحافية اخرى رأى آخر "الاعلام لعب دور ايجابي فقد عقدت منديات في الصحف بشكل دورى والاذاعة والتلفزيون استضاف احزاب سياسية وناشطات وافقوا على ادخال الكوتا بضغط من منظمات المجتمع المدني لعب الإعلام غير الحكومي بالتحديد الصحف الإلكترونية والمواقع الاسفيرية وبالتحديد الصحفيات والكثير من كتاب الرأي دور كبير بالتوعية باهمية الكوته".

- وافادت احدى الناشطات في المجتمع المدني "الإعلام الحكومي برأبي لم يلعب أي دور والتلفزيون عموماً كان متجاهل العملية الانتخابية وكان يركز على ترشيح البشير والنساء المرشحات لم يجدن فرص حتى في الإعلام".

الأحزاب السياسية: من المقابلات والحوارات التي تمت مع القيادات السياسية اتضح ان للأحزاب السياسية رؤى ومواقف مختلفة من قضية التمييز الإيجابي والكوته للنساء. فالبعض مثال حزب الأمة القومي فيستخدم نظام الكوته في داخل مؤسساته كما ناقش أهمية الكوته على المستوى القومي في العديد من فعاليات الحزب وتضيف احدى القيادات في الحزب: "عقد قطاع تنمية المرأة في 2001 ورشة للخروج باستراتيجية العمل لتنمية المرأة

كان من أهم توصياتها أن تمثل النساء في الدولة في كل هياكلها بنسب معينة وعقد القطاع مؤتمراً عشية مؤتمر الحزب السادس في 2003 كان يدفع باتجاه تبني نسبة (40%) للمرأة داخل الحزب وفي الدولة ولكن الحزب في مؤتمره العام أجاز نسبة 20%، وفي 2004 سعى الحزب لاتفاق كافة التنظيمات السياسية على ميثاق للمرأة طالب بتمثيل للنساء في كافة هياكل الدولة بنسبة 30%، وحينما بدأت المفاوضات حول قانون الانتخابات تأرجح الرأي بين القيادات النسوية التي طالبت بـ 30% كحد أدنى لتمثيل النساء وبين الآخرين الذين رأوا أن نلتزم بالنسبة المطروحة في معظم مداولات مفوضية المراجعة الدستورية وهي 25% وقد كان الاتجاه الغالب هو مماثلة هذه النسبة وكان الحزب عموماً من المدافعين عموماً عن التمسك بالكوتا للمرأة".

أما حزب المؤتمر الشعبي والمؤتمر الوطني فاستطاعا خلال العقدين الماضيين من تكوين كوادرنسائية سياسية نشطة على مستوى الوطني والولائي، وهناك اجتهادات في المؤتمر الشعبي لتمثيل النساء في الوظائف القيادية للحزب. أما حزب الاتحاد الديمقراطي لم يعكس اهتمام خاص للمرأة تاريخياً وتكونت امانة المرأة باجتهادات خاصة للنساء وما زالت العددية محدودة، ولكن له قيادات نسائية نشطة في الساحة السياسية وفي ساحة منظمات المجتمع المدني. قيادات الحزب الشيوعي أكدوا ان النساء قادرات لفرض وجودهن وتبوء المناصب في كل المجالات دون الحاجة الى كوته. قال قيادي في الحزب الشيوعي "نحن اول حزب بدا عمل سياسي وسط الطالبات ونهتم بقضايا المرأة واول حزب كان له اعضاء نساء في اللجنة المركزية منتخبات عام 1964 وفي ذلك الوقت لم نكن نعرف الكوته ولكن بجهدهن وصلن الى ما اردن وتم التصويت لهن، نحن في الحزب لن نتعامل بالكوته وانما عبر نضال" وبضيف القيادي " ان مقترح عبر السسته كانت بمبادرة من الحزب الشيوعي ومنى شخصياً حيث لم تكن هنالك رؤية حول كيف تدخل النساء البرلمان، اصدرت قيادة الحزب قراراً بالاتي: انه على كل منطقه من المناطق ان تحدد مرشحها بدون تدخل من اللجنة المركزية، وكان قرار عدم تدخل قيادات الحزب في اختيار المرشحين ممارسة اتبعها الحزب منذ إنتخابات عام 1953 الى منذ تكوين الحزب. وطريقتنا جيدة في العمل حيث اننا نترك العضوية الحزب في المنطقه المعينه حرية الاختيار بإشراك الناس اللذين حولهم وهما القاعده الى تصون للحزب في المنطقه وهي طريقة اكثر ديمقراطية وتفعّل المشاركة في فروع الحزب كما انها منهجية قديمة ما زال الحزب يعمل بها". ففي قيادته امرأة ولها عضوية من النساء. وحزب البعث من المهتمين بمشاركة النساء وله عضوية كان لها صوت عالى في رفع الوعي والمناصرة بالكوته. ولكن الاغلبية من الاحزاب التي ظهرت في التسعينات لها عضوية نسائية والمتبع لقوائم هذه الاحزاب يمكن ان يؤكد انها عضوية محدوده الى حد كبير وان كان لبعض منها حضور في كفعاليات الكوته.

دور الأحزاب في الدعوة والحراك للكوته كان متقاطعا مع منظمات المجتمع المدني. برز دور الأحزاب جليا من خلال مشاركة قيادات حزبية نسائية في الحوارات التي نظمتها منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع المجتمع الدولي. ولكن كانت مشاركة الأحزاب السياسية بفعالية من خلال منبر نساء الأحزاب السياسية الذي ذكر اعلاه. استفاد المنبر من بناء القدرات وانعكست في تفاعلاته مع المجتمع المدني في تحريك الأحزاب من الداخل من اجل مشاركة فعالة للمرأة ومن اجل خلق فهم ودعم للكوته النسائية. واثمرت جهود المنبر ومنظمات المجتمع المدني بما فيها الجامعات في التزام الأحزاب السياسية في مساندة الكوته في كل محافل النقاش وخاصة في تفاعلهم وحواراتهم لقانون الانتخابات مع مفوضية الدستور وان اختلفت الأحزاب في نسبة الكوته. مما ذكر اعلاه عن مواقف الأحزاب السياسية , نخلص الى ان بعض الأحزاب السياسية موضع الدراسة تناولت خلال هذه اللقاءات قضية المرأة من عدة مفاهيم تنوعت وإتفقت علي:

1. أهمية دور المرأة ومشاركتها في العمل السياسي منذ عام 1953م عندما نالت المرأة حق التصويت ومشاركتها في العمل العام والحياة الاجتماعية وأجهزة الخدمة العامة بالحكومة.
2. أهمية تضافر الجهود للوصول بالبلاد إلي السلام والتحول الديمقراطي وعليه أن الأوان لتبوء المرأة مكانها في البرلمان بحجم دورها في المجتمع والمشاركة في صنع وإتخاذ القرار.
3. تم التأكيد علي أن التمييز الإيجابي واقع فرضته ظروف معاناة المرأة من قبل المجتمع والعادات والتقاليد التي اعاققت تطور مقدرات المرأة في المجال السياسي. من هذه الضرورة تبرز أهمية تخصيص (الكوتا) كآلية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات القادمة وتطوير التجربة البرلمانية علي كافة المستويات وفي جميع الأجهزة التنفيذية والتشريعية.
4. أن نظام (الكوتا) لا ينعكس من حق المرأة بل هو محاولة لتعزيز دورها في تحقيق العدالة لمواجهة الواقع الاجتماعي الذي يؤثر سلبا في العملية الانتخابية وعند حدوث مساواة حقيقية يمكن إعادة النظر في عملية (الكوتا) .

أستنادا على تلك المناقشات توصلت الأحزاب السياسية المختلفة الى الاقتراحات الآتية :

1. الكوتا المقترحة بنسبة 30% وتأتي هذه النسبة من مرجعية دستورية الباب الثاني الفقرة 27 علي 3 . وتستند علي أن كل المواثيق التي وقع عليها السودان (وثيقة حقوق الإنسان ومنهاج عمل مؤتمر بكين الدولي 1995) وتضمنت هذه الوثيقة نظام الكوتا بنسبة 30% .

2. وعليه يمكن تضمين الكوتا في قانون الإنتخابات وهو أمر لا يتعارض مع الدستور الإنتقالي الذي كفل للمرأة كل الحقوق السياسية علي قدم المساواة مع الرجل وعليها ذات الواجبات المادة (5 – 32 – 41) وأن الطعن بالمساواة غير مقبول لوجود التمييز الإيجابي .

أكدت الأحزاب السياسيّة إلّتزامها السياسي بنظام (الكوتا) كألية لزيادة وتعزيز مشاركة المرأة في الإنتخابات القادمة ووضعها في مواقع صنع القرار . و كان إلّزام بعض الاحزاب على النحو التالي:

1. الحزب الإتحادي الديمقراطي أكد علي إلّزامه بمبدأ الكوتا ولكنه لم يحدد نسبة محددة .

2. الحركة الشعبية أكدت علي الإلتزام بمبدأ الكوتا ونسبة 25% .

3. جيش تحرير السودان (دارفور) أكد علي الإلتزام بمبدأ الكوتا ونسبة 25%

4. الحزب الإتحادي الديمقراطي الموحد أكد علي الإلتزام بمبدأ الكوتا ونسبة 33% .

5. المؤتمر الوطني أكدت بعض من عضويته ألّزامه للنساء بمبدأ الكوتا وبنسبة 25%

وتشرح احدى السياسيات من حزب الامة : "عندما جاءت المذكره من مفوضية الدستور لمعرفة رأى الاحزاب حول ادخال كوته خاصه للنساء كان رد حزب الامة ان تكون 30% ممثله فى قانون انتخابات 2008م و بعد ذلك كتجمع قوه المعارضه كونت لجنة لاعداد مسوده قانون الانتخابات فيها كل احزاب المعارضه , و تم تكوين لجنة مصغره فيها كل من الاستاذ ساره نقداشه و الاستاذ صديق يوسف ممثل الحزب الشيوعي , كل الاحزاب كانت رؤيتها ضروره الـ 30% الحركه الشعبيه كانوا مشاركين فى كل مناشط المعارضه , تم تكوين لوبى نسائي قوى فى كل الاحزاب حتى نساء المؤتمر الوطنى , وان نساء الحركه قالو فى دستور الجنوب نص على 25% و كانوا يرون لو تمت زيادة النسبه الى 30%تؤدي الى احداث مشكله فى دستور الجنوب ,ان تمثل بـ 25% فى كل البرلمان القومى و الولائي الى ان يحدث تعديل فى دستورهم و الميثاق الافريقي كان بيقول 30% على هذا الاساس فى قانون الاحزاب المقترح تم تسليمهم المسوده لدكتور ابل البيبر رئيس مفوضيه الدستور ان تمثل ب 25% و نبه ان تكون الانتخابات 50% دوائر جغرافيه 50% تمثيل نسبي تكون مختلطه فيها نساء و القائمه تبدأ بى امرأه ثم رجل هكذا بنظام الزقزاق او السسته و تكون موحده للاسف ناس الحركه الشعبيه غدروا بنا قبل ان يقدم المسوده الى المجلس الوطنى قام على عثمان عمل اتفاقيه مع ناس الحركه لشعبيه تم تغيير النسبه الى 60% دوائر جغرافية و 40% تمثيل نسبي 25%قائمه منفصله للنساء 15%قائمه قومية و كانت كارته اساسية , وهذا رأى المؤتمر الوطنى و الحركه و اخيرا وافقت الاحزاب لان قانون اجيز من البرلمان و به اغلبيه الوطنى و الحركه. دائره التمثيل النسبي ولانيه وهذا رأينا لضمان تمثيل الولايات و اعمال الامركزية اما

الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

المؤتمر الوطني عايز السودان كلو دائره واحده تمثل ترشيح الحكم مركزي الان رؤيتنا تحققت و بالتالى جاء القانون شبيه بالاتفاق بينهم و فى 2005م البرلمان كان معين الحركه 28% و المؤتمر الوطني 52% و 14% باقى احزاب التجمع و 6% احزاب الشرق , عدا حزب الامه لم يدخل اصلا فى مؤسسات النظام . قانون 2008م من 60-70% كانت من رواتنا ادمجت فى القانون , من التمثيل النسبي و تمثيل المرأه فى البرلمان 25% دخلت فى القانون".

وافادت السياسيه من الحزب القومي السوداني المتحد : "قد اخذت مسأله مناقشه الكوته فرص كثيره في اجنده اجتماعاتنا, و نرى ان تخصيص حصه 25% للمرأه لانه فى راي المرأه كما و كيفا اصبحت قادره علي المنافسه و احراز نتائج اكثر و تخصيص 25% فيه ظلم لها لانه حتى وان ذكر على الاقل 25% ستصبح 25% كحد أقصى".

القياديه في حزب المؤتمر الوطني اكدت: "ترتكز فكرة الحزب عن المشاركة الساسية للمرأه على أهميتها القصوى في بناء المجتمع لكن التنافس الحر(الدوائر الجغرافيه و التمثيل النسبي) لا يمكن المرأه من التواجد في الهياكل السياسيه المختلفه لسببين:النساء لا يصوتن للنساء،والرجال لا يصوتوا للنساء.يتبنى نسبة 25% للتمثيل النسائي وهي نسبة ملزمة بموجب النظام الأساسي واللوائح الداخليه 25% تم تقديمه للمفوضيه القوميه للمراجعة الدستوريه (للدستور وقانون الانتخابات). يتم تمثيل بقية الشرائح من شباب وطلاب دون التقيد بنسبه معينه" وتضيف: "دون التعرض لأحزاب بعينها قدمت بعض الأحزاب نسبة التمثيل النسائي(الكوتا) بتفاوت مقدر في النسبه والتي كانت أقل مما تستحقه المرأه بما أنها تمثل أكثر من 50% من تركيبه المجتمع وهذه النسبه لا تضمن للنساء التمثيل المؤثر على مستوى البرلمان عموما وداخل الأحزاب على مستوى الخصوص. 50% وهي نسبة مغاليه لم تضع في الاعتبار التمثيل المتوازن لجميع شرائح المجتمع على مستوى الحزب أو البرلمان , ومن ثم قدم المؤتمر الوطني نسبة 25% ككوته مؤقتة تضمن التوازن التمثيلي داخل الحزب والبرلمان , إستراتيجية تطبيق الكوته من جانب الحزب سواء داجل أجهزته أو في قوائمه الإنتخابيه مدعومه بالالتزام التام من جانب الحزب بتطبيقها وفقا" للنظام الأساسي واللوائح الداخليه للأمانات".

موقف الحركه الشعبيه كما شرحته احدى العضوات: "اكدت الحركه الشعبيه الوقوف مع قائمه القوميه المشتركه نساء ورجال فى التمثيل النسبى، و بناء على ذلك نظمت المجموعات حملته وقفه احتجاجيه امام البرلمان تحت شعار نعم للقائمه الموحد و ذلك في الاتجاه الغربى للبرلمان و مجموعات من الاحزاب السياسيه

و منظمات المجتمع المدني وحركة الشعبية كانت هناك وقفه موازيه للمعارضه من قبل المواليين الي المؤتمر الوطني وكانت و قفتهم مبكره فى الاتجاه الشرقى اقرب الى البرلمان تحت شعار الموافقه على قائمه المنفصله حتى تتم الموافقة على الـ 25%. واستمر وقوف المجموعات الى انتهاء الجلسه حيث تمت اجازته نص الكوته بان 25% من مقاعد البرلمان تحجز للنساء وذلك عبر قائمه نسوية منفصلة حزبية و لائيه و فازت الـ 25%, غير ان المؤتمر الوطنى عمل و رتب كل حساباته و تاكد من فوزه عبر اتحاداته المختلفه , و هنا يطرح سؤال " هل المؤتمر الوطنى يرغب في الكوته ام لا ؟".

قيادي من الحزب الشيوعي السوداني يؤكد: "الكوته تحدد الحد الأدنى ونحن نحدد الحد الأفضل ، ونحن مع الكوتا للنساء وذلك للاعتبارات الأخرى الخاصة برفع مستوى المرأة وأيدناه ونحن لم نتحدث عن حق التصويت للنساء، اول برلمانية كانت من الحزب الشيوعي ونحن اول حزب بدأ عمل سياسي وسط الطالبات ونحنم قضايا المرأة واول حزب كان له اعضاء نساء فى اللجنة المركزية منتخبات فى 1964 وهن سعاد ابراهيم احمد / محاسن عبدالعال / نعيمة بابكر/ فاطمة احمد ابراهيم / وفى ذلك الوقت لم تكن نعرف الكوتا ولكن بجهدهن وصلن الى ما اردن وتم التصويت لهن. نحن فى الحزب لن نتعامل بالكوتا وانما عبر نضالهن والعضوية فى الحزب بالتساوى فى النشاط وبموقفهن. ان مقترح الكوتا عبر الستة كانت هى بمبادرة من الحزب الشيوعي ومنى شخصيا حيث اننا او من اشرت اليها حيث لم تكن هنالك رؤية حول كيف تأتى النساء, ان قيادة الحزب اصدرت قرار كالاتي : انه على كل منطقة من المناطق ان تحدد مرشحين بدون تدخل من اللجنة المركزية ولم تتدخل ايضا فى اختيار المرشحين وتركت ذلك للمديريات وقال ان قرار عدم لتدخل من قبل الحزب فيما يتعلق بمسألة الانتخابات من ناحية اختيار المرشحين كان هو قرار الحزب من اول انتخابات جرت فى السودان فى 1953 اى منذ تكوين الحزب لم يحدث تثقيف حول الكوتا وكنا نركز على اصلاح قانون الانتخابات ، وطريقتنا جيدة فى العمل حيث اننا نترك لعضوية الحزب فى المنطقة المعنية ويقومون باشراف الناس الذين حولهم من المجموعات الى يمكن ان تصوت للحزب فى المنطقة وهى طريقة اكثر ديمقراطية وتفعيل المشاركة فى الفروع الحزبية وهى منهجية قديمة للحزب لازال يعمل بها حتى الان".

ألمجتمع الدولي:

والفاعلين فى المجتمع الدولي هم بعض السفارات وبعض المنظمات غير الحكومية العالمية ونذكر هنا ان المانحين فاعلين غير مباشرين لم نتطرق الا احيانا عند ذكر مشروع.

منظمة ايديا (IDEA): بدأت منظمه ايديا في عام 2008 تنفيذ مشروع "دعماً للأحزاب السياسية" الذي تم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السودان، ويهدف المشروع الى: "المساهمة في تطوير وتعزيز الأحزاب السياسية في السودان من اجل الديمقراطية والحكم الرشيد، لتلعب دور فعال في الانتخابات و كانت فترة المشروع ثمانية عشر شهرا، و تهدف إلى : تعزيز قدرات الاحزاب السياسيه - تعزيز ثقافة الديمقراطية داخل الاحزاب السياسيه - المساواة - المسؤولية الماليه والمحاسبه، تعزيز القدرات على التفاعل مع وسائل الإعلام، و مراقبين للانتخابات وممثلي المجتمع الدولي وتطوير قدرتهم على التعبير عن البرنامج الانتخابيه السياسيه والمساواة ولا سيما فيما يتعلق بالمشاركة في الدورات التدريبيه, أحد الأهداف الأكثر أهمية هي الوعي والاستجابة إلى العدالة النوعية داخل الأحزاب السياسية كمؤسسات يمكن أن تدعم بناء الديمقراطية. تم تنفيذ العديد من الورش عن النوع الاجتماعي للأحزاب السياسيه مع التركيز على النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة شملت تدريب 300 مرشح من 30 حزب سياسي على تنظيم الحملات الإعلامية، أهداف الإنمائية للألفية و حقوق الإنسان كما تم التدريب على ادماج النوع الاجتماعي في مؤسسات الاحزاب السياسية من اجل تحقيق العدالة النوعية وتقوية دور الأحزاب السياسية في تعزيز المساواة في الأحزاب السياسية

مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية: بادرت المنظمة في عام 2006م بارسال وفد مكون من 6 اشخاص خمسة منهم رجال و امرأه يمثلون منظمات المجتمع المدني و المؤسسات الأكاديميه و الاعلام الى المانيا للتعرف على النظام الانتخابي الذي يجمع بين الدوائر الجغرافيه و التمثيل النسبي و مستويات الانتخابات و كانت لهذه الزياره الأثر الكبير في التعريف بذلك النظام وعقد الوفد عدد من المحاضرات بعد عودته وكان اثرها على تبنى الاحزاب السياسيه فكره الدمج في قانون الانتخابات المقبل للتمثيل النسبي و الدوائر الجغرافيه. بدأ العمل حول الكوته بورشه عمل تم تنظيمها بالتعاون مع شبكة نساء الجنوب للسلام في العام 2006م في موضوع الحصة الانتخابيه للنساء في قانون الانتخابات كانت محصوره على منظمات المجتمع المدني المؤسسات الأكاديميه و الاحزاب السياسية وقدم فيه تصور لمركز ابحاث السلم لقانون الانتخابات و كان واضح غياب حصة النساء. و اهم مخرجات الورشه اختيار سته¹⁹ من القيادات لمناصره حصة للنساء في قانون الانتخابات القادم، ممثلين المؤسسات الأكاديميه و المجتمع المدني , و كان الهدف الاساسي التأسيس للكوته الى ان يتم التأثير في قانون الانتخابات الذي كان تجرى صياغته في ذلك الوقت. حاولت المجموعه تحضير ماده لماذا الكوته و ماهي الكوته الانتخابيه و اشكال الكوته المختلفه مستندين على تجارب الدول الاخرى ، و بالفعل تم تحضير اوراق

القيادات هم: بلقيس بدرى، زينب عباس، و ميري سير، فلسطينا بايا، غفاف عبد الرحمن و ماري عباس¹⁹

علميه وبعد توفير المادة اصبح هناك تصور واضح و تمت مقابلة المسؤول عن ملف الانتخابات فى حزب المؤتمر الوطنى، وتم الاتفاق على ادخال كوته فى قانون الانتخابات ، الا انه يرى ان حزب المؤتمر الوطنى لا يمكن ان يوافق على شكل الكوته المقترح، وهو نظام السسته رجل امراه والذي ترى المجموعات النسوية انه النظام الانسب، و اكد دعمه للكوته و لكن لا يضمن نظام السسته .

و تم التفكير فى تقديم اقتراح الى مركز ابحاث السلم بجامعه الخرطوم أملين فى ان يكون التأثير قوى و ذلك لانهم قدموا نموذج الى مفوضيه المراجعة الدستوريه و وجد احترام من اعضاء المفوضيه، و تم اجتماع بدار استاذة جامعه الخرطوم و كان من مخرجاته ان المركز سوف يتبنى كلام المجموعه برفع مذكره رسميه برغبه المركز فى اضافته نظام الكوته.

مؤسسة فردريش قدمت دعم مالى وتنظيمى فى التثقيف الانتخابى لورش عمل نفذتها بعض الاحزاب السياسيه و منظمات المجتمع المدنى وتضمنت التعريف بالكوته و التجارب الدوليه و ما يجب ان يشتمل عليه قانون الانتخابات.

- تخصيص كوتا فى تكوين مفوضيه و لجان الانتخابات المختلفه و النص داخل القانون بتمثيل لا يقل عن 30% للنساء فيهم.
- تحديد كوتا فى القانون لتشمل قوائم الأحزاب على المستوى القومى و الولائى بحيث لا تقل النسبة عن 30%.
- وضع نص واضح لكيفيه تنظيم الكوتا و تنفيذها داخل القائمه الموحد و حتى لا يتم وضع النساء فى ذيل القائمه فقد اقترح ان تكون نسبة ال 50 % الاولى من القائمه لوجود النساء او العمل بنظام التبادل امراه ثم رجل.
- تحديد حوافز أو عقوبات للأحزاب فى قانون الانتخابات لضمان وجود النساء فى القوائم وفى ال 50% الاولى من القائمه الموحد , هذا و قد واصلت المنظمه دعمها فى دعم المنظمات فى العمل مع الاحزاب لاحقا لبناء القدرات.

السفارة الهولندية : كان اول مشروع فى مجال المرأة تم بين الهولنديين و جامعه الخرطوم عام 1983 هو مشروع توثيق الحركه النسويه، وكانت فتره المشروع سنتين، وتم فيه توثيق للحركه النسويه فى كتاب، و نفذت

ورش عمل عن الانتويه عبر التاريخ الشفاهي، وتمت كتابة تقرير عن التجارب فيها نوع من التحليل والتنوير. ودعمت السفارة مشروع سويب المذكور اعلاه. كما قدمت تمويل لكل من مركز الجندر ، سالمه، جمعية بابكر بدري ، المنظمة السودانية للتنمية في دارفور ، اتحاد المرأة ، المبادرات النسوية ، متعاونات ، عصماء ونفذوا أنشطة ذات صلة بالمشاركة السياسية . و كما تم تدريب في كليه تنميه المجتمع جامعه القصارف القانونيات و بورتسودان مدينتي و مركز ابو هديه مركز الشرق في سنكات في النيل الزرق منظمات مجتمعيه , كما تم تمويل منظمات من النيل الازرق و الشرق و جمعيه نويدا من جبال النوبة، كما تم تمويل مشاريع كبيره للجامعات مثلا جامعه الاحفاد للبنات ، ايضا جامعه القصارف و جامعه الخرطوم، اما مشروع سويب استمر بقوة و شارك في صناعه السلام واصبحت لهم ميزانيه واصبحت قوته واضحه في تنميه قدرات نساء الجنوب حيث نجدهم وزيرات و ناشطات ولقد استفادوا من التدريب في القياده و الدبلوماسية في فتره التسعينات بداو بى سويب 1997م استمر حتى 2011م , و كذلك دعمت ورش العمل عام 2005 لاعداد الاجنده المشتركه للمرأة تمهيدا للمشاركة في مؤتمر المانحين الذي اقيم في اوسلو في ابريل 2005م وشاركت السفاره في تمويل مشاركات لحضور المؤتمر، وكانت السفاره داعمه للعديد من الاعمال المتعلقة بالدعوى للكوتة و التعريف بها و بناء القدرات من خلال العديد من المنظمات.

صندوق الامم المتحدة الانمائي: مكتب السودان

بادر برنامج الامم المتحدة الانمائي ومن خلال وحدة الحكم الراشد بمشروع تجريبي عن المشاركة السياسية عام 2004 ومع نجاح المشروع التجريبي تم صياغة مشروع " الحكم الراشد ومشاركة المرأة السياسية " ويهدف المشروع الى بناء قدرات النساء من اجل تفعيل المشاركة السياسية واستهدف بالاضافة الى نساء الاحزاب، النساء الناشطات في المجال العام وبعض المهنيين كما عمل على بناء قدرات الشباب نساء ورجال من اجل قيادات شابة فاعلة في العمل العام. وكان منبر نساء الاحزاب السياسية احدى التكوينات الفاعلة في المشروع والتي استمر عملها لفترة حتى بعد انتهاء فترة المشروع.

اسس المشروع في 2004م بمجموعة من الاحزاب السياسية و الناشطات في البدايه كان عددهم اقل من 15 حزب و بعد فتره تطور عدد الاحزاب المشاركة الى 17²⁰ حزب سياسي .بالاضافه لذلك كانت هناك اربعة

حزب الامه القومية، حزب الامه الاصلاح والتجديد- والحزب الاتحادي الاصل- الحزب الاتحادي المسجل-الحزب الشيوعي-حزب²⁰ البعث القومي -حزب البعث العربي الاشتراكي -حزب المؤتمر الشعبي -حزب حركة القوه الديمقراطيه الجديد (حق) -حزب المؤتمر

الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

منابر المنبر الاعلامى - منبر الشباب و الطلاب -منبر منظمات المجتمع - المدنى منبر النساء السياسيات- منبر الشباب كانت عضويته تضم جزء من شباب الاحزاب السياسيه و جزء من شباب منظمات المجتمع المدنى و ذلك فى الفتره من 2005-2008م كانت فترته بسيطه غير انها حوت العديد من انجازات الكبيره , بعد الفتره التدريبيه تم تأسيس منبر القيادات.

وهناك اجتماعات دوريه للمنبر للاهتمام بالقضايا العامه و منها تقديم مقترح المشاركه فى لجنة الدستور 2005م فى قانون الانتخابات - مقترح الكوته مع مركز الجندر. و كما تمت المشاركه فى مناصره الكوته و تخصيص المقاعد فى قانون الانتخابات فى 2005م , وتمت المشاركه فى حملته السلام الاجتماعى بعد احداث و فاه دجون قرنق. كان لمنبر النساء السياسيات برنامج رفع قدرات للمشاركه السياسيه تضمن تعلم مهارات المنصره، التفاوض، القياده، كما تم التعريف بالكوته والانتخابات والدستور. ومن ايجابيات المنبر: خلق تضامن نسوي فعال، تبنى قضيه الكوته، تنفيذ العديد من الورش فى دور الاحزاب السياسيه للتوعيه بالكوته. وتؤكد احدى نساء الاحزاب السياسيه ونشطة فى منبر نساء الاحزاب "رغم الاختلاف الفكرى كان هناك احترام لاختلاف الاراء وطيله الخمسه سنوات لم يتم التصويت فى عمل او فى مدافعه عن قضيه معا او ضد كان هناك اتفاق جماعى. تمت زياره كل دور الاحزاب السياسيه المختلفه. تمت تبادل زيارات خارجيه و ورش تدريبيه". وتفيد اخرى "اصبح و عى النساء فى الاحزاب اكثر من وعى الرجال و كان تأثيرهم قوى احدث تغييرا داخل الاحزاب ساهم فى موافقة الاحزاب السياسيه على الكوته وتنفيذها". ومن السلبيات: عدم استمرار المنبر، لم يتم النجاح كتحالف لان قانون الاحزاب لا يدعم التحالفات. اما الدروس المستفاده فتشمل : يمكن الاجتماع والاتحاد رغم اختلاف فى وجهات النظر، الالتزام السياسى فى القضايا العامه قضايا النساء بصفه خاصه اذ يمكن الاجتماع و الدفاع عنها كحد ادنى فى اجنده مشتركه .

صندوق الامم المتحده لدعم المراه (اليونيفيم/سابقاً): مشاركة المراه السياسيه من القضايا المهمه بالنسبة لصندوق الامم المتحده لدعم المراه. فعمل الصندوق على تدريب البرلمانيات ودعم تدريبات لتفعيل المهارات القيادية لنساء وشباب المجتمع المدنى. قام الصندوق مع مجلس الاحزاب السياسيه بالاعداد لمؤتمر متخصص لطرح قضايا وتدريب المرشحات من كل الاحزاب السياسيه. ولقد أقيم باسم: مؤتمر صوت نساء السودان فى انتخابات 2010 تحت شعار "انتخبها وأدعها" وقد أقيم المؤتمر فى الفترة من 23 – 25 مارس 2010 بقاعة

الصداقة بالخرطوم. حضر المؤتمر عدد ثلاثمائة مرشحة يمثلن عدد ثمان وسبعون حزبا سياسيا. كذلك ضم الحضور عددا من منظمات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، وقد شمل المؤتمر علي تقديم عدد من الورقات العلمية غطت عدة محاور لها اهمية للمشاركة السياسية والكوته :

1. المبادئ العامة في قانون الانتخابات بالتركيز علي مرحلة الاقتراع وكيفية الاقتراع علي القائمة النسوية.
2. الكوته النسائية دواعيها وكيفية الاستفادة منها.
3. أهداف الالفية الثالثة.
4. الأجندة المشتركة وقضايا المرأة في برامج الاحزاب السياسية.
5. ضرورات ميثاق الشرف الانتخابي.
6. كيفية ادارة الحملة الانتخابية للمرشحات.
7. مراقبة الانتخابات.
8. العنف الانتخابي.

ولقد حوي المؤتمر فلم وثائقي سجل خصيصا لطرح برامج مرشحي الرئاسة المتعلقة بالمرأة في محاور تتعلق بالقوانين والسياسات والدعم المادي لتلك البرامج.

نخلص الى ان تعريف الفاعلين ومشاركاتهم تشير الى تطورات مهمة للحركات النسوية في السودان، وذلك لظهور فاعلين جدد في الساحه، حصول تحالفات بين فاعلين مختلفين ايدولوجياً وسياسياً، الحراك بين النشطاء والسياسيين من اجل الكوتهودفع مشاركة المرأة السياسية كما يشير ايضاً الى كيف تساهم التطورات السياسية الاقتصادية الاجتماعية في تشكيل تحالفات السياسيين ونشطاء المجتمع المدني في الساحه الاجتماعية.

ولكن لابد ان نذكر انه بالرغم من اجماع الفاعلين على أهمية الكوته تختلف اهدافهم والعوامل الدافعه لهذا الاهتمام. فبعض القيادات النسوية تهدف الى زيادة مشاركة المرأة السياسييه ليست فقط من ناحية الكم، ولكن ترى ان الكوته مهمه لاعلاء صوت النساء وقوة تأثيرهن على التشريعات والسياسات والاصلاحات لتكون في صالح ومنفعة المرأة. بعض المجموعات النسوية ترى ان الكوته هي وسيلة لادماج النوع الاجتماعي في مسار الديمقراطية المتوقع، بينما معظم الاحزاب السياسية تركز الاهتمام لكسب مقاعد في البرلمان والتي تهتم بتمثيل

ومشاركة النساء والعديد من الاحزاب شاركت حتى لا تعارض اهتمامات المجتمع الدولي فى تمكين المرأة والمساواة النوعية. وعليه فان اهتمام معظم الاحزاب السياسية لم ينتج عن قناعة بالعدالة والمساواة النوعية، وذلك لان قلة من الاحزاب اخذت فى الاعتبار مشاركة النساء فى مؤسسات وفى مواقع إتخاذ القرار داخل الحزب. وعليه يظهر جلياً ان سياسيات الكوته قد تكون وراءها اهداف مختلفه وقد تكون متناقضه، ولكن الكوته ستظل انتصاراً للنسوية ولمن يدعون للعدالة النوعية.

❖ فى نقاشاتنا مع كل النساء السياسيات فى عينة البحث، كان هنالك تأكيد على ان الثقافه الابويه والذكوريه ما زالت هى المسيطره على المؤسسات الحزبية وتؤثر فى تشكيل سياسات الاحزاب وممارسات اغلبية الاعضاء من الرجال.

❖ تاريخياً كانت السياسات التى تنفذها الاحزاب تضمن حرص على استقطاب النساء والعديد من الاحزاب لها امانات للمرأة ما عدا الحزب الشيوعى الذى يعتبر ان المرأة لا تحتاج الى امانه خاصة، لانها قادره ان تتواجد فى كل المؤسسات الحزبية.

❖ تطوراهتمام الاحزاب بالمرأة الناخبة لان تجارب الانتخابات وضحت النسبة العاليه للنساء فى التسجيل والتصويت والاهم من ذلك أنه فى ضعف الوعي السياسى وسيادة الثقافه الابويه لا تخالف النساء الاختيارات السياسية لارباب اسرهن. او لاتستطيع النساء بلورة رأي سياسى مستقل.

❖ من الاشكاليات لمشاركة المرأة السياسية هى قبول النساء كمرشحات فى الدوائر الجغرافيه، ولم تضمن سياسات كل الاحزاب السياسية اهداف لتدراك معوقات قبول النساء كمرشحات وسط القاعده الحزبية.

❖ هنالك احزاب ذات قيادات مستنيره فرضت وجود النساء واستطاعت ان تؤمن للنساء مواقع فى المؤسسات المختلفه، مثال ذلك حزب الامة القومى والمؤتمر الشعبى اللذان افردا كوته (25%) فى حزب الامة و20% فى المؤتمر الشعبى) لتمثيل النساء فى كل مؤسسات الحزب والمرأة ممثله فى المجالس القيادية فى الحزبين. اما الحزب الشيوعى فيتيح للنساء الفرصة للمنافسه فى كل المؤسسات داخل الحزب على حسب كفاءتهن وقد حصلت النساء على نسبة تفوق 25% دون كوته فى المواقع القيادية. اما حزب جبهة الشرق الديمقراطيه فهو تحت قيادة امرأة، وهو حزب صغير يركز على مجتمعات شرق السودان. واما فى اغلبية الاحزاب فان نسبة مشاركة النساء ترتفع على مستوى

القاعده وتقل فى المؤسسات العليا للحزب

من الملاحظ اننا قدمنا الفاعلين كمؤسسات ولكن كانت اصوات المبحوثات تؤمن على الدور القيادي لبعض القياديات منهم: ماريا عباس، بلقيس بدري، عائشه الكارب، نعمات كوكو، فلسنا باي ، عفاف عبدالرحمن ورجاء حسن خليفه.

الحملة لمناصرة الكوته النسوية:

اجازة الكوته فى قانون الانتخابات سبقته سلسلة من النشاطات شكلت عملية حراك وحملت مناصرة. ولكن عملية الحراك للكوته لم تكن منظمه او مخطط لها بل بدأت بنشاطات مختلفه للفاعلين المذكورين اعلاه. افادت الحدى النشاطات ان " المناصرة تضمنت عقد الندوات والمؤتمرات والمنابر التي تبحث وتنادي بالكوته المشاركة بالرأي". ومن المقابلات مع الفاعلين بدأ الايقاع بطيئاً بنشطة فردية لمنظمات غير منسقة يجمع بينها التركيز على فهم الكوته النسوية واهميتها لمشاؤكة المرأة السياسية. ولكن بدأ الايقاع بأخذ منحى مختلف حين بادر مركز ابحاث السلم بجامعة الخرطوم بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي، بمسودة قانون للانتخابات اغفلت قضايا المراه. فبعد عرض هذه المسودة بدأ الحراك القوي النسوي لمناصرة الكوته. وتم تنظيم اجتماع عام 2006 بدعم من منظمة فردرش ايبيرت الالمانية شمل شبكة نساء جنوب السودان للسلم والعديد من منظمات المجتمع المدنى وممثلي من النساء والرجال للأحزاب وبعض رؤساء الاحزاب السياسية بعض الخبراء الرجال الداعمين لقضية المرأة. وفى هذا الاجتماع تم عرض مسودة القانون التى اشير اليها اعلاها وتم نقاش إغفال القانون للكوته النسائية. وقد تم الاتفاق فى هذا الاجتماع على تكوين لجنة مصغرة من 6 قياديات لقيادة حملة المناصرة من اجل الكوته والتأثير على متخذي القرار فى قانون الانتخابات. وبدأت المجموعه بخطى مدروسه بتحضير رسائل المناصرة بتعريف الكوته النسائية واهميتها واشكالها وتجارب الدول المختلفه مع الكوته. واجتمعت المجموعه مع مسئول المؤتمر الوطنى عن الانتخابات ووافق على مبدأ الكوته ولكن لم يوافق على دعم القائمة المقترحة في شكل السسته رجل وامرأة وهي القائمه التي اتفقت عليها المجموعات النسائية.

تم اجتماع مع قيادات مركز السلم الذى قدم مسودة قانون الانتخابات الى مفوضية مراجعة الدستور وتم الاتفاق على ان يقوم المركز بتقديم مذكرة الى المفوضية لاضافة نظام الكوته الى قانون الانتخابات وتم لقاء مع رئيس مفوضية الدستور وسلم مقترحات. وقد كان اللقاء مع مفوضية مراجعة الدستور مثمر لان بعد انتهاء الاجتماع تم اضافة سؤال عن الكوته النسوية الى الاستبيان الذى وجه فى بداية عملية التشاور التى نظمتها المفوضيه مع الكوته وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

الاحزاب السياسية كما نظمت المفوضية ورشة عمل الكوته اشرفنا اليها أعلاه. ولكن وجود واحده من هذه القيادات بين المشاركين كان كافياً اذ قدمت كل توصيات ومبررات المجموعه المكلفه بالمناصره من قبل التحالف النسوي.

وفي هذا السياق اكدت احدى قيادات المناصرة حيث تم تنظيم اجتماع مع قيادات الاحزاب السياسيه وقدم لهم عرض عن الكوته واهميتها للمرء السودانيه وخرج الاجتماع بالتزام من كل الاحزاب لمساندة الكوته. كما تم تنوير الصحفيين وكانت استجابتهم مثمرة تبلورت في مقالات وحوارات في الصحف عن الكوته: "

وكان هنالك انشطه لآليات للحكومـه ومنظمات المجتمع المدني المواليه لها، ولكن لم تشمل الا القليل من النشاطات والسياسيات خارج نطاق الموالين للنظام. مثلاً الورشة التي اقامتها مفوضية مراجعة الدستور كانت إنتقائية وبالرغم من انها جاءت بعد فترة طويلة من الاجتهادات والاوراق العلمية لمنظمات المجتمع المدني ومنبر نساء الاحزاب السياسية، لم تستعن المفوضية بقيادات الحملة ذات الصوت العالي غير المنتميات للنظام.

فى عرضنا لانشطة الفاعلين يتضح ان إيقاع فكرة الكوته النسائية بدأ منذ منتصف التسعينات بتوصيات بكين وتضمن فى انشطة النساء للسلام.وقد أكدت بعض القيادات الدور الفاعل لبعض القيادات النسوية من الحزب الحاكم فى التأثير على قرار إدخال الكوته فى القانون، وعليه تعتبر الكوته من القضايا النسوية التى خلقت تضامن وتحالف جمع كل ألوان الطيف السياسى والايديولوجى ووحدت الاهداف والرؤى لضمان زيادةالمشاركة السياسية.

أشكال المناصرة التى قادتها تنظيمات المجتمع المدني كما غطتها الصحف اليومية:

- ورشة الاتحاد النسائي السوداني بعنوان(الانتخابات ودور المرأة) وكان هدفها بلورة رؤية واضحة لصياغة برنامج حد ادنى للاجندة النسوية ، واقتрحت الندوة ان تكون الكوتا النسوية 30%(الميدان،10-7-2007)
- نشرت صحيفة الميدان ورقة عمل من إعداد الأستاذة نازك الملائكة محجوب عن المشاركة السياسية للمرأة السودانية التي قدمت في المنتدى الديمقراطي الاول للمرأة العربية بالقاهرة في ديسمبر 2004م وكان من ضمن توصياتها تخصيص نسبة معينة للنساء في كل المناصب(المجالس النيابية والبلدية والقروية، والسلك الدبلوماسي والقضاء) مع وجود نسبة من المراكز القيادية للنساء.(الميدان،30-10-2007)

- المنتدى التشاوري حول(المرأة والانتخابات، نظام الكوتا) المنعقد بمركز الجندر للدراسات والبحوث (الأيام،

(2007-12-5)

- ندوة مركز الجندر للدراسات والبحوث ومنبر النساء السياسيات بالتعاون مع صحيفة السوداني وفي الندوة تم التركيز على عدم اقتصار الكوتا على قانون الانتخابات وضرورة ان تدخل في قانون الأحزاب حيث يلزم كل حزب بكوتا للنساء لا تقل عن 30% في اجهزته التشريعية والتنفيذية، هذا إضافة إلى رفض القائمة المنفصلة والدعوة للقائمة الحزبية المدمجة(امرأة ، رجل امرأة ، رجل)(السوداني،21-4-2007).

- ندوة مجموعة المبادرات النسائية عن (حق المرأة في الانتخابات) وقد خاطبها مسجل الأحزاب والتنظيمات السياسية محمد احمد سالم ومختار الأصم رئيس مفوضية الانتخابات، ورئيسة حزب حركة القوى الديمقراطية الجديدة(حق) هالة محمد عبد الحليم، والامين العام للاتحاد العام للمرأة السودانية رجاء حسن خليفة، ورئيس حزب الوسط الاسلامي يوسف الكودة(السوداني، 25-3-2008)

- ندوة المرأة والانتخابات نظمها مركز الدراسات السودانية بالتعاون مع منظمة فريدرش ايبرت الالمانية (الأحداث 2008-8-21)

- ورشة العمل التدريبية حول(الحملات الإعلامية ودورها في مناصرة ترشيح النساء)، أفاها مركز الجندر للدراسات والبحوث بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي (الأيام، 1-4-2010)

- ورشة عمل حول(الانتخابات والإصلاح القانوني وقضايا النوع) تحت شعار(نحو إطار استراتيجي لقضايا النوع والإصلاح القانوني) بمركز الجندر للبحوث والتدريب (الأحداث 2010-4-7)

- ورشة عمل حول(المرأة والانتخابات في السودان: نحو أجندة مشتركة لوضع حقوق المرأة أولاً) عقدها مركز الجندر للدراسات والبحوث بالتعاون مع منظمة انتربارس، دارفيها نقاش واسع حول الأجندة المطروحة في الورشة التي ركزت على عرض إطار نظري حول حقوق المرأة في إطار الديمقراطية، وضع الأجندة المشتركة وتجربة جنوب السودان، ونحو أجندة مشتركة للانتخابات(الأيام، 30-12-2009).

- ورشتا عمل تدريبيتان لمرشحات يمثلن 11 حزبا سياسيا بولاية الجزيرة، أقامتها المنظمة السودانية للبحوث والتنمية(سورد) وصندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة(يونيفيم)،الورشة الأولى في التعريف بالانتخابات التدريب على النظام الانتخابي والكوتا النسائية و قضايا الجندر والإقصاء الاجتماعي، والتدابير والآليات المحلية والدولية لدعم مشاركة النساء. والورشة الثانية في التدريب على بناء الحملات الانتخابية والبرنامج

الانتخابي ومفاهيم المرأة القائدة والمرأة والإعلام وحصر احتياجات المرشحات والعقبات أمامهن (الميدان،

(2010-1-21)

- تظاهر خارج البرلمان نساء يمثلن الأحزاب المعارضة وقد انضمت إليهن نساء من نائبات الحركة الشعبية ضد قانون الانتخابات عندما تمت إجازته بالأغلبية وهتفن ضد القائمة المنفصلة، وفي المقابل تظاهر نساء المؤتمر الوطني مؤيدات للقانون ولل قائمة المنفصلة (الأحداث 2008-6-16)

لم يستمر التوافق بين المجموعات النسوية طويلاً، إذ طرأ على السطح خلاف حول كيفية تنفيذ الكوته. فقد رأت الأغلبية أن يكون النظام بقائمة مشتركة فيها نساء ورجال تنصدر فيها النساء القائمة، ولكن ساندت نساء المؤتمر الوطني القائمة المنفصلة للنساء. واعتمدت الأغلبية على وجود الحركة الشعبية في البرلمان لمساندتها للقائمة المشتركة وقد وعدت قياداتها بذلك. نظمت القيادات النسوية من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وقفة أمام المجلس التشريعي في يوم مناقشة قانون الانتخابات في المجلس الوطني احتجاجاً ورفضاً للقائمة النسوية المنفصلة. لكن تم الاتفاق داخل البرلمان على القائمة المنفصلة ولم تلتزم الحركة الشعبية في مساندتها وتضامنت مع المؤتمر الوطني في إطار صفقة سياسية بينما غد كانت أولوية الحركة الشعبية هو إجراء الإستفتاء في موعده في عام 2011 أكثر من حرصها على مسألة الانتخابات كما ذكرت إحدى السياسيات من أحزاب المعارضة.

الكوته: تنوع الخطابات:

من المهم أن نذكر أنه في سياق الحوارات والحراك النسوي من أجل الكوته، تم تبني العديد من الحجج وأنواع من الخطابات التي تبرر وتشرح أهمية الكوته للنساء السودانيات. ولتعميم الفائدة نطلع على أنواع الخطابات التي سادت:

- حقوق الإنسان و جدارة المرأة كإنسان: أشارت العديد من العينة و الوثائق الى التبرير المعتمد على

الإشارة الى حق المرأة المتساوي مثل الرجل كما جاء في الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و كذا الإشارة

الى جداره المرأة في توليها المناصب و المسؤوليات و جدارتها في التفوق العلمي وان النضال من أجل

الكوته من أجل تحقيق العدالة والإنصاف، وان المرأة تستحق ذلك لأنها أثبتت قدراتها حيث نجد (تزايد

عدد البنات في الجامعات و في الخدمة المدنية، وزيادة عدد الأسر التي تتحمل مسؤوليتها النساء، و في

القطاع غير الرسمي في المدن و أيضاً تسليط الضوء على تواجد المرأة في السلك القضائي منذ عهد

الكوته وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بليس بدري ود. سامية النور – يوليو 2013

بعيد في السودان و كذا في الجهاز التشريعي , كل ذلك يؤكد اهليتها و ايضا ضروره زياده تمثيلها من اجل سد الفجوة و تحقيق المساواة.

- *الخطاب الديني:* ارتكز الخطاب الديني من اجل مناصرة الكوته على حق المرأة المتساوي مع الرجل في الجزاء و الحساب و اصل العدل و المساواة في الاسلام كما ركز على دور المرأة في السياسة من خلال مختلف العصور الإسلامية السابقة، وكذلك مبدأ المساواة في الإسلام و هذا ما جاء في وثائق المؤتمرات و الاعلام.

- *خطاب تجارب الكوته في السودان :* هناك مجموعات استندت الى الارث في التجربة السودانية في التخصيص بمقاعد في الجهاز التشريعي للمرأة فاشير الى ان تجربة السودان لنظام التخصيص بدأت مبكره منذ عام 1956م حينما منحت للخريجات فقط الحق في التصويت في اول انتخابات بعد الاستقلال ، وخلال فترة حكم نظام الحزب الواحد في (مايو) 1974-1985م تم استخدام التخصيص بنسب محدده للنساء و اعتبر البعض ان دوائر الخريجين في انتخابات عام 1956 و 1965 هي نوع من التخصيص لفئه معينة هو أمر معهود في فترات سابقة كذلك تمت الاشارة الى تجارب دول اخرى للنص على الكوته.

- *الخطاب باهمية دور المرأة في البرلمان* للدفع بقضايا المرأة و التنمية الاجتماعية ساد خطاب يركز على اهمية المرأة و وجودها كعدد كبير يؤثر ايجابيا على قضايا المرأة في التغيير في القوانين وخاصة في قانون الأسرة و ملكية الأراضي، و وضع ميزانية حساسة بالنوع، تأثير البرلمانيات في المجالس التشريعية للدفع بقضايا العدالة و الرعاية الاجتماعية و تحقيق السلام اذن هناك خطاب يؤكد من انحياز المرأة لقضايا الجماهير و السلام . الكوته في نظم الديمقراطية تساعد في خلق تحالفات بين النائبات من احزاب مختلفة وذلك يساعد النائبات في العمل مع قاعدة عريضة ومتنوعة من المجتمعات. التحالف بين النائبات قد يمتد لتحالف مع منظمات المجتمع المدني من اجل معرفة الاحتياجات والتطورات في احتياجات المجتمعات وهذا التحالف والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني سيساعد المنظمات في أداء دورها في المسألة للبرلمانيات عن التزامهن نحو النساء وهذا يعني التأثير على النائبات لتفعيل دورهن داخل البرلمان. ومع منظمات المجتمع المدني ونساء الاحزاب السياسية خارج البرلمان للضغط من اجل الاستجابة لاجندة النساء ويعتبر هذا هو الهدف الأسمى للكوته.

- الخطاب المعتمد على تعديل الادوار النمطية و العقلية الذكورية: كانت هناك اشارات واضحة خاصة من النسويات بان الكوته هي الوسيلة الوحيدة لتخطي العقلية الذكورية التي تعتقد بعدم مقدرة المرأة على الفعل السياسي بجداره مثل الرجل وان دورها الاعم هو في الاسرة وان السياسة معتزك للرجال فان تخطى هذه الذهنية يحتاج لقانون يحقق للمرأة قدرا من التواجد كعدد على الاقل فى البرلمان و دون قانون ملزم فان الغبن التاريخي الواقع باقصاء المرأة لن يتم تداركه وان الكوته وسيلة لزيادة العدد و هذه ليست غاية و انما هى ايضا وسيلة عبرها يتم التعود على وجود مكثف للمرأة فى البرلمان و تغيير الذهنية حول جدارتها و مشاركتها و كذلك تغيير فى ذهنية الناخب الذى عليه ان يدلى بصوته للنساء و الا فقد حزبه مقاعد فى البرلمان و تغيير لعقلية مجتمع فى تقبل فكره وصور المرشحات و ادماجهن فى الحملة الانتخابية. اذن كان هذا الخطاب رقم اهميته الا انه كان الاقل رواجاً من غيره فى الاستخدام مقارنة بالخطابات اعلاه وربما يكون السبب التخوف من الحديث عن تغيير فى المفاهيم و الادوار النمطية يؤدي الى و جود تيار مناهض يقوي حين استخدام النساء بقوة و كثره لمثل هذا الخطاب.

- الخطاب السياسي: اعتمد هذا الخطاب على مسألة اهمية دور المرأة فى الاحزاب كمنتخب و دورها فى دعم الحملات الانتخابية و فى المجال السياسي داخل الاحزاب و هذا خطاب استخدمه السياسيين من داخل الاحزاب لضمان مساندة النساء للحزب , كما استخدم خطاب سياسي يوضح اهمية دور المرأة فى التنمية و المجتمع من قبل السياسيين ايضا و موقف الحزب المساند لمبدأ الحصة النسوية.
- خطاب المصلحة العامة: وجود النساء فى المجالس التشريعية سيدفع الى المزيد من سياسات الرعاية الاجتماعية، فى تغيير القوانين ومعالجة اي عنف او تمييز ضد المرأة. وجود كتلة من النساء البرلمانيات سيساعد فى الاستجابة لاجندة المرأة المتفق عليها من قبل النساء قبل الانتخابات.
- خطاب العدالة النوعية: تختلف تجارب النساء والرجال وقد تتعارض مصالحهم، وعليه لا يمكن للرجال تمثيل مصلحة النساء، وكذلك لا يمكن للنساء تمثيل مصلحة الرجال، وعليه لابد من وجود النساء فى مؤسسات صنع القرار لبلورة احتياجاتهن واولوياتهن وكيفية الاستجابة لها.
- كانت تلك اهم ملامح الخطاب المناصر لضروره الكوته او الحصة النسوية فى قانون الانتخابات .

اذ تم التركيز على ان المشاركة السياسية للمرأة ليست متنوعة فحسب، بل شملت تحديا للمفاهيم التقليدية والصور النمطية للمرأة حيث نجد الخطابات متنوعة من مدارس مختلفة منها الإسلامية ومنها من المنظور الكوته وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بليس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

الدولي التي تم استخدامه كاستراتيجية من قبل اللجان المناصرة لقضايا المرأة وكل ذلك ساعد في بناء الثقة بين التيارات المختلفة من الإسلاميين والعلمانيين و ناشطين المجتمع المدني غير الملتزمين لأي تيار هذا و مع الحراك القوى للنساء ادى ذلك الى ادراج الكوته في القانون .استخدمت هذه الخطابات والمبررات للمناصرة وتنوع الخطاب كان مهم لتنوع المشاركين في المناصرة سياسياً وايديولوجياً، وكذلك المستهدفين بالمناصرة.

الانجازات:

بالرغم من ان القانون جاء غير مرضى للاغلبية التي اشتركت في الحراك النسوي، ولكن نستطيع ان نؤكد نجاح الحراك النسوي وتشير الى العديد من الانجازات التي تمت والتي تسجل تاريخاً يجب الاعتراف به ونقله إلى الاجيال القادمة. من اهم الانجازات للحراك النسوي من اجل الكوته هو خلق الفهم المشترك والاتفاق على اهمية الكوته وعلى خطاب داعم تنوعت فيه المبررات وشملت حقوق الانسان، العدالة النوعية، حقوق المرأة في الاسلام، خطاب جمع بين النسوية والاسلام والانجاز الواضح هو إدخال الكوته في قانون الانتخابات من اجل زيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار. لقد شمل الحراك من اجل الكوته تكوين تحالفات وشراكات وفهم تخطى كل الاختلافات السياسية والايديولوجية.

شملت تجربة الحراك تنسيق وتضامن لبناء القدرات وخلق فهم مشترك ومبررات عن الكوته والمشاركة النسوية كما كان هنالك اتفاق على اجندة مشتركة توقع الكثيرين ان تكون خارطة طريق لمن يدخل البرلمان. وهذه التجربة خلقت وعى باهمية التضامن والشراكة والتشاور ان كان الهدف تمكين المرأة. وبالرغم من خروج نساء المؤتمر الوطني من التحالف في قضية شكل القائمة الا انهن استمرن في التفاعل والتعاون مع الاحزاب السياسية وبالجامعات ومنظمات المجتمع المدني والدليل على ذلك الشراكة في الكوته بين كل المجموعات السياسية والمجتمع المدني، وكذلك التفكير والتشاور لاحقا في مبادرات الدستور القادم التي بدأت منذ العام 2011 .

ومن النتائج الملموسة للكوته هو زيادة عدد المرشحات للانتخابات إذ وصلت إلى عدد 2778 مرشحة كما تم رصد من المرشحات من مفوضية الانتخابات وأن عدد الفائزات هو 112 امرأة أي 25% في المجلس الوطني القومي من أصل عدد 450 مقعد في المجلس.

وعدد البرلمانيات إذ وصل إلى 25% وهو أعلى نسبة تحدث في تاريخ البرلمانات السودانية وهي بالمقارنة مع الدول العربية يعتبر إنجازاً من أعلى النسب وبالمقارنة مع الدول الأفريقية يكون من العشرة دول الأعلى في أفريقيا.

من آثار الحراك النسوي في الكوته هو اهتمام الاعلام خاصة الصحافه بالعمل السياسي وسط النساء حيث أن تجربة الكوته ايضاً اثبتت فعالية شراكة المجتمع المدني والتزامه لتمكين المرأة ودعمه لكل ما يقود الى العدالة النوعية.

الكوته حفزت لحراك بمبادرة من احدى النائبات من المؤتمر الوطني في المجلس التشريعي لولاية الخرطوم لكوته في قانون الحكم المحلي للولاية وفعلاً تمت الموافقه عليه وسيتم التطبيق في الانتخابات القادمة للمجالس المحلية.

السلبيات في حملته الكوته:

بالاشاره الى المقابلات التي اجريت مع مجموعات العمل في الاحياء او وسط الاحياء او مع بعض نساء الاحزاب تمت الاشاره الى الآتى:

- تشير احدى السياسات الى ان"القانون فصل القوائم النسبية بشكل أضاع فكرة التمثيل النسبي وجعلها أقرب للدوائر الجغرافية. بحيث لم يصبح هناك داعي للعتبة البرلمانية في القانون (النسبة المؤهلة لدخول لبرلمان) فبدلاً عن أن تكون القائمة مختلطة للمرأة والرجل فتتنافس على 40% من المقاعد تم تقسيمها لـ 25% و 15% مما يقلل عدد المقاعد المتنافس عليها، وبدلاً عن أن تكون الدائرة لكل الوطن حتى يكون هناك مقاعد عديدة تقسم بالتمثيل النسبي (112 مقعداً في القائمة النسائية و 68 مقعداً في القائمة النسبية الحزبية) فإن القانون قسم هذه المقاعد على قائمتين داخل كل ولاية بحيث يكون نصيب كل ولاية مقعد أو مقعدين أو بضع مقاعد في غالب الأحيان، وتكون قوة المقعد بالتالي عالية جداً وأكبر من أية عتبة (قوة المقعد تساوي 100% في حالة المقعد الواحد، و 50% للمقعدين، و 33% لثلاثة مقاعد، و 25% للأربعة، وهكذا)، بينما العتبة هي 4% ولن يضطر لاجتيازها أحد لأن قوة المقعد تفوقها بكثير! وفي أفضل الحالات الخاصة بأكثر عدد لمقاعد القائمة بالنسبة للمجلس الوطني وهو بالنسبة للقائمة النسائية في ولاية الخرطوم (15 مقعداً) فإن قوة المقعد هي 6,7% أي تفوق العتبة

البرلمانية، كذلك بالنسبة لأكثر عدد مقاعد للقائمة في المجالس التشريعية وهي مجلس تشريعي ولاية الخرطوم (عدد النساء 21 مقعدا) وقوة المقعد الواحد هنا هي 4,8% وهي أيضاً أكبر من العتبة!. فالعتبة المنصوص عليها لا داعي لها أصلاً ولهذا لم يستغرب المرونة التي سمح بها في الاستجابة لمطالبات القوى السياسية بتقليل العتبة لأنها في النهاية مكسب اسمي! كان سيكون هناك داع للنص على عتبة إذا كانت القائمة مدمجة لكامل الـ 40% ولكامل الوطن، ففي تلك الحالة (أي للتنافس على 180 مقعدا في كامل الوطن) تكون قوة المقعد هي 0.56% من أصوات الناخبين، ولو طبقنا نظام العتبة بـ 4% كحد أدنى فإننا سنجد أن ذلك يسمح -نظريا- لأحزاب صغيرة كثيرة بالمنافسة."

- لم يتم إدراج الكوته في الدستور و هذا أدى الى اضاءة وقت كبير من اجل مناصرة حملة الكوته ليُدرج في قانون الانتخابات لو كان الامر مختلف لتمت الاستفادة من الزمن في التدريب و رفع القدرات .

- اذا لم يتم تضمين الحصة والتخصيص للنساء في قانون الانتخابات القادم ليكسب ذلك شرعية قانونية ملزمة لكل الأحزاب فان جهودها في كل العمل السياسي والمجتمعي سوف تذهب سداً وسيظل تمثيلها ضعيفاً من خلال الانتخابات في البرلمان .

- عدد كبير من النساء في القواعد في الأحياء لم يكن لديهم المام تام بموضوع الكوته اي انهم فقط يستخدمون مصطلح القائمة دون ان يدرو كيف تم ذلك و ماذا يوجد فيها و انهم قاموا فقط بالتصويت.

- لم يكن هناك تنقيف انتخابي مكثف خارج العاصمة التركيز فقط في المدن و عواصم الولايات و اغلب العمل كان في شكل ورش عمل غير ان الاحزاب بإمكانياتها القليلة ثم العزوف ومقاطعة الانتخابات أدى إلى أن يكون سهل جدا علي المؤتمر الوطني ان يدفع بالجمهور في إتجاهه لانهم ليس لديهم اي معرفه.

- توجد فجوة بين الصفوة النسوية حيث توجد مشكله في الوصول الى النساء في بعض الأحياء ولم يتم الاتصال في الأحياء الراقية بافتراض الوعي متوفر في تلك الأحياء غير انه اتضح من البحث الذي شمل عينة من تلك الأحياء عكس ذلك فهي مجموعه قد لا تعاني قلة التعليم وانما تمثل جيل كامل من

النساء الشابات ربات الاسر ورغم اختلاف المناطق الا انهم يعانون عدم المعرفة بصورة تكاد تكون متماثلة حول مسألة الكوتة.

- قدمت النساء فى مجموعه الاحياء التى تم جمع المعلومات منها صوت لوم الى نساء البرلمان لانه ليس هناك اتصال او تواصل بينهم و بين البرلمانيات بعد الانتخابات وان معرفه الاحياء بأسماء أو عناوين بالبرلمانيات خاصة فى العاصمة يكاد يكون معدوم. وليس لديهن فكره عن ماذا يفعل النساء البرلمانيات داخل البرلمان واصبحت هناك فجوه بينهم و بين النساء البرلمانيات.
- لم تتح الفرصه فى الاحياء لاختيار المرشحات من قبل الاحياء نفسها، بالرغم ان النساء نشاطات على مستوى اللجان الشعبي في الاحياء اذن عدم اجازة قانون الحكم المحلي و اجراء انتخابات على المستوى المحلي ادي الى عزل العديد من النساء الفاعلات على المستوى المحلي و اللائي لم يرشحن على المستوى القومي او الولائي.

التحديات فى تنفيذ الكوتة:

- عدم كفاية عدد المرشحات في بعض الولايات وفي بعض الأحزاب أيضا من جانب وعدم تواجدهن فى دوائر جغرافية مضمونة الفوز من جانب آخر كان من الاشكاليات التى واجهت بعض الاحزاب فى اعداد القوائم و إضافة فان الكوتة بإسلوب القائمة ادت الى عدم ترشيح العديد من الاحزاب للنساء فى الدوائر الجغرافية.
- ان المعارضين للكوتا وهم مجموعه قليله يعللون بان تخصيص نسبة معينة للمرأة إجحاف فى حقها و تقليل من مقدراتها للمنافسة و عليه من الافضل عدم تضمين كوتة و انما الدفع بالنساء للمنافسة مع الرجال و ان الكوتة هى مخالفه القواعد الديمقراطية فى اعتقاد اولئك و انما تتعارض مع المواثيق الدولية التى تعتمد على مبدأ المساواة بين المواطنين فى الحقوق والواجبات. وهناك اصوات قليله ايضا من السلفيين ترى ان مشاركة المرأة فى العمل السياسي كمرشحة ليس محبذاً و يكفي مشاركتها بالتصويت و كلا التيارين لم يكن لهم حوار او خطاب مقنع او بصوت عالي او فى الاعلام
- وايضا كان الحديث عن مدى قوة النساء لتمثيل الحد الأدنى للاجندة النسوية داخل الاحزاب، اذ ان النساء يحتجن الى العمل داخل الاحزاب بقوة. ولذا فان الكوتة لم تؤثر بعد تنفيذها على سياسات الأحزاب كم أشرنا أعلاه.

- ان قانون الانتخابات فيه اشياء كثيرة هزمت ما قامت به النساء ولاول مره يكون قانون الانتخابات دائم وكذلك المفوضيه . وهذا يشكل تحدي للنساء ان اردن إدخال تعديلات في القانون.
- الحاجة لخطاب للمرأة على مستوى كل الولاية وفي الفرقان وعنقوامة النساء وعليه على المرأة بالمطالبة بدوائر جغرافيه مخصصة يمكن للنساء بالتنافس فيها وهذا يحتاج إلى تعديل في القانون بكونه في الدوائر الجغرافية وليس فقط في القوائم. وهذا التعديل يجعل النساء أكثر وضوحا وعملا في الحملة الانتخابية من القائمة التي تعتمد على الحملة الانتخابية العامة أو في الدوائر الجغرافية دون الحاجة لظهور النساء أو تخصيص حملة إنتخابية خاصة بالقائمة النسوية وهذا الذي أدى إلى عدم معرفة القواعد بأسماء وشخصيات المرشحات على مستوى القواعد.
- من التحديات العديدة للأحزاب السياسية التي هو عدم التواصل مع القواعد وذلك لغياب الديمقراطية لسنوات عديدة وقلة الإمكانات إلا ان المؤتمر الوطني قد وجد دعم كبير من الاحزاب الاخرى المتحدة معه ومن اللجان الشعبية واتحاد المرأة والجمعيات الطوعية الاخرى واتحاد الشباب والطلاب والدفاع الشعبي.
- نسبة 25% في القانون لم تراعى من قبل الاحزاب بتقديم قوائم نسوية كاملة بالالتزام و الملاحظ ان عددا من الاحزاب لم تقدم قائمة نسوية في بعض الولايات.
- دور المجتمع المدني في التوعية بمفهوم الكوته اكبر من دور الاحزاب السياسية و تحدي الاحزاب هو كيفية القيام بدور فاعل للتعريف بأهمية الكوته من أجل إنصاف النساء وتحقيق المساواة.
- هناك تحدي في التنفيذ لإعداد قائمة متحالفة إذ رغبت بعض الناشطات والسياسيات من عدة أحزاب و من المجتمع المدني في عمل تحالف وإعداد قائمة نسوية متحالفة على مستوى بعض الولايات يمكن أن تفوز بها نساء مقتدرات ومعروفات في الولاية – ولكن قد تواجهن مشكلة أن القانون لا يجيز قائمة متحدة خارج إسم الحزب وإنما لكل القوائم النسوية يجب أن تكون حزبية وعليه أصبح التحدي تحت إسم أي حزب؟ وهل بالضرورة أن الأسماء الأعلى في القائمة تكون من ذلك الحزب ؟ وماهي أوزان أي الثقل الحزبي لكل حزب في الولاية حتى يتم توزيع المرشحات حسب ذلك الثقل؟ إضافة إلى الاختلافات في أيولوجيات وإستراتيجيات الأحزاب.كل ذلك جعل إمكانية إعداد قائمة متحالفة يواجه مشاكل أدت إلى عدم جدواه وتحقيقه، إذ أن القوائم المتحالفة مستقبلا تحتاج إلى تعديل في قانون الانتخابات وعمل مسبق وتنازلات من الأحزاب.

الجزء الرابع:

أثر الكوته على الاحزاب السياسية:

كما جاء في الاطار المفاهيمي للدراسة فان الكوته تحدث تحولات داخل الاحزاب السياسية. في حلقات النقاش اجمعت النساء السياسيات ان الاحزاب السياسية تسود فيها الثقافة الذكورية ولكن حتما كل الاحزاب في تفاعلها مع التطورات السياسية والاجتماعية في البلاد ومع ديناميكية الحركة النسوية حدثت فيها تحولات عبر الزمن كانت في منفعة المرأة. واهم تطور حدث لمعظم الاحزاب السياسية هو الاعتراف بحقوق المرأة السياسية وافساح المجال للنساء المبادرات القادرات على اثبات كفاءتهن السياسية ومن التحولات ايضا الاهتمام بالمرأة في عملية التصويت كناخبة وان كان ذلك ليست في صالح المرأة في اغلب الاحيان لان اغلب النساء تشارك في ظل امية سياسية وثقافة ابوية تؤثر على خياراتهن السياسية

ولكن هنالك مؤشرات وتطورات داخل الاحزاب تدرجت تاريخياً وتفاوتت الاحزاب في التطورات الايجابية لمشاركة المرأة وقد يرجع ذلك الى وعي القيادات بامكانيات وحقوق النساء وتواجد نساء مؤثرات في هذا السياق. تؤكد احد النساء من حزب الامة القومي "نص دستور الحزب على مشاركة المرأة في كل الاجهزة السياسية والتشريعية داخل الحزب والتصعيد في المؤتمرات". وأشارت اخرى من حزب المؤتمر الشعبي "هنالك امانة المرأة داخل مجلس الحزب والذي حرص على تمثيل المرأة في المحافل والمناشط الخارجية وعلى مشاركة المرأة في كل هياكل التنظيم بنسبة 20% وفي بعض الاحيان ترتفع هذه النسبة الى 40%. المجلس يعمل على تقييم وتطوير هذه التجربة". وايضا نسبة مشاركة النساء في المواقع القيادية مرتفعه في الاحزاب التي تكونت حديثا مثل المؤتمر الوطني 20% ، وحزب العدالة الاجتماعي التقدمي 31% ، وحزب الجبهة الاسلاميه القومي 28.7%، الحزب الشيوعي 17% والحزب الناصري 28.56%.²¹

وتؤكد الاجابات من المقابلات وحلقات النقاش ان هنالك محدودية في التطورات الايجابية لوضع النساء داخل مؤسسات الحزب نسبة لسيادة الثقافة الذكورية وتؤكد احدى العضوات من حزب الامة "بالرغم من أن دستور الحزب ينص على تمثيل النساء بنسبة 25% في هياكل الحزب، لكن هنالك احيانا عدم التزام. وتغول ذكوري على حق النساء". وتشير سياسة اخرى "هنالك بعض التحفظ على مشاركة المرأة نسبة لاضطرابها الانقطاع عن العمل السياسي بسبب الحمل والولادة".

²¹ انظر ملحق 4

ومعظم الاحزاب سياسة لا تحبذ الكوته، كما اشار القيادي بالحزب الشيوعي " نحن لانستخدم الكوته داخل الحزب لان المرأة قادره على المنافسه مع الرجال داخل الحزب". اما الحزب الاتحادي الديمقراطي لم يهتم بالمرأة ووجودها داخل كيانات الحزب الا بعد عقود من الزمان وظلت النساء معزولات في امانة المرأة وعموماً كل الاحزاب لها عضوية نسوية تختلف فعاليتها ووجودهن على الساحة السياسية العامه.

ماذا اضافت الكوته لهذه الديناميكيات داخل الاحزاب السياسية؟ كما اكدت العديد من نساء الاحزاب السياسية اهم التحولات نتيجة الكوته داخل الاحزاب كان كالاتي:

1. هنالك اهتمام بالكوته ومشاركة المرأة السياسية بدليل مشاركة رؤساء الاحزاب والقيادات السياسية في الحوارات عن الكوته والالتزام بها.
2. عقد حوارات عن الكوته النسوية واهميتها لعضوية الحزب من الرجال والنساء بهدف التنوير او التأصيل للاحزاب الايديولوجيه مثل المؤتمر الشعبي.
3. افردت كل الاحزاب اهتمام خاص لقائمة المرأة المنفصلة والبعض حاول استقطاب نساء لتكملة العدديّة المطلوبه، واحزاب دخلت في تحالفات لتكوين القائمة النسوية.

وعليه التحولات التي احدثتها الكوته سطحية ليس لها اثر في إتخاذ قرار إدماج النوع الاجتماعي داخل الاحزاب او تغيير الثقافة الذكورية، وذلك لعدة اسباب منها مقاطعة معظم الاحزاب للانتخابات وبالتالي عدم استمرار الحراك النسوي لاجراء تحولات اعمق او مد الحراك للقواعد النسائية الحزبية لتصبح مجموعات ضغط لتغيير الثقافه الذكورية داخل الاحزاب. إن عدم توفر إرادة أو إمكانيات لرفع القدرات وسط الرجال الحزبيين بموضوع "الجندر" النوع الاجتماعي وزيادة قدرات النساء ومساندتهن للعمل السياسي والتواصل فيه حتى يكون عملهن السياسيليس موسمي وإستقطاب كوادر جديدة نسوية هي من المعوقات كما أشار أحد من السياسيين الرجال من الكوادر القيادية الشبابية.

بالرغم من التطور في شراكة المرأة داخل مؤسسات الحزب الا ان ذلك لا يتم بصورة مؤسسية وفق سياسات واستراتيجيات لتغيير الثقافه الذكورية وإدماج النوع الاجتماعي. وقد يكون من المفيد ان تلقى الضوء على

بعض نتائج البحث عن إدماج الاجتماعي في الأحزاب السياسية²² ويمكن ان تشير الى اهم النتائج عن عشرة احزاب تمت دراستها ومن نتائج هذه الدراسة:

- ان الاغلبية من الاحزاب تؤمن على الديمقراطية، حقوق الانسان والحكم الراشد واحترام النوع الثقافي في مبادئها واهدافها الاساسية.
- والقليل جداً من الاحزاب ضمن المساواة بين النوع الاجتماعي في الاهداف الاساسية للحزب
- حزب المؤتمر الوطني يشير الى حفظ حقوق الاسر والامومه الآمنة.
- حزب المؤتمر الوطني هو الوحيد من الاحزاب التي تمت دراستها الذي يركز على تطبيق الشريعة وربط الدين بحياة الافراد في المجتمع.
- انه بالرغم من شراكة النساء في مؤسسات الحزب، هنالك تهميش واضح للنساء في مواقع ومؤسسات إتخاذ القرار، وفي اى مجال لمنافسة داخل الحزب فان الرجل هو الرابح، ويرجع ذلك كما اسلفنا الى كل الاحزاب التي فرضت وجود النساء بكونة ولكن دون رفع الوعي بضرورة مشاركة النساء وتركت العضوية تمارس نشاطاتها الحزبية تقودها ثقافتها الذكورية ، إذا إتضح أنه لم يتم توعية أو رفع قدرات بضرورة وأهمية تحقيق المساواة وتمكين المرأة للحزب والمجتمع – إذن دون برامج توعية ورفع قدرات ستجد النساء في داخل الأحزاب مواجهات بصراع ضد ثقافة ذكورية سائدة وقلة منهن قادرات على التحدي وتبقى الأكثرية منزوية لا يعلو صوتها قدراتها.
- لم تؤكد اى من عضوات الاحزاب اللائى تمت مقابلتهن بوجود مبادرة حالية او مستقبلية لتغيير الثقافة الذكورية او تقليل الهيمنة الذكورية داخل احزابهن وان كن يقاومن ويناھضن من اجل حقوقهن داخل الاحزاب. لم يسجل تاريخ العمل النسوي ان استقالت عضوه من حزبها لان سياساته لا تضمن العدالة النوعية ولم نسمع ان استقالت عضوه من حزبها لانه لم يساند قضية المرأة.

وفي إطار هذه المبادئ والسياسات والديناميكيات تتم المشاركة السياسية للمرأة التي نحن بصدد شرح تطورها مع الاخذ في الاعتبار التطورات الاقتصادية والاجتماعية خارج الاحزاب وتطور الأوضاع السياسية عامة.

بدري، 2006²²

أثر الكوته على المرشحات:

على حسب ما استقينا من الأدبيات وما جاء في الأطار المفاهيمي للبحث، فإن للكوته أثر واضح على المرشحات. وفي هذا السياق من المهم أن نعرف من هم المرشحات وخصائصهن الاجتماعية واختلافها من المرشحات في الانتخابات السابقة. ولكن معظم الأحزاب السياسية تفقد إلى القاعد الموماتيه التي تساعد في عرض مواصفات المرشحات. ولكن من ما تمت مقابلته من المرشحات ومن بعض الوثائق عن المرشحات استطعنا أن نتعرف على أهم صفاتهن والتي نلخصها في الآتي:

العمر: أغلب المرشحات في الفئة العمرية 35-45 سنة، كما أن هنالك بعض النساء ما فوق 70 سنة وهن من رائدات العمل السياسي، ولكن هنالك بعض الشبابات في العشرينات من العمر. والعمر يعكس الأثر الواضح للكوته إذ لا يمكن أن يخاطر حزب بترشيح شاب في دائرة جغرافية بالرغم من إزدياد مشاركة الشباب في العمل السياسي ما زال الوعي والاتجاهات السياسية على مستوى القاعدة محدود نحو تقييم قدرات الشباب في العشرينات أو بداية الثلاثين من العمر. وعليه استطاعت الشبابات دون الثلاثين الترشيح.

التعليم: الكثير من المرشحات خريجات جامعات ولهن دراسات عليا. وهذا متوقع نسبة إلى ثورة التعليم العالي التي فتحت فرص واسعة في الجامعات الولائية لدراسات جامعية وفوق الجامعية. ولكن العديد من المرشحات خاصة الولايات الشرقية نساء خريجات ثانوي، وأكدت المرشحات وجود مرشحات من أحزابهن خريجات الخلوة وهن يمثلن فئات أو مجموعات مهمة. وهذا أيضا تغير في وصول مرشحات من ذوات التعليم البسيط ولكن لديهن قاعدة نسوية من نساء الخلاوي.

التنوع الديني: هنالك مرشحات من مجموعات من انصار السنة أصحاب التيار الإسلامي المتشدد أي يمكن تيار إسلامي مختلف. وهنالك مرشحات مسيحيات يمثلن الكنائس المختلفه في السودان وهذا إنجاز مهم للكوته في الاهتمام بالتنوع الديني والذي لا يجد فرصته في أي انتخابات تقوم على الدوائر الجغرافية. كما أن تمثيل هذه الفئات مبادرة حميدة من الأحزاب السياسية بالرغم من أن الهدف محدود وهو كسب أصوات المجموعة وذلك حتي الآن كتلة النائبات في البرلمان لم يتطرقن إلى قضايا الأقليات المسيحية مثل مجموعة الاقباط وهم ممثلين في الكتلة.

النشاط الاقتصادي: معظم المرشحات نساء عاملات فى الخدمة المدنية، وهذا يؤكد ما جاء فى دراسة لمياء بدري وآخرين (2009) عن النساء السياسيات فى شرق السودان. بعض النساء يعملن فى اعمال حره مثل التجارة، المحاماة ، بعض النساء ربات بيوت وهن يمثلن مجموعات معينة دينية او اثنية. بعض النساء لهن خبرة طويلة فى العمل الطوعي ويرجع ذلك الى ان تجميد عمل الاحزاب لفترات طويلة دفع الكثير من السياسات للانخراط فى العمل الطوعي.

الخبرة فى العمل: وهنا اخذنا فى الاعتبار تاريخ/مدة العمل فى الحزب والوظائف القيادية التى تقلدتها المرشحات فى الحزب. وهناك مرشحات لهن نشاط سياسي أمتد عقود من الزمان اكثر من 25 سنة لبعض منهن وبعض الشابات بدأت العمل السياسي فى المرحلة الجامعية، وهناك مجموعة استقطبتهم الاحزاب منذ المرحلة الثانوية فى المدرسه. ولكن هنالك قلة بدأت عملها السياسي كمرشحات أى تنعدم لهن الخبرة السياسية المطلوبه فى تحقيق اهداف الكوته بوجود كتلة نيابية مؤثره. ومعظم أولئك من اللاتي صرن من قوائم المؤتمر الوطني بالولايات.

أكدت كل المرشحات ان النساء فى احزابهن يتقلدن الوظائف القيادية فى امانة المرأة، اما الرجال يهيمنوا على كل الوظائف القيادية فى مؤسسات الحزب الاخرى. ولكن هنالك القلة من المرشحات عضوات فى الهيئة القيادية فى الحزب، مثال حزب الامة القومي والمؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني. وقد أكدت احد المرشحات "نحن نساء نعمل بجهد كبير ولسنين طويله، ولكن نظل فى قطاع المرأة ولا يسمح لنا بالمنافسة لقيادة المؤسسات الاخرى فى الحزب، فهناك نساء تعدن 60 سنة من العمر، قضين كل عمرهن فى الحزب ولم يتبوئن المناصب القيادية وتتسأل "إذا لم تكسب النساء السياسيات ثقة زملائهن فى الحزب، فهل يجدن فرصة على مستوى القواعد مع تدني الوعي السياسي وسيادة الثقافة الذكوريه؟

المهارات والقدرات السياسية: العديد ممن تمت مقابلتهن اكتسبن من خلال عملهن فى الحزب مهارات التفاوض وقدرات الخطابه والتواصل مع المواطنين، خاصة النساء. كما ان هنالك العديد منهن خاصة مرشحات المؤتمر الوطني من كن فى البرلمانات السابقه إكتسبن تلك المهارات كبرلمانيات سابقات عبر العقدين السابقين. اصف الى ذلك ان المجتمع الدولى منذ عام 2004 عمل على بناء قدرات النساء السياسيات. واللاتي عملن فى المنظمات الطوعية اكتسبن ايضاً مهارات وقدرات من تدريبات وتفاعلات على المستوى المحلي والوطنى والعالمى وتبقى القليلات اللاتي يفقدن الحد الأدنى من المهارت المطلوبه وهن اللاتي انتقلن من البيت

الى البرلمان دون مرحلة إنتقالية، وان اكدت واحده منهن انها عملت على بناء قدراتها بالاطلاع وسؤال ذوي الخبرات.

خبرات العمل العام/الطوعي: وكما اسلفنا فان العديد من المرشحات إكتسبن بعض خبرات التفاعل فى ساحات العمل العام بانتمائهن الى منظمات طوعيه، والكثير من مرشحات المؤتمر الوطني بدان كعضوات فى الاتحاد العام للمرأة الزراع الايمن للحزب الحاكم وينطبق ذلك على بعض المرشحات فى الانتخابات السابقة فى التعليم والنشاط الاقتصادى الحر أى مجالات تكسب النساء قدرات وخبرات.

نلخص مما سبق ان اغلب المرشحات من كل الأحزاب هم صفوة لهن خبرات فى مجالات سابقة كاللاني عملن فى النشاط الاقتصادى والتعليم اونخبة متعلمه لهن خبرات العمل العام، ولكن مازالت قدراتهن السياسية محدوده بمعيار قدرتهن فى القيام بحراك داخل الاحزاب لتغيير الاتجاهات وبسط مفاهيم العدالة النوعية لان الاغلبية ظلت مركزه فى قطاع او امانات المرأة. مما لا شك فيه هنالك تشابه ما بين المرشحات فى انتخابات 2010 واللاني ترشحن فى الانتخابات السابقة نذكر اهم اختلاف ان القليلات اللاني ترشحن فى انتخابات 1965 و1986 لهن وزن سياسى فى الحزب وثقة من القيادات الذكورية ساعدتهن فى قبول القاعده الحزبية من الخريجين ودون تمييز ايجابى لترشيحهن وفوز البعض منهن وحتماً ان الاغلبية العظمى من المرشحات لن يخاطر الحزب بترشيحهن فى الدوائر الجغرافية، واختلاف اخر ان الكثير من مرشحات 2010 كن نشطات فى العمل العام، وفى فترة الانتخابات السابقة لعام 2010 إلى عام 1998 كانت المنظمات الطوعية ونشاطاتها عموماً محدوده ولم تتطرق للقضايا التى تناولتها المنظمات فى العقود القريبه الماضيه ، مثل قضايا تعديل القوانين خاصة قانون الأحوال الشخصية والعنف ضد المرأة خاصة الإغتصاب ومشاكل النازحات والسلام.

الزيادة فى عدد المرشحات: ويوضح الجدول ان عدد المرشحات 2887 مرشحه على المستوى الوطنى والولائى فى شمال السودان فى انتخابات 2010. ويوضح اثر الكوته اذ ما قارنا المرشحات فى الدوائر الجغرافية مع مرشحات الكوته. والارقام توضح جلياً انه لولا الكوته ستكون هنالك ولايات دون نساء فى المجالس التشريعية، إذ لا توجد مرشحات فى دوائر جغرافية فى الولاية الشمالية وولاية الجزيرة. ولكن من الملاحظ العدد الكبير للمرشحات فى ولاية الخرطوم مقارنة بالولايات الاخرى وقد يرجع السبب الى ان كثير من الاحزاب مركزه فى الخرطوم وليس لديها نشاط فى الولايات، وكذلك لارتفاع نسبة السكان فى الخرطوم مقارنة بالولايات الاخرى. ولكن نلاحظ ارتفاع عددي المرشحات من الولايات الشرقية التى تسكنها

مجموعات ما زالت متحفظة على حركة المرأة ومشاركتها السياسية. وفي هذا السياق أكدت إحدى السياسيات "ان الكوته خلقت تنافس بين المجموعات على مقاعد الكوته ولذا حتى المجموعات المحافظة التي ليس لديها نشاطات سياسية طالين بتمثيلهن في القوائم ودفعوا بنسائهن اللاتي لم يشاركن في عمل عام في حياتهن . وهذه الاتجاهات تشير الى تغير وبداية مرونة تجاه مشاركة المرأة، ولكن يجب ان تؤخذ في الاعتبار لان هذا التغيير محدد وغير قائم على مبدأ العدالة النوعية، وانما التجارب في عهد حكومة الانقاذ اثبتت للعديد من المجموعات ان عضوية المجالس التشريعية فيها منافع اجتماعية ومادية للبرلماني واسرته، وإذ هذا قد يكون دافع للاهتمام او التنافس لترشيح النساء من قبل المجموعات المحافظة. ومهما كانت الدوافع، فهناك الناحية الايجابية وهي الفرصة التي وجدتتها نساء هذه المجموعات للخروج والتفاعل في الساحة العامة، كما ان المنافع التي تعود لأسرة او مجموعة النائبة قد تكون في تغيير مفاهيمهم عن المرأة وادوارها او امكانياتها وقد يتضح ذلك جلياً حين تقابل نائبات من قبيلة الرشيدة في مجلس الولايات القومي ومشاركات في ورش العمل وهي الرشيدة من قبائل شرق السودان المعروفة بالتقليدية باتجاه تحجيم حركة النساء والمساحة الممنوحة لهن في العمل العام.

الجدول رقم 1 عدد النساء المرشحات في المجلس الوطني والمجالس الولائية في القوائم المختلفة

المجموع	النساء في قائمة الاحزاب		النساء في الدوائر الجغرافية		نساء في قائمة الكوته		الولاية
	المجلس الوطني	المجلس الولائي	المجلس الوطني	المجلس الولائي	المجلس الوطني	المجلس الولائي	
710	21	10	14	36	423	206	الخرطوم
113	0	1	0	2	0	110	الجزيرة
254	3	3	3	3	131	111	جنوب دارفور
211	9	3	2	3	156	38	البحر الاحمر
111	0	3	3	0	90	15	النيل الازرق
184	1	2	10	10	110	51	النيل الابيض
200	2	0	3	0	149	46	القضارف
88	0	0	0	0	77	13	الشمالية
167	4	0	8	3	108	44	شمال دارفور
152	4	0	3	2	119	25	سنار
151	2	1	1	3	110	34	جنوب كردفان

22	1	0	1	0	12	8	نهر النيل
199	11	0	2	0	139	46	كسلا
157	2	0	3	3	115	34	غرب دارفور
178	0	0	0	3	118	57	شمال كردفان
2887	60	23	53	68	1857	836	المجموع

المصدر: مفوضية الانتخابات 2010

عملية اختيار المرشحات: لقد أكدت المرشحات ان احزابهن قد غيرت من المعايير التي تستخدمها في الانتخابات عامة، بالاضافة الى المعايير العامة – الكفاءة السياسية – العلاقة مع القاعده الحزبية والادوار القيادية في الحزب ومهارات التواصل والحوار – تمت اضافة الالتزام لقضايا النساء، حقوق المرأة، المشاركة في إتخاذ القرار داخل الحزب، وهذه ما اضافته القيادات النسائية من معايير في الحزب الاتحادي الديمقراطي. أما حزب الامة القومي فقد وسع مفهوم النشاط والفاعلية السياسية يشمل النشاط في العمل العام الطوعي والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحريات، وتمثيل الفئات المختلفة الدينية والاقليمية.

كل المرشحات اللاتي تمت مقابلتهن اكدن ان قيادات الحزب غيرت في القائمة الاولى التي شاركت في تكوينها النساء باضافة وحذف اسماء من القائمة، وتم تغيير بمعيار مهم للحزب وهو تمثيل الفئات والمجموعات القاعدية للحزب، وحتى وان لم يكن لهذه الفئات والمجموعات نساء نشاطات سياسياً، ولكن وجود ممثلات من هذه الفئات يضمن التزام واحترام قاعدة الحزب او وصول الحزب الى الاقلية. وحرصت احزاب على تمثيل المجموعات المسيحية وكذلك المجموعات الدينية\الصوفية المختلفة ومجموعات اثنية لها وزنها في قاعدة الحزب، وكانت اغلبية المرشحات راضيات بالتغيير في القائمة، ولكن هنالك مجموعة نقدت القيادات في التغيير وعزن ذلك الى استمرارية السلطة الابوية في الاحزاب. وهنا لابد ان نشير ان تفاعلنا مع المرشحات قد وضح جلياً الاختلاف بين المرشحات اللاتي يعتبرن قرارات قيادة الحزب ملزمة ونهائية وللأخريات الناقدات للهيمنة الذكورية واللاتي يبحثن عن المزيد من الحريات والتأثير على قرارات داخل الحزب. وأشارت احدى الناقدات الى ان "هيمنة القيادات واهتمامهم بتمثيل المجموعات القاعدية جاء ببرلمانيات غير مؤهلات، وليس لهن سابق خبرة في العمل السياسي، وعليه هن عبء اكثر من اضافة" واعتبرت البعض ان هذه من سلبيات الكوتة.

اختلفت الاحزاب فى من يقوم بتطبيق المعايير وكيف يتم اختيار المرشحات. فبعض الاحزاب تركت المسؤولية لقطاع المرأة بدأ من المعايير الى اختيار المرشحة، وتكوين القائمة وهذا ما طبقه مثلاً الحزب الاتحادي الديمقراطي والحزب الشيوعي، اما احزاب اخرى فقد كانت مهمة الاختيار من مسؤوليات لجنة الانتخابات فى الحزب والتي تضم نساء في قياداتها مثال فى حزب الامة القومي معظم المرشحات اشرن الى ان عملية الاختيار تمت بشراكة قواعد الحزب على مستوى القطاعات، فكل قطاع اختار مرشحات وتم رفعها الى اللجنة المسؤولة واتبع ذلك مثلاً حزب المؤتمر الوطني والاتحاد الديمقراطي، وبعد ذلك قامت اللجنة المسؤولة معهم – مثلاً امانة النساء فى الحزب الاتحادي الديمقراطي – بتكوين القائمة من الاسماء التى رفعت،

التغيير فى ادوار المرشحات: قرار الترشيح لاي امرأة يعني مسؤولية جديدة فى مساحات مختلفه، ساحة المجتمع وداخل الاسرة و الحزب، وهذا يتطلب إعادة تشكيل علاقات النوع الاجتماعي داخل الاسرة. أكدت معظم المرشحات انهن لم يجدن مقاومة من الاسرة لفكرة الترشيح لان الاسرة اعتادت على نشاطهن داخل الحزب وعلى المستوى العام والوصول الى مجتمعات مختلفه والمشاركة فى مننديات مختلفه. ولكن القلة التى ليس لها نشاط سياسي واجهت مقاومة، وذلك لان ترشيحهن جاء بتكليف من المسؤول عن المجموعه الدينية او الاثنية، وعليه واجهن عدم رضا من افراد الاسرة المباشرين والابناء والبنات واهل الزوج لانهم لم يعتادوا على فكرة المشاركة فى العمل العام لان ثقافة المجموعه التى ينتموا لها لها ما زالت تربط العمل السياسي بالرجال. ولكن لم تستمر المقاومة طويلاً نسبة لاحترام الكل لقرار رئيس المجموعه. فاذا الكوته خلقت تحديات تغيرات ثقافية لمجموعات متحفظة وساهمت فى وجود نموذج للمشاركة السياسية له فوائده الاجتماعية والاقتصادية التى من المتوقع فى اطار التغييرات فى المجتمع ان تؤثر فى تغيير مفاهيم هذه المجموعات عن المرأة وقدراتها ودورها فى الساحة العامة وداخل الاسرة. وتوسعنا فى نقاش مواقف الاسرة بسؤالنا عن نوع الدعم والمسانده التى قدمها افراد الاسرة للمرشحات. وذكرت معظم المرشحات مساندة الاسرة الاولى والممتدة فى حملات الترشيح وتحمل اعباء المنزل اثناء غيابهن. والمرشحات اللاتي دخلن المجلس التشريعي الوطني من الولايات أكدن ان دعم اسرهن كبير لانهم قبلوا فكرة الانتقال من الولاية الى الخرطوم وتحمل ما يقتضيه هذا الانتقال. وبما ان الامكانيات الماليه لمعظم الاحزاب السياسية (باستثناء المؤتمر الوطني) محدوده الى حد كبير، فقد وجدت المرشحات دعم عيني ومادي من افراد الاسرة والاصدقاء كان له اثره فى تحريك القاعده، فقد أكدت احدى العضوات " ابني ومجموعه من اصدقائه ساعدوني فى عمل اللافتات وبعبراتهم الخاصه نقلوني لعمل الندوات". وقالت اخري: لقد ساعدني زوجي فى تنظيم الحمله الانتخابيه". وشرحت اخرى: " انا

الكوتة وإنعكاساتها على المشاركة السياسية للمرأة السودانية – بقلم ب. بلقيس بدري ود. سامية النقر – يوليو 2013

واسرتي اعضاء ملتزمين بالحزب، ولذا تحمل اخوتي وكل اهلى وزوجي التكلفة المادية للدعاية، ونظموا الندوات المختلفة وتحركوا معي فى قواعد الحزب المختلفة".

المجموعه التى لم تجد مسانده اختلفت اسبابها. وفى هذا السياق قالت احدى المرشحات: "لم يساندني اهلى فى الترشيح لانني قررت ان انتمي الى الحزب الحاكم وهم فى حزب معارض له". أكدت اثنين من الشابات ترشحن فى ريف الولايات: "وجدنا السند من الاسرة المباشرة، ولكن وجدنا اعتراض ومقاومة فعلية من بقية الاسرة لاننا ترشحنا لحزب منشق من الحزب الاصل الذى ترشح له احدى اقاربنا فى نفس المنطقة". توضح هذه الاجابات ان بعض المرشحات متمكنات لآخذ قرار بانتماء سياسي يختلف عن إنتماء الاسرة. وهذه من اثار الكوته لان لا يمكن ان يخاطر اي حزب لترشيح شابات او نساء فى دوائر جغرافية دون سند القاعدة الحزبية او الائتية العريضة للحزب بالولاية عبر القائمة وليس في دائرة جغرافية محدودة قد يكون فيها التنافس كبير.

العلاقة مع منظمات المجتمع المدني: وقد وجهنا هذا السؤال للمرشحات لسببين، اولاً لان معظم المرشحات كن نشاطات فى منظمات المجتمع المدني، ولان دور المنظمات اساسي فى مسألة ومتابعة التزام التشريعيين. أكدت معظم المرشحات تواصلهن مع منظمات المجتمع المدني وعملهن الطوعى مع هذه المنظمات، وهذا التواصل والمشاركة مهم للانى لم يدخلن البرلمان ظل عملهن متصل مع البرلمان ولكن شكل التواصل والمشاركة للنائبات مختلف جدا. اتضح من الاجابات انه يوجد فهم الدور النائبة فتجد البعض لايزال يعتبر العمل الطوعى جزء من مهام النائبة اذ ما زالت البعض منهن تعمل فى تنفيذ انشطه ضمن منظماتهن اللائى ينتمين لها. إتضح أن هنالك خلل عام فى فهم العمل التشريعي وعلاقته بالسلطات التنفيذية والمجتمع المدني إذ ان هنالك برلمانيات ما زلن يعملن فى مواقع تنفيذية فى الحكومه. ولذا فإن دورهن فى دعم التشريعات أو المراقبة للجهاز التنفيذي أو عكس أنشطة البرلمانيات للإعلام هو الجزء الضعيف وهذا ما يحتاج منا إلى دعم مستقبلي. كذلك علاقة النائبة بالقواعد ومنظمات المجتمع المدني تكون ضعيفة إذ أن النائبة حسب قانون الانتخابات والكوته عبر القائمة لا تمثل دائرة جغرافية وإنما كامل الولاية وهذا يمثل تحدي خاصة في الولايات التي بها قلة من النائبات.

ما بعد الانتخابات: لقد جاءت نتيجة الانتخابات باغلبية نساء من حزب واحد فى المجلس التشريعي الوطني، وكذلك المجالس الولائية. وحرصنا فى نقاشنا ان نلقى الضوء على أنشطة المرشحات بعد الانتخابات والدروس المستفادة والرؤى المستقبلية لمشاركتهن السياسية من دخلن المجالس التشريعية تحدثن عن مساهمتهن فى توفير

خدمات التمويل الاصغر والتميز الايجابي فى سياسة التمويل الاصغر للنساء الفقيرات، ولكن المرشحات خارج البرلمانات أكدن ان صوت البرلمانيات غير مسموع وانجازاتهم غير ملموسة وحتى التمويل الاصغر ميز النساء من المواليات للحزب فى سياسات التمويل الصغير ولكن الاجراءات لم تتغير ولذا لم يصل النساء الفقيرات. ولم تتطرق النساء لقضية منع خفاض الاناث، حينما اجيز قانون لطفل عام 2010 بالرغم من ان الاسلاميات فى الحكومة قمن بحملة مكافحة الختان وتم تضمينها فى قانون الطفل 2009، ولكن شطبت من القانون بالرغم من ان بعض الولايات اجازت قانون الطفل متضمناً المادة التى تمنع الختان قبل الانتخابات، وولاية البحر الاحمر اجازته عام 2012، وكل ذلك لم يحفز النائبات على المستوى الوطني للوقوف بصلافة مع أهمية وضرورة تضمين القانون لمواد تحرم كل أنواع ختان الإناث.

المرشحات خارج المجالس التشريعية أكدن انهن ركزن نشاطهن داخل الاحزاب دون التفكير فى برلمان ظل او عمل تحالفات من اجل الانتخابات القادمه. ولكن العديد من المرشحات تفاعلن مع المبادرات التى تمت من أجل الإعداد للدستور القادم.

التحديات التى تواجه النساء خاصة المرشحات داخل الأحزاب:

واجهت المرشحات تحديات مختلفه، بعضاً منها يرتبط بالاطار السياسي العام واهمها القيود على الحريات وهيمنة الحزب الحاكم على الموارد والاعلام مما قلل قدرتهن على الحراك والتفاعل مع الجماهير.

تجميد الاحزاب لفترة طويلة لم يساعد فى تطوير هياكل الحزب وبناء نظام ديمقراطي داخلي .

كما وأن هناك تحديات متقاطعة إذ ان مؤسسات الحزب تسود فيها الثقافة الابوية وضعف الديمقراطية، وكان التحدي ان تنافس القيادات النسوية ذات السند البسيط داخل الحزب لضمان وجود إسمها فى القائمة.

فى حين أن نفس سيادة الثقافة الابوية وغياب الوعي بالعدالة النوعية يخلق نوع من المقاومة داخل الحزب ضد النساء خاصة النساء المؤثرات والقيادات. إذن قد تعاني المجموعات المختلفة من النساء الناشطات فى الحزب من أشكال مختلفة من المقاومة سواء اللاتي لهن سند أم الأخريات.

كما أنه من الصعب ان تكون المرأة سياسية وتترشح فى مجتمع ثقافته بالحقوق الانسانية وحقوق حرية المرأة محدوده

لاتوجد داخل الحزب مؤسسات اقتصادية تعني بتأمين موارد مالية وعليه يصبح الحزب تحت تأثير القلة الثرية التي تؤثر أيضا في إختيار المرشحات.

أما المرأة الشابة تواجه تحدي إضافي في الفرص والتخوف داخل الحزب من اعطائهن الفرص للمشاركة الكاملة.

ومازالت بعض الاسر ترفض وتقاوم مشاركة الشابة غير المتزوجة في العمل العام، وتخاف وصمة العوده المتأخرة بعد الاجتماعات والغياب لفترات طويلة خارج المنزل بسبب المشاركة في العمل التنظيمي.

في اطار الاغلبية الاسلامية والصراعات الاثنية تواجه المرشحات من الاقليات الدينية والاثنية تحديات قبول اختلاف الرأي واحترام التنوع داخل الأحزاب.

إن تواجه المرأة تحديات عديدة في العمل الحزبي القيادي وبالرغم من ذلك تمكنت عدد منهن من مواجهة تلك التحديات والصمود والإستمرار في العمل الحزبي بدرجة فاعلة رغم الصعوبات المادية والثقافية.

غير أنه توجد أيضا صورة أخرى لنساء لم يواجهن صعوبات جوهرية للوصول لمراكز القيادة ولكن الصمود في الموقع والإستمرار فيه كان يعني الكثير من العمل والجهد قد يكون على حساب التطوير في المهنة أو الأسرة أو الإستمتاع بالوقت في الترفيه أو الراحة.

يبدو أن العمل السياسي فيه إنجاز أيضا شخصي على مستوى الشهرة والرضا النفسي وأيضا بالنسبة للقليلات فيه مكاسب مادية خاصة للاتي ينتمين للحزب الحاكم.

وقد كانت اهم الدروس التي خرجت بها المرشحات في العينة كالآتي:

- لا بد من الاستمرار في تقوية المعرفة والقدرات ان كان هدف المرشحة ان تكون لها فاعليه وتأثير في السياسة والبرلمان مستقبلا.
- على المرأة السياسية ان تبني الثقة في نفسها وتحدد لها رؤى واهداف وتعمل على الوصول لها ومقاومة اي تأثيرات عليها.
- يجب ان تعمل المرشحة على حراك داخل الحزب من اجل تغيير المفاهيم عن مشاركة المرأة.
- أن تواصل المرشحة علاقتها بالقواعد للحزب داخل ولايتها.

التحديات حول مبدأ الكوته وتنفيذها:-

- الجدل حول أهمية الكوته هل الوصول للبرلمان مكسب سياسي؟ ام ضروره فقط لتمثيل النساء داخل البرلمان؟ اما الوصول للبرلمان لمناقشه قضايا المرأة ومناصرتها؟
- لم تقدم الاحزاب برامج خاصه بالقائمه النسويه فى حملتها الانتخابية.
- انقسمت الاحزاب الى احزاب كبيره و احزاب صغيره مع استمرار الصراع داخل الاحزاب السياسيه مما ادى الى عدم وصول النساء الى قائمه متحالفه نسويه موحد.
- ضعف الموارد الماديه لدى الاحزاب السياسيه كانت حجر عثره امام النساء للقيام بالحملات
- تهميش القائمه النسويه داخل كل الاحزاب
- ضعف وجود النساء فى الاحزاب السياسيه حيث يقل وجودهن كلما صعدنا الى اعلى اللجنة المركزيه للحزب اى على مستوى القيادة
- لا تتضمن برامج الاحزاب تدريب للنساء ولا توجد برامج واضحه للتثقيف حول نظام الكوته ، ولاتوجد برامج لتمكين المرأة داخل الاحزاب ،حيث سيطره النظام الابوي إذ لا يمكن ان نعزل الاحزاب فهى جزء لا يتجزأ من المجتمع.
- وضعت الكوته شعار ليس له مضمون او محتوى لان الظرف غير ديمقراطي. فلم يرتبط الخطأ بالنسوى لتحقيق الأجندة النسوية بالكوته وعليه ما هو الخطاب المستقبلي في الانتخابات بالنسبة إلى النساء اللاتي سيترشحن في قائمة الكوته إذا استمر القانون في حاله دون تعديل؟
- إن المناصرة للكوته التي تمت في إطار ظرف غير ديمقراطي هي سبب في التحديات التي واجهت التنفيذ
- الاعلام سواء أكان في الإعلام المرئي أو على شكل اللافتات كان استخدامه فردى اكثر من انه جماعي لكل المرشحات بالقائمة
- ابعد القانون النساء المستقلات و هن قادرات على العمل
- اهميه الترتيب فى القائمه ادى الى ان يكون التنافس مابين النساء داخل الحزب فظهرت حساسية بين النساء وشعور بالغبن لدى البعض.
- تضمنت القائمه نساء لديهم خبره و أخريات لديهن خبرات محدوده في العمل السياسي

- كان معيار إختيار المرشحات فى بعض الاحيان يخضع لمعيار الشهرة الأسرية اكثر من الكفاءة السياسية.
- تحديا لتغلب على الاثار السلبية لعدم الإدارة الجيدة للتنوع الثقافي والاجتماعي والاثنى وإدماج الاقليات على تضامن المرأه وتحالفها حول القضايا الاساسية.
- نجد أن للنساء التزام تجاه الحزب و لكن ليس للحزاب التزام تجاه النساء
- عدم استعداد الاحزاب للكوته ولابد ان تكون مبكره من أجل التحالفات و التدريب و التأهيل
- تعتبر الكوته خطوه جريئه فى صنع و اتخاذ القرار و لكن تم التعامل معها تعامل مرحلي .
- بعض الاحزاب لديها معايير للرجل و اخرى للمرأه فى المرشحات والمرشحين
- عدم التزام الاحزاب بالمعايير التى و وضعتها الجان النسوية فى بعض الاحزاب واهتمت بالمعايير التى تضمن ارضاء بعض القواعد الحزبية اكثر من الكفاءة السياسية ويتعارض ذلك مع اهداف الكوته التى تتعدى ان يكون المرشح عدد فقط.
- غياب الديمقراطية و تقييد حقوق الانسان و الحريات الاساسيه للنساء و الرجال هزم الإنتخابات
- ضعف الاعلام عبر التلفزيون و الراديو و كل الوسائل الاخرى فى التثقيف الانتخابي و الحمله الانتخابيه خاصة للنساء.
- نص قانون الانتخابات على قائمه منفصلة لنساء الأحزاب السياسية , وان قائمه النساء المنفصله هي مواصله التهميش. و بالرغم أن عددا كبيرا من النساء وصل إلى الجمعية التشريعية لكنه فشل في الحفاظ على التنوع من النساء السياسيات التى لديها القدرات اللازمه و بصوت عال لتمثيل حقوق المرأة ، فأصبح البرلمانيات هن صوت واحد للنظام الحاكم وأيدلوجيته وأولوياته.
- تم تركيز التدريب وبناء القدرات فى ولايه الخرطوم فقط دون الوصول الى المناطق الريفية و كل الاقاليم
- تحليل المعلومات الاحصائيه التى توفرت بعد الانتخابات بحساسية حول النوع الاجتماعي وكذلك التقارير عن سير الانتخابات كان ضعيفا ولم تقدم المفوضية تقريرا وافيا حول ذلك وظلت المعلومات يتم إستقائها بجهود الباحثات من قاعدة البيانات دون تحليل.

• خاتمة:

في هذه الخاتمة نقدم خلاصة لأهم النتائج في موضوع الكوتة في قانون الانتخابات للعام 2008 وتنفيذها في انتخابات عام 2010 :

إتضح أن إنجاز الكوتة جاء نتيجة فعل وتفاعل وحراك نسوي بدأ منذ العقد السابق 1995 – 2004 وكانت جزوته خلال الفترة 2005 – 2008. إن الظرف السياسي بعد إتفاقية السلام الشامل وما شملته من ضرورة إجراء إنتخابات من أجل تحول ديموقراطي كان له الأثر في إنجاز الكوتة. الدعم الدولي والتجارب السابقة للكوتة في المحيط الإقليمي والعالمي وأيضاً وجود حصة لمجموعات محددة منها النسوية في القوانين أو اللوائح السابقة للمجالس التشريعية في السودان له أثر في إنجاز الكوتة.

من انجازات الكوتة التفاعل والتحالفات بين فاعلين/نساء نشاطات في منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية والجامعات من أجل بلورة فهم مشترك وحجج لمناصرة الكوتة. ونتاج ذلك التفاعل كان طرح خطاب نسوي قوي يشير الى اهمية سيادة مفاهيم العدالة النوعية والمساواة وحقوق الانسان واهمية تمثيل وتفعيل المرأة في اتخاذ القرار، وازالة الحواجز الثقافية الممعيقة لمشاركة المرأة السياسية، وتضمن الخطاب اشارته الى الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام. وتمت اجازة الكوتة نتيجة حملة مناصرة شملت حوارات مع متخذي القرار، الاحزاب السياسية، والاعلاميين استخدم فيها الخطاب النسوي المعضد للكوتة.

أدت الكوتة إلى زيادة عدد النساء في البرلمان بنسبة 25% أي عدد 112 امرأة من أصل 450 من أعضاء البرلمان القومي وعدد ما بين 40 – 60 امرأة في المجالس التشريعية على مستوى 15 ولاية في شمال السودان. إتضح أن زيادة العدد وإجازة كوتة في القانون أمر حيوي من أجل كسر نسبي في الثقافة الذكورية التي تقصي النساء من العمل السياسي وهو مكسب من أجل تحقيق إنصاف للمرأة ودعمها لولوج الترشح.

أدت الكوتة إلى زيادة مشاركة النساء في العمل السياسي كمرشحات داخل الأحزاب وكناشطات في الحملات الإنتخابية بصورة أكبر وأشمل من الإنتخابات السابقة لأن الإنتخابات كانت على مستويات الولايات والمستوى القومي. كما أدت الكوتة إلى دخول نساء شابات ومن أقليات دينية للبرلمان وإن كانت بنسبة ضعيفة إلا أنه ذلك يثبت فعالية الكوتة. ومن انجازات الكوتة ايضاً وجود مرشحات وبرلمانيات من مجموعة ربات بيوت.

الكوتة ساهمت في وجود نساء دون سابق خبره في العمل السياسي اي غير مؤهلات للعمل السياسي ضمن المرشحات والبرلمانيات، وهن نساء دخلن لترشيات سياسيه او لغرض تنوع التمثيل. نرى ان مشاركة هذه المجموعه من النساء في فعاليات الانتخابات من شأنها ان تحفزهن للعمل السياسي وعليه يمكن ان يكن قدوه للنساء في مجموعاتهم.

إتضح أنه بالرغم من الإنجاز في التحالف للقانون والمشاركة وزيادة العدد في البرلمانات إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا في تعديل التشريعات لصالح المرأة في قانون الطفل – العقوبات أو الأحوال الشخصية إلا أنه قد أدى بقدر ضئيل لزيادة تمثيل النساء في الجهاز القضائي وأيضا في المفوضيات.

إن التغيير في السياسات ووضع سياسة لتمكين المرأة لم يتم تحقيقه على المستوى العملي والفعل فلم يتم تقليص في نسب الفقر أو زيادة الميزانيات لتحقيق المساواة في التعليم أو وفيات الأمومة أو زيادة نسبة إستخدام وسائل تنظيم الأسرة وغيرها من القضايا التي طرحتها الأجندة النسوية المشتركة قبل الإنتخابات مما يترك إنطبعا بأن زيادة عدد البرلمانيات في ظل نظام غير ديمقراطي لا يأتي بإحداث تغيير كبير لصالح المرأة.

الرؤية المستقبلية:

- ضروره وجود لجنة مستقلة تلتزم المعايير الدوليہ فى وضع قوانين الانتخابات الجديدة.
- ان تكون الكوتا فى قائمه حزبيه موحده فى النظام النسبي
- توزيع الجهود بين منظمات المجتمع المدني بالتنسيق حتى يتم الوصول الي الاحياء و ذلك بعمل قوائم للاندية و المراكز الثقافية فى الاحياء و الجمعيات النسوية فى الاحياء والتواصل معها.
- ان يكون فى الدوائر الجغرافيه التزام بترشيح نساء بما لا يقل عن ال30% وفى الكوتا عن القائمه الحزبيه نساء رجال, وأن يلزم أي حزب بـ30% من دوائره تكون للنساء.
- إخلاء دوائر جغرافيه مخصصه للنساء للتنافس فيها.
- ان توزع الكوته على الفئات النسويه المختلفه المزارعات وربات البيوت وربات الأسر و النساء (بائعات الاطعمه والمشروبات) اى التنوع داخل مجموعة النساء .
- ضرورة ان يجيز كل مجلس ولاية قانون إنتخابات الحكم المحلي بكوته نسوية تفوق 25% ، إذن قانون الإنتخابات الحالي ملزم على المستوى القومي والولائي وأعطيت الولايات صلاحيات إجازة قانون الإنتخابات على المستوى المحلي وهذه فرصة لإدخال التعديلات المقترحة في قانون إنتخابات الحكم المحلي أولا.
- لضمان إستمرار عمل المرشحات في العمل السياسي وكذلك سهولة رفع قدراتهن وطرح القضايا النسوية والتواصل مع المجتمع المدني والدولي والجماهير وعدم الإنقطاع عن العمل السياسي حتى موعد الإنتخابات القادمة لابد من قيام البرلمان الموازي التي نادى بها العينة في ورشة العمل التي

أقيمت لمناقشة نتائج هذا البحث والإضافة إليه ، أكدت على ضرورة خلق البرلمان الموازي والذي يمثل أيضا أصواتا أخرى لضمان الديمقراطية في مرحلة يكون فيها البرلمان الرسمي مهيم عليه أقلية من الأحزاب أو حزب واحد. وأيضا يكون البرلمان الموازي بمثابة مجموعة ضغط ومراقبة لاداء البرلمان الرسمي وطرح قضايا وتصور تشريعات قد لا يهتم بها البرلمان الرسمي.

- هناك أيضا توصيه لزياده تمثيل النساء عن طريق تخصيص كل المقاعد الناجمه عن كسور القوائم للنساء بالنص الاتي: "على كل حزب نال مقعدا من كسور القوائم ان يمنح المقعد للمرأة بالقائمة التي لم تفر". أو "على كل حزب تخصيص المقعد الذي ناله عن فائض الكسور للنساء المرشحات بالقائمة".

- تخصيص دوائر جغرافية مغلقة للنساء على مستوى المحليات بنسبة 30% على الأقل.
- ان تكون حصه 30% في دوائر المحليات مخصصة للمرأة وينص في القانون علي انه يجوز التدرج في ادخال نظام الحصة على الدوائر الجغرافية على المستوى الإقليمي والولائي والقومي لاحقا.
- مساهمه الدولة في دعم البرامج الإعلامية التي تقودها النساء في الحملات الانتخابية لحزبها.
- "تشجيع النساء لخوض الانتخابات في الدوائر الجغرافية علي المستويات المحلية، أو الولائية للحزبيات والمستقلات عبر تخصيص صندوق مالي لدعم حملاتهن الانتخابية وفرص أكبر للإعلام وهذا يكون عبر كوتة في التمويل وفي دعم الحملة الانتخابية. ويمكن للمادة في القانون أن تقرأ هكذا: "علي مفوضية الانتخابات دعم المرشحات المستقلات والحزبيات بتخصيص متساوي للدعم المادي والإعلامي لهن"

- لا بد للنساء من التضامن والعمل الجاد وسط الأحزاب والبرلمانيات الحاليات ومن خلال مفوضية الانتخابات بعمل لقاءات وورش عمل حتى لا يتم الغاء الكوته وانما زيادتها.ولذا وجب تكرار اللقاءات بين النساء ومع المجموعات أعلاه لأن هناك تيارات من الرجال تتخوف من الحصة للنساء ولا بد من كسر الحاجز النفسي لهم بدفع وضغط من النساء وهذه فرصة للتكاتف والتضامن وأنشد كل المجموعات النسوية للحديث حول موضوع أهمية الحصة بنسبة لا تقل عن 33% او 40% في قانون الانتخابات القادمه.

- من اجل التواصل الجيد مع الجماهير لا بد من العمل الجماهيري بواسطة الأحزاب والإعلام والمجتمع المدني والجامعات من خلال أنشطة متعددة ومتناغمة.

- إقامة ورشة متخصصة حول التحالف الممكن و إمكانية التحالف بحد ادنى للاجندة و التحالفات التكتيكية وضرورة الإعداد لها منذ فترة قبل الإنتخابات القادمة.
- تعميق الحراك عن الكوته داخل الاحزاب ليصبح ارادة سياسيه للاحزاب وجزء من الخطاب الحزبي
- تركيز النقاش فى القضايا المجتمعيه و ذلك بعمل شراكة مع الجمعيات المختلفه سواء مجتمع مدني و الاحزاب.
- ضرورة توفير قاعده بيانات عن المرأه باعداد معلومات من كل العضويه من الاحزاب و التنظيمات و الجامعات و ذلك حتى يتم استخدام البيانات فى الدفع بالعمل السياسى للمرأه و تنمية قدراتها.
- رفع قدرات نساء الاحزاب و التركيز على ذلك لضمان وصول نساء مقدرات للبرلمان.
- أهميه العمل بالتدريب خاصة فى انتخابات المحليات.
- اقامة منابر للمرأه السياسيه والمرشحه فى الولايات، أو فكره البرلمان الموازي للمرشحات غير البرلمانيات.
- ضرورة تغيير الخطاب السياسى للمعارض و ذلك لان خطاب المعارضه فى اغلب الحالات هو رد فعل لخطاب الحكومه.
- المشاركات موسميه متقطعه لنجاح مشاركته المرأه يجب ان تتخذ طابع الاستمراريه.
- يجب على الاحزاب العمل مع الدوله على اجازة قانون يمكن الحزاب من التسجيل بعد ان يكون لديها كوته للنساء للمشاركة فى الاجهزة القياديه لا تقل عن 25% و تزداد فى كل دوره.
- على الجمعيات و المنظمات النسويه العمل لتحقيق زياده مشاركة المرأه السياسيه ليس فقط عبر القوانين الانتخابيه او الحزبيه و انما بدعم النساء و تكوين صندوق لدعم المرشحات لخوض التجربة الانتخابيه و كذلك انشاء مدرسة كوادر قياديه للنساء لتعلم المهارات القياديه و المفاوضات و العمل التنظيمي.

References:

- Abbas, S. 2010. "The Sudanese Women's Movement and the Mobilization for the 2008 Legislative Quota and its Aftermath". *IDS Bulletin*, 41(5):100-108.
- Abdel Aal, Mahasin. 2008. "Participation of Women in Politics" in Balghis Badri (ed) *Sudanese Women: Current and Future Situation*. Sudan: Ahfad University for Women.298-312.
- Alamin, Nafisa. 2007. "Participation of Women in Election". Paper presented to workshop on 'Positive Discrimination for Women in Election Law' organized by National Constitutional Review Commission, Sudan, 18, March.
- Bacchi, Carol Lee. 2006. "Arguing For and Against Quotas: Theoretical Issues.". In Drude Dahlerup (ed). *Women, Quotas and Politics*. . New York: Routledge, 32-51.
- Al Nowrani, T. 2010. "Impact of Quota on Women Political Movement". Paper presented to the Gender Center for Training and Research, Khartoum, Sudan.
- Almahdi, R.S. 2010. "Women's Issues in Women Candidates' Programs". *Women*, 27:7-13
- Al Tayeb, Z. 2007. "Election Law Draft for 2007". Paper presented in Peace Research Institute Workshop with Friedrich Ebert Foundation, Khartoum, Sudan.
- BabikerBadri Scientific Association for Women Studies. 2008. Elections: Sudanese Women and Elections. *Women*.Issue no 24
- BabikerBadri Scientific Association for Women Studiers. 2010. "The Women Quota", *Women*,Issue no 27
- Badri, Amira. 2011. Overview on the Sudanese Political Parties. Unpublished manuscript.
- Badri, Balghis. 2007. "Election Law Draft 2007". Paper Presented at Peace Research Institute, University of Khartoum Forum with Friedrich Ebert Foundation, Khartoum, Sudan
- Badri, Balghis. 2006. "Quota System and Its Limitations". Paper presented at Leadership and Good Governance Workshop. Ahfad University for Women.
- Badri, Balghis. 2007."Quota System as an Instrument for Promoting Women Political Participation". Paper presented at Gender Center for Research and Training in Collaboration with Friedrich Ebert Foundation, Khartoum, Sudan
- Badri, Balghis. 2007."Sudanese Women Election: Why is the Quota?. Paper presented to the workshop on Quota System as an Instrument for Promoting Women

Political Participation, Organized by Friedrich Ebert Foundation and Gender Center for Research and Training.

Balghis, Badri. 2008. *The Sudanese Women: Current and Future Situation*. Sudan: Ahfad University For Women.

Badri, Balghis. (ed.) (2008), *Sudanese Women Profile and Pathways to Empowerment*. Sudan: Ahfad University for Women, Institute of Women, Gender and Development Studies.

Badri, Balghis. 2010. The Impact of the Application of the Women Quota System in the Electoral Law in Sudan, 2010. Unpublished manuscript.

Badri, Lamya et al. 2009. Survey on Women Political Participation in Eastern Sudan: Red Sea Kassala and Gadref). Sudan: UNIFEM and SDA.

Baldez, Lisa. 2004. "Elected Bodies: The Gender Quota Law for Legislative Candidates in Mexico." *Legislative Studies Quarterly* 24 (2): 231-258.

Ballington, Julie. 2004. "Strengthening Internal Party Democracy: Candidate Recruitment from a gender Perspective". Paper presented at EISA/NIMD Workshop on 'How to Strengthen Internal Party Democracy?', at the World Movement for Democracy/Third Assembly, Durban, South Africa. February.

Bird, Karen. 2003. "Who are the Women? Where are the Women? And What Difference Can They Make? Effects of Gender Parity in French Municipal Elections". *French Politics* 1(1): 5-38.

Caul, Miki. 2001. "Political Parties and the Adoption of Candidate Gender Quotas: A Cross National Analysis". *Journal of Politics* 63 (4): 1214–1229.

Caul, Miki. 1999. "Women's Representation in Parliament: The Role of Political Parties". *Party Politics*, vol.5, no.1.: 79-98

Caul, Miki. 2001. "Political Parties and the Adoption of Candidate Gender Quotas: A cross National Analysis". *The Journal of Politics* Vol 63,(4) November: 1214-1229

Childs, Sarah. 2010. "A Missed Opportunity: Women and the 2010 UK General Election." *IDS Bulletin*, Vol 41, (5) September. 109-115

Costa, Ane A.A. 2010. "Quotas as a Path to Parity: Challenges to Women's Participation in Politics". *IDS Bulletin*, Vol 41, (5) September. 116-120.

Costa, Ane A.A. 2010. "A Pathway to Political Empowerment?" *IDS Bulletin*, Vol 41, no 5 September. 18-27

Dahlerup, Drude. 2003. "Comparative Studies of Electoral Gender Quota". Paper presented at International IDEA Workshop: 'The Implementation of Quotas: Latin America Experiences'. Lima, Peru. February.

- Dahlerup, Drude.(ed). 2006b. *Women, Quotas, and Politics*. New York: Routledge.
- Dahlerup, Drude. 2007. "Electoral Gender Quotas: Between Equality of Opportunity and Equality of Result." *Representation* 43 (2): 73-92
- Dahlerup, Drude. 2008. "Gender Quotas – Controversial But Trendy: On Expanding the Research Agenda." *International Feminist Journal of Politics* 10 (3): 322-328.
- Dahlerup, D. 2004. "No Quota Fever in Europe: The Implementation of Quotas in European Experiences". Paper presented at the Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), and CEE Network for Gender Issues Conference, Hungary, Budapest.
- Dahlerup, Drude and LenitaFreidenvall. 2005. "Quotas as a Fast Track to Equal Representation for Women: Why Scandinavia Is No Longer the Model." *International Feminist Journal of Politics* 7 (1): 26-48.
- Dahlerup, Drude. 2006a. "What Are the Effects of Electoral Gender Quotas? From Studies of Quota Discourses to Research on Quota Effects". Paper presented at the International Political Science Association World Congress, Fukuoka, Japan, July 10-13.
- Dahlerup, Drude and LenitaFreidenvall (2005): "Quotas as a 'Fast Track' to Equal Representation for Women: Why Scandinavia is No Longer the Model", *International Feminist Journal of Politics*, March 2005, 26-48.
- Franceschet, Susan and Jennifer M. Piscopo. 2008. "Gender Quotas and Women's Substantive Representation: Lessons from Argentina". *Politics & Gender* 4 (3):
- Global Database of Quotas for Women.2006. <http://www.quotaproject.org> (April 30, 2006).
- Hassim, Shireen. 2010. "Perverse Consequences? The Impact of Quotas for Women on Democratisation in Africa." In (eds) Shapiro, Ian. etal. *Political Representation*. USA: Cambridge University Press.211-235.
- Htun, Mala N. and Mark P. Jones. 2002. "Engendering the Right to Participate in Decision-Making: Electoral Quotas and Women's Leadership in Latin America." In Nikki Craske and Maxine Molyneux. (eds). *Gender and the Politics of Rights and Democracy in Latin America*. New York: Palgrave. 32-56.
- Jones, Mark P. 1998. "Gender Quotas, Electoral Laws, and the Election of Women: Lessons from the Argentine Provinces." *Comparative Political Studies* 31, no 1, 3-21.

Koko, Neimat. 2008. "Working Towards a Strategic Framework for Building Sudanese Women Capacities for their Participation in the Next Election for Achieving Democratic Change". Paper presented to Gender Center for Training and Research.

Koko, Neimat. 2009. "Why the Quota: Election and Gender Issues". *Mafaheem*, 6 (1). (Series published by Khartoum: Gender Center for Training and Research. Khartoum

Koko, Neimat. 2009. "What After the Quota?: Election and Gender Issues". *Mafaheem*, 6(2). (Series published by Gender Center for Training and Research. Khartoum)

Krook, Mona Lena. 2004. "Gender Quotas as a Global Phenomenon: Actors and Strategies in Quota Adoption." *European Political Science* 3 (3): 59–65.

Krook, Mona Lena. 2006. "Campaigns for Candidate Gender Quotas: A new Global Women's Movement?". Paper presented at the Women's Movement Worldwide: Flourishing or in Abeyance. Roundtable, International Political Science Association World Congress, Fukoko, Japan, July 9

Krook, Mona Lena. 2007. "Candidate Gender Quotas: A Framework for Analysis". *European Journal of Political Research* Vol.46:367-394

Krook, Mona. Lena. 2008. "Quota Laws for Women in Politics: Implications for Feminist Practice." *Social Politics*, 15(3): 345-368

Krook, Mona Lena. 2009. *Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide*. New York: Oxford University Press.

Krook, Mona Lena. 2004. "Gender Quotas as a Global Phenomenon: Actors and Strategies in Quota Adoption". *European Political Science* 3, (3): 59-65.

Krook, Mona Lena. 2006a. "Gender Quotas, Norms, and Politics". *Politics and Gender*. 2 (1): 110-118.

Krook, Mona Lena. 2006b. "Reforming Representation: The Diffusion of Candidate Gender Quotas Worldwide". *Politics and Gender*, 2(3), 303-327.

Krook, Mona Lena. 2008. "Quota Laws for Women in Politics: Implications For Feminist Practice". *Social Politics* 15, (3): 345-368.

Krook, Mona Lena. 2009. *Quotas for Women in Politics: Gender and Candidate Selection Reform Worldwide*. New York: Oxford University Press.

Krook, Mona Lena and Childs, Sarah. 2010. *Women, Gender and Politics: A Reader*. UK: Oxford University Press.

Murray, Rainbow, Mona Lena Krook, and Katherine A. R. Opello. 2009. "Elite Bias, Not Voter Bias: Gender Quotas and Candidate Performance in France." Paper presented at the First European Conference on Politics and Gender, Queen's University Belfast, Northern Ireland, January 21-23.

Murray, Rainbow. 2010. "Second among Unequals? A Study of Whether France's 'Quota Women' Are Up to the Job." *Politics and Gender*, 6: 93-118

Khalil, Widad, I. 2008. Institutional Frameworks and Mechanisms for Women Advancement. In Badri, (ed). Sudanese Women: Current and Future Situation. Sudan: Ahfad University For Women: 139-167.

Pande, Rohini. 2011. "Gender Quotas and Female Leadership: A review". Background paper for the Worlds Development Report on Gender

Rahat, Gideon and Reuven Y. Hazan. 2001. "Candidate Selection Methods: An Analytical Framework." *Party Politics* 7, no. 3: 297-322.

Rai, Shirin M. 1999. "Democratic Institutions, Political Representation and Women's Empowerment: The Quota Debate in India." *Democratization* 6, (3): 84-99.

Rai, Shirin M. and Kumud Sharma. 2000. "Democratising the Indian Parliament: the 'Reservation for Women' Debate". in Shirin M. Rai. (ed). *International Perspectives on Gender and Democratisation*. New York: St. Martin 's Press. 149-165.

Sachet, Teresa. 2008. "Beyond Numbers". *International Feminist Journal of Politics*, 10, (3), September, 369-386.

Sagot, Montserrat. 2010. "Does the Political Participation of Women Matter? Democratic representation, Affirmative Action and Quotas in Costa Rica". *IDS Bulletin*. Vol 41, (5): 25:34.

Sami, Saeed. A. 2013. "Women and Constitution in Sudan". Book 4. Series of 'Constitution in our Life'. Sudan: Regional Institute of Gender Diversity Peace and Rights. Ahfad University for Women. .

Sgier, Lea. 2004. "Discourses of Gender Quotas". *European Political Science* 3 (3): 67-72.

Tadros, Martiz. 2010. Introduction: Quotas-Add Women and Stir? *IDS Bulletin*, Vol 41, (5) September: 1-10.

Zetterberg, Pär. 2009. "Do Gender Quotas Foster Women's Political Engagement? Lessons from Latin America." *Political Research Quarterly*, Vol 62(4): 716-730

Zetterberg, Pär. 2009. "Engineering Equality? Assessing the Multiple Impacts of Electoral Gender Quotas". Dissertation presented to Uppsala University for Degree of Doctor Philosophy.

ملحق (1)

مؤتمر ماسترخت

نظمت وزارة التنمية الدولية الهولندية مؤتمراً في ماسترخت، بالتعاون مع الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، وسكرتارية السلام في السودان أقامت السفارة الملكية الهولندية مؤتمر ماسترخت وذلك من 11 – 13 أبريل 2002م، دعا المؤتمر نساءً من مختلف أقاليم السودان، وممثلين لدول الإيقاد (IGAD)، ولشركاء منبر الإيقاد بالإضافة إلى مشاركين من الأمم المتحدة، (UN) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) و SuWEP. أرسلت كل لجنة عمل عشرة ممثلين لهذا المؤتمر. وفي نهاية المؤتمر خرجت المرأة السودانية ببيانها الخاص الذي عرف عموماً بـ(إعلان ماسترخت) موضحاً ما التزمت المرأة السودانية على العمل من أجله، وحدد المناطق التي تحتاج دعماً خاصاً في المجتمع الإقليمي والعالمي. وذلك على النحو التالي:

- تشجيع ثقافة السلام بصورة واسعة على كل المستويات.
- تمكين المرأة لتساهم في حل سلمي وعادل ودائم للصراع.
- أن تطور المرأة السودانية الحد الأدنى من جداول عمل السلام وربطها بإعلان المبادئ Declaration Principles لتطوير خطة لتطبيقه وتوصيل محتوياته لكل الأطراف.
- تعليم المرأة مهارات التسوية والجودية والوساطة لتمكينها من المشاركة الفعالة في حل النزاعات السلمية.
- تأسيس روابط وشبكات علاقات مع المنظمات الدولية ووسائل الإعلام لدعم وحماية سلام عادل ومستدام.
- إقامة اجتماعات منتظمة مع قيادات الإيقاد وسكرتارية عملية السلام السودانية لإيصال وجهة نظر المرأة تجاه أمن الإنسان وحل النزاع والتنمية في السودان.

ودعا البيان قيادة الأطراف المتصارعة من أجل:

- إنهاء الحرب عبر المحادثات السلمية لوقف المعاناة الزائدة للسكان المدنيين خصوصاً المرأة والأطفال.
- دعم مجهودات المرأة لحفظ السلام بفعالية.
- السماح للمرأة بالعمل بدون إعاقة وبأمان على مستوى المجتمع لتبني ثقافة السلام.
- توفير الخدمات الضرورية، وحماية مساراتها، مثل الصحة، التعليم الأساسي في كل الوطن وخصوصاً المناطق المتأثرة بالحرب.
- تضمين تعليم السلام في منهج المدارس ووسائل الإعلام السودانية.
- حظر انضمام وتجنيد الأطفال تحت سن 18 سنة ليكونوا أطفال محاربين.
- إبعاد الحرب عن السكان المدنيين. ووقف استعمال الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة الأخرى، وحماية البيئة والحياة البرية
- احترام التنوع (الثقافي، الإثني، الديني، اللغوي) واعتباره مصادر لتمكين المجتمع السوداني ككل.

كذلك دعا البيان قيادات الإيقاد وممثلي سكرتارية الإيقاد لعملية السلام في السودان إلى:

- إقامة اجتماعات منتظمة مع النساء. للتعرف على تطلعاتها وتضمين همومها في عملية بناء السلام.
- البحث عن سبل فعالة لزيادة سرعة الحل السلمي للصراع في السلام.
- السماح بتمثيل خاص للمرأة السودانية في الإيقاد.

ملحق (2)

أجندة الحد الأدنى

بعد مناشدة لاهاي من أجل السلام التقت مجموعات المرأة المختلفة في الخرطوم ونairobi لتناقش جداول أعمال إضافية من أجل السلام، والتي تم تجميعها في "برامج الحد الأدنى من جداول أعمال المرأة السودانية لأجل السلام". وكان تطوير هذا البرنامج في ورشة عمل في كارن (Karen) ، كينيا في يناير 2000م، والذي وصفته فوبي يوتا بقولها "في هذا الاجتماع وجدنا أن نساء الشمال أيضا فقدن أبناء لهن وأقارب في الحرب ومن ثم وجدنا المشكلة مشتركة فقررنا أن نوحّد جهودنا لمساعدة رجال الجنوب والشمال للخروج من مأزق القتال.

شمل برنامج الحد الأدنى عشرة شروط من أجل السلام في السودان.

وتشمل هذه الشروط الآتي:

1. المبدأ الضامن لتفعيل مشاركة المرأة.
2. أن تكون 30% على الأقل من المساهمين في كل مبادرات السلام من عنصر النساء وبالتالي تأكيد مساهمة المرأة.
3. أن تسود شؤون المرأة في محادثات ومبادرات السلام وجداول الأعمال.
4. أن تختار ممثليها في مبادرات السلام
5. على أطراف الصراع أن تمتنع عن قذف الأهداف المدنية.
6. إيقاف خطف النساء والأطفال وأن يوضع حد للعنف ضد المرأة في مناطق الحرب بين جميع الأطراف المتحاربة.
7. أن توقف الأطراف المتحاربة تجنيد الأطفال تحت عمر 18 سنة.
8. احترام التنوع الثقافي والإثني والديني.
9. تبني وتطبيق مقررات (سيداو)
10. ضمان حرية الحركة لكل السودانيين وتحديد حركة المرأة من خارج السودان

الأجندة المشتركة للمرأة

نشاط منظمات غير حكومية

المشاركين في ورش العمل التي تم تنظيمها في يوم 17- 30 مارس 2005 تم إعلان الأولويات وأجندة النوع الاجتماعي التي من المتوقع أن تكون خارطة طريق لنشاط منظمات المجتمع المدني وموجهات للسياسات الحكومية ودعم المانحين للسودان وعلي الفاعلين غير الحكوميين في شمال السودان المناصر لهذه الأجندة.

1-علي الحكومة الإنتقالية أن تؤمن النساء بنسبة 30% في مواقع إتخاذ القرار العليا في الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي علي مستوى الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والثلاث مناطق (جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي)

2-التأكد من إجراء التعديلات اللازمة في قوانين الإنتخابات وتسجيل الأحزاب السياسية لضمان تنفيذ نسبة التمثيل أعلاه

3-إستخدام نظام الكوته بنسبة 30% للنساء في قائمة المفوضية مضمنة في إتفاقية السلام الشامل وعلي المستوى الوطني والولائي وعلي أن يكون الإختيار فيه تمثيل لكل الاقاليم، الفاعلين غير الحكوميين والجهاز التنفيذي.

4-ضمان أن تكون مبادئ حقوق الانسان مضمنة في الدستور القومي وكذلك دساتير الاقاليم والولايات وأن تضمن هذه الدساتير حماية النساء من العنف وتحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي كما نقده معاهدات حقوق الانسان التي صادق عليها السودان.

5-علي الدولة أن تصادق علي إتفاقية القضاء علي كل اشكال التمييز ضد المرأة والبروتكول الأفريقي لحقوق المرأة والالتزام بكل المود في هذه الاتفاقيات في مواجهة السياسات وتكون مصادر للتشريعات في صياغة وثيقة حقوق المرأة او عهد المساواة بين النوع الاجتماعي الذي سيضمن في الدستور.

في شمال السودان نؤيد ما جاء في الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة المشتركة، ما جاء في تقرير المحاور الثمانية وكذلك تقرير النوع الاجتماعي وتقارير أهداف الألفية وكل التقارير عن قضايا المرأة، علي أن تكون كل هذه التقارير مرجعية لأي سياسات للنوع الاجتماعي لأي موازنات حساسه للنوع الاجتماعي أو تمويل، وأن تكون مضامين هذه التقارير أساس لأجندة أي مؤتمرات

6-تسديد ديون السودان وإلزام الحكومة أن تأمن مقدار هذه الديون من عائدات النفط في صندوق خاص يوجه لتحقيق أهداف الألفية الإنمائية خاصة تلك المتصلة بمجانية تعليم الأساس وسد الفجوة النوعية في مرحلة الأساس والثانوي وتعليم الكبار وتأمين المياه وتخفيف الفقر وخفض وفيات الأمهات ومكافحة إنتشار مرض الأيدز وتحقيق المساواة النوعية (أهداف الألفية1،2،3،4)

7-أنشاء صندوق خاص للنساء وتكوين جسم فعال لهذا الصندوق يقوم بصياغة السياسات، وتحديد الأولويات للتمويل والمتابعة وتقوم أنشطة الصندوق على هذا الجسم، أن يكون سقف وتتم المراجعة من جهات خارجية.

عضوية الصندوق تمثل فيها الحكومة، والمنظمات غير الحكومية وقطاعات المرأة في الأحزاب السياسية وفي الجامعات والخبراء والمنظمات والوكالات العلمية.

يجب أن تشكل النساء 75% من العضوية والمطلوب أن يكون كل الأعضاء ذات حساسية ووعي وإلتزام للنوع الإجتماعي.

ملحق (4)

الأحزاب السياسية السودانية والكوته النسائية

اسم الحزب	عدد أعضاء مستوى صنع القرار	عدد النساء في مستوى صنع القرار	نسبة مشاركة النساء في مستوى صنع القرار	تاريخ تسجيل الحزب
الإتحادي الديمقراطي	المكتب السياسي 56:	2	3.57%	01/02/1999
المؤتمر الوطني	المكتب القيادي : 45	9	20%	03/02/1999
حزب الأخوان المسلمين	المكتب التنفيذي 12	0	0%	23/02/1999
حزب الإصلاح الوطني	المكتب التنفيذي 17	3	17.65%	01/03/1999
حزب مؤتمر وادي النيل	قادة التنظيم 12:	0	0%	03/03/1999
حزب وحدة وادي النيل	المكتب القيادي: 40	1	2.5%	08/03/1999
تنظيم الجبهة الوطنية السودانية	الجهاز القيادي : 15	1	6.66%	10/03/1999
حزب الجبهة الإسلامية القومية	الجهاز الاستشاري: 261	75	28.73%	17/03/1999

23/03/1999	6.66%	1	اللجنة المركزية: 15	الحزب الوطني المتحد
24/03/1999	10%	1	المكتب القيادي: 10	حزب الأمة الإسلامي
20/04/1999	20%	4	المكتب التنفيذي: 20	الحزب الديموقراطي الليبرالي
05/05/1999	4.76%	1	الأمانة العامة : 21	تنظيم المؤتمر الشعبي
06/06/1999	9.52%	4	المكتب السياسي : 42	تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة
17/11/1999	0%	0	المؤسسون : 83	حزب التجمع الوطني
20/11/1999	31.11%	14	المكتب القيادي : 45	حزب العدالة الإجتماعية التقدمي
29/08/2000	26.66%	20	المكتب القيادي : 75	حزب المؤتمر الشعبي
06/02/2001	12.50%	2	اللجنة القيادية العليا : 16	تنظيم السودان الحديث
01/03/2001	10%	10	المؤسسون : 100	حزب الإتجاه الإسلامي
07/05/2001	42.30%	11	المكتب التنسيق العام : 26	حركة اللجان الثورية
28/07/2003	31.81%	7	المؤسسون : 22	حزب العدالة القومي
28/12/2004	0%	0	المكتب التنفيذي : 8	حزب الأحرار السوداني القومي
26/04/2005	5.45%	3	المكتب القيادي : 55	حزب الأمة القومي
20/08/2005	5.55%	1	اللجنة القيادية : 18	حزب السودان الجديد
31/10/2006	39%	39	المؤسسون : 100	حزب الوسط الإسلامي
03/02/2007	34%	34	المؤسسون : 100	حزب التحرير القومي

10/03/2009	12.5%	1	المكتب السياسي : 8	حزب مؤتمر البجة
16/03/2009	6.45%	2	اللجنة القيادية : 31	حزب العدالة
16/03/2009	22.22%	8	المكتب السياسي : 36	حزب تحالف الشعب الوطني
	30.48%	25	المكتب السياسي : 82	الحزب الإتحادي الإشتراكي الديمقراطي السوداني
26/04/2009	7.74%	12	المكتب السياسي : 155	الحزب الإتحادي الديمقراطي- الأصل
27/04/2009				حزب البعث العربي الإشتراكي
27/04/2009	0%	0	المكتب السياسي : 10	حزب البعث السوداني
27/04/2009	0%	0	قادة الولاية المنتخبون : 11	حزب البعث العربي الإشتراكي
27/04/2009	17.64%	3	المكتب القيادي : 17	حزب البعث العربي الإشتراكي - الأصل
27/04/2009	10%	1	مكتب القيادة : 10	حركة الضمير الديمقراطي
27/04/2009	42.85%	3	اللجنة التنفيذية : 7	حزب الإتحاد العام لشمال وجنوب الفنج
27/04/2009	6.66%	1	القيادة السياسية العليا : 15	حزب الأمة الفدرالي
27/04/2009	17.07%	7	اللجنة المركزية : 41	الحزب الشيوعي السوداني
27/04/2009	21.29%	33	المكتب السياسي : 155	حزب الأمة القومي
27/04/2009	28.56%	2	المكتب القيادي : 7	الحزب الناصري
29/04/2009	14.28%	3	المجلس القيادي 21 :	حركة القوى الديمقراطية الجديدة (حق)

29/04/2009	0%	0	مكتب القيادة : 17	حزب الاسود الحرة السوداني	هـ
03/05/2009	7.69%	1	اللجنة المركزية : 13	الحزب الإشتراكي العربي الناصري	هـ
04/05/2009	0%	0	اللجنة القيادية : 4	حزب الحقيقة الفدرالي	هـ
04/05/2009	21.12%	15	المكتب السياسي : 71	التنظيم السوداني المايوي الإتحادي الإشتراكي	هـ

